

الدار العربية
ific Publishers

الظاهرة الإسلامية

قبل 11 أيلول وبعده

تجارب وتحديات وآفاق

ياسر الزعاترة

الظاهرة الإسلامية

قبل 11 أيلول وبعده

تجارب وتحديات وآفاق



الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول وبعده

تجارب وتحديات وآفاق

ياسر الزعاترة



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

ISBN 9953-29-984-6

الطبعة الأولى

1425 هـ - 2004 م



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع ساقية الجنزير، بناية الريم
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 5574-13 - بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

الطباعة: مطبعة المتوسط، بيروت - هاتف 811385 (9611)

مقدمة

اعترف بأني لم أكن متحمساً لإصدار هذا الكتاب، فإغراء الانتشار الواسع في الصحف والمطبوعات المعروفة ومواقع الانترنت يبقى حاكماً في ضوء تراجع الاقبال على الكتب، لكن ما دفعني إلى إصداره هو أن قراءته مجتمعا تظل أهم من قراءة مقالاته متفرقة على صحف عدة وأوقات متباعدة. ولعلي أشير هنا إلى كونه يشكل خلاصة تجربة طويلة في ميدان القراءة والمتابعة والتعمق في تحولات الظاهرة الإسلامية منذ ربع قرن، وإن ركزت هذه المقالات على واقع ما قبل هجمات الحادي عشر من أيلول وبعدها وصولاً إلى ما بعد حرب الولايات المتحدة على العراق، ومعها حربها المتواصلة ضد ما تسميه الإرهاب الذي جرى اختزاله عملياً وواقعياً في الإسلام كدين يقف خلف موجة الإرهاب من منطلق مضامينه التي تسهل ذلك.

في هذه المقالات قراءات أزعم أنها معمقة وإن تكن سريعة الإيقاع في عدد من جوانب الظاهرة الإسلامية وتجاربها الحركية والدعوية بمختلف تجلياتها، تبعاً لكونها ظاهرة تتجاوز السياسي لتطال النشاط الإسلامي أو التدين في المجتمع بشكل عام.

في ضوء الهجوم الأمريكي الجديد على الظاهرة الإسلامية، والذي يراد له أن يكون بمثابة هزيمة 67 للفكر القومي، أو هزيمة الحرب الباردة بالنسبة للفكر الشيوعي، وبعيداً عن الروح الأكاديمية، تحاول هذه

المقالات أن تقول شيئاً ما يمكن للمدافعين عن الراية الإسلامية أن يفيدوا منه من منطلق القناعة بأن قلة من الناس قد اطلعوا عليها جميعاً بسبب نشرها في صحف متعددة.

تكمن أهمية هذه السطور في مناقشتها وردها على جملة من الإشكاليات والتحديات المطروحة في وجه الظاهرة الإسلامية، وذلك بعد معايشة يومية لتحولاتها منذ ربع قرن. إضافة إلى محاولة استشراف لآفاق المستقبل. والحال أننا لا نقدم قراءات باردة محايدة، وإنما نقاشاً ودفاعاً عن فكرة وبرنامج يراد له أن يتحول إلى مجرد مرحلة عابرة من مراحل التاريخ، شأنه في ذلك شأن الفكر اليساري وربما القومي في منطقتنا.

تستند هذه القراءات، إضافة إلى المعايشة اليومية للتجارب الجديدة ولتعاطي الآخر المعادي مع الظاهرة الإسلامية، تستند إلى تجارب التاريخ القديم، بل وتجربة هذا الدين العظيم في بناء الدولة والإنسان، وإن تم ذلك، كما هو شأن الوقائع الأخرى، على نحو مختصر وسريع، أقرب إلى لغة الصحافة وايقاعها المتدفق منه إلى الكتابة التاريخية أو الأكاديمية.

أتقدم بهذه السطور إلى قارئ منحاز إلى الفكرة الإسلامية، من دون أن أخشى أن يقرأها الآخر، لسبب بسيط هو أنها ترد عليه إذا كان من المبشرين باندثار الظاهرة الإسلامية، أو من المشككين بقدرة هذا الدين على التجدد والعطاء الموصول في مختلف الميادين. في ذات الوقت الذي تحاوره وتأمل في الوصول معه إلى قواسم مشتركة إذا كان منصفاً وباحثاً عن الحقيقة بعيداً عن القناعات المسبقة والعقد الراسخة.

في ختام هذه المقدمة أدعو الله عزوجل أن ينفع بهذه الصفحات، وأن يفتح بها قلوباً وعقولاً تبحث عن الحقيقة، وتنحاز إلى القيم الرائعة والتاريخ الأروع لهذه الأمة، كما أدعوه سبحانه أن يجعلها خالصة لوجه الكريم. إنه سميع مجيب.

ياسر الزعاترة

الفصل الأول

السياسة والسلطة في الظاهرة الإسلامية
الفشل والنجاح بين الداخل والخارج

(الدولة الإسلامية) ....
بين الفهم القاصر لذات الدين
وظلم المقارنة وسطحية التقييم

حين يتابع المرء بعض ما كتبه ويكتبه علمانيون أو يساريون حول فكرة الدولة الإسلامية يلمس أول ما يلمس جهلاً مفرطاً بالإسلام كدين، وميلاً فجاً إلى التعاطي معه كحالة روحية فقط، وأحياناً كفكرة يزعم ثلة من الناس الدفاع عنها، فيما الحقيقة أنهم يريدون استغلال قربها من الناس للوصول إلى السلطة!!

من هنا تبدو الحاجة ماسة إلى قراءة أكثر وعياً وعمقاً لطبيعة التعاطي الإسلامي مع مفهوم الاجتماع البشري في سياقاته الداخلية والخارجية، ذلك أن الإسلام في برنامجه لإدارة هذا الاجتماع لا يتحدث عن علاقة سلطة أو دولة بشعب فقط، بل عن ثنائيات متشعبة تشمل حياة البشر جميعاً سواءً في علاقتهم بأنفسهم، أم مع الخالق مباشرة، أم مع البشر الآخرين، مسلمين وغير مسلمين.

العلمانيون واليساريون، أو أكثرهم في أقل تقدير، يتجاهلون ذلك كله، ويميلون إلى حشر الحالة الإسلامية، والنشاط الإسلامي في سياق محدود عنوانه السلطة والعلاقة معها، أي في الجانب السياسي فقط.

الإسلام دين شامل، وتلك ليست عبارة فضفاضة تقال للدعاية السياسية، بل عبارة جامعة مانعة، لأنه دين يتعاطى مع الشأن الإنساني في كل تحولاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويقدم روحاً وأسساً عامة، وتفصيلية أحياناً، لتشريع يكفل سعادة الإنسان في الدنيا ونجاته في الآخرة، وهو ما تثبته القراءات الموضوعية والمحايدة لمفكرين كثر في الشرق والغرب.

الدولة في الدين الإسلامي هي عامل مساعد على إنجاز هذه المهمة وليست العامل الوحيد، بدليل أن بإمكان المسلم الملتزم أن يعيش حياة هادئة مطمئنة معقولة وعلاقات طيبة مع الآخرين حتى في ظل دولة أكثر سكانها غير مسلمين أو دولة مسلمين لا تحكمها التشريعات الإسلامية، ولا يحدث ذلك إلا لأنه طبق في حياته ومعه آخرون له صلة معهم أجزاء مهمة من التعاليم التي أنزلها الخالق لإسعاد الناس.

ثمة بعد آخر في التعاطي العلماني واليساري مع فكرة الدولة الإسلامية، تتمثل في التركيز على صورة نمطية لدولة حديثة مدججة بالحرية والديمقراطية والعدالة، ومن ثم المقارنة معها، بصرف النظر عن ماهية تلك الدولة والآلية التي نتجت عنها عبر القرون وكذلك إمكاناتها الذاتية والكيفية التي تراكمت من خلالها.

إن من العبث بمكان تجاهل تلك المراحل التي مرت بها الدولة الحديثة في الغرب وصولاً إلى ما هي عليه من تطور في آليات الاجتماع البشري، فضلاً عن تجاهل إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة الناتجة في الغالب عن النهب الاستعماري ومتوالية التراكم الرأسمالي، ومن ثم مطالبة دولة

إسلامية ناشئة هنا وهناك بأن تماثلها في كل شيء.

لقد مرت تلك الدول بمراحل طويلة من الحروب والتناقضات والمساومات الداخلية حتى وصلت إلى حالة من الإجماع الوطني على ما هي عليه، ولا يعقل أن يصار إلى مطالبة الآخرين بالوصول إلى أعلى السلم دفعة واحدة.

حول التجارب الإسلامية

من الضروري القول إن الإسلاميين لم يكونوا الوحيدين الذين فشلوا في تجارب الدولة، بل إنهم أقل الفاشلين قياساً بأصحاب الفكرة القومية أو العلمانية، أو حتى اليسارية، نظراً لأن تجاربهم لا تزال محدودة، فطالبان ليست تجربة حقيقية، سواء بسبب سياقها الزماني والمكاني الذي لا يمكن مقارنته بوضع أوروبا بل حتى بدول العالم الثالث، أم لأنها مجرد تجربة لم تكتمل، فضلاً عن أن أحداً من الإسلاميين لم يعتبرها تجربة ممثلة لفكرة الدولة الإسلامية. أما إيران فلازالت التجربة تعيش تناقضاتها وقد تجد سبيل النجاح بعد حين، وقد تجرب مساراً إسلامياً من نوع مختلف، فيما يعيش السودان تجربة لم تتنفس هواءً صحياً بسبب تناقضاتها الداخلية (شمال، جنوب) ،فضلاً عن التحديات الخارجية التي دفعتها نحو مسار مختلف من أجل البقاء، بل إن (الترابي) الذي يوصف بأنه الأب الروحي للفكرة قد مال نحو مسار لو نجح لكان مقدمة لتطور نوعي في تجربة الدولة الإسلامية، حيث سعى إلى تطبيق حالة سياسية تعددية حقيقية تجمع على المرجعية

الإسلامية، وهو ما لم يوافق عليه شركاؤه أو تلاميذه ممن استحسنوا البقاء في السلطة كما هو شأن نظرائهم في العالم العربي والإسلامي، ولا يعد ذلك بالطبع فشل للفكرة بل للأشخاص.علماً أن الإسلام يسبح ضد التيار المتمثل في نظام عالمي عسكري - اقتصادي - سياسي جائر.

لقد برزت أمام الإسلاميين ومشروع الدولة الإسلامية تحديات لم يكن من السهل تجاوزها، فقد جاءوا عقب غياب ذلك المشروع عن لغة التطور عقوداً طويلة، وهي عقود استثنائية تطور العالم فيها على نحو لم يحدث خلال عدة قرون مجتمعة، ما يعني أن الحاجة ستبقى ماسة إلى منح الفكرة مزيداً من الوقت من أجل النضج واجتراح وسائل معقولة للتطبيق بعيداً عن نمط الدولة القومية المركزية الحديثة التي تستهلك الفكرة بدل أن تنتصر لها. والحال أن شيئاً من التطور في الفكر الإسلامي على هذا الصعيد قد بدأ ينضج، بدليل تنظيرات المفكر الكبير راشد الغنوشي حول المجتمع المدني في الإسلام كأساس متين لحفظ الدين ومقاصده في حياة المجتمع، وتقليل مخاطر تغوّل السلطة على الناس، كما تجسّد ذلك في دور العلماء والأوقاف خلال التاريخ الإسلامي.

هذه التطورات في الفكر مع أخرى في الممارسة كما هو حال تجربة الترابي، وإن لم تكتمل، إنما تعني أن ثمة إمكانية لمزيد من تعميق الفكرة وصولاً إلى جعلها راقية ومنسجمة مع رقي الإسلام وسماحته وعدله، وذلك قياساً على تطور التجربة الديمقراطية الغربية، والتي مازالت مليئة بالثغرات حتى لو أعجبت في ظاهرها بعض المفتونين

بالغرب ممن لا يتجاوزون السطح إلى العمق، فيما يغضون نظرهم أو يتجاهلون ما تعيشه تلك الديمقراطية من سطوة لمراكز القوى السياسية والمالية والإعلامية، كما يتجاهلون ما تعيشه تلك الديمقراطية من دكتاتورية امبريالية في تعاملها مع الشعوب الأخرى.

الأكيد أن ثمة الكثير مما يمكن أن يقدمه الإسلاميون خلال المرحلة القادمة، فتجاربهم الماضية لا تشكل إدانة لهم كي يكفوا عن مطاردة الحلم، ما داموا متأكدين من امتلاكهم لدين عظيم لديه قدرة خارقة على إنتاج مجتمع آمن ومتناسق على الصعيد الداخلي، كما لديه القدرة على تقديم رسالة مماثلة على الصعيد الإنساني الخارجي.

إن رسالة التجانس بين ما هو روحي وما هو مادي، فضلاً عن التشريع الاجتماعي الرائع القادر على صناعة مجتمع متماسك ومدجج بالأخلاق، وكذلك رسالة الإخاء والتآلف البشري التي يمتلكها الإسلام .. كل ذلك لازال موجوداً ولم يجر تسخيره لخدمة البشرية خلال الحقبة الأخيرة من التاريخ، والإسلاميون هم حملة هذه الرسالة، وعليهم أن يواصلوا السعي إلى تطبيقها على الأرض من دون كلل أو ملل، لأن ذلك هو واجبهم الشرعي، بل والإنساني أيضاً.

إن هذا الإقبال على الإسلام على رغم الهجمة العاتية عليه من الشرق والغرب إنما يؤكد أن ما لديه هو الأروع، وهو الأكثر قدرة على التعاطي مع الهم الإنساني، ولا بد لذلك من استمرار العمل من أجل سيادة هذا الدين في حياة الناس كاملة وليس على صعيد فردي فقط.

إن ما ينبغي قوله هنا هو أنه ليس لأحد أياً كان أن يصادر حق المؤمنين

بمشروع الدولة الإسلامية في التجريب مرة واثنتين وثلاثة، والأمة وحدها هي المؤهلة للحكم عليهم وليس النخب المعادية للمشروع من أساسه حتى لو أقام جنة على الأرض. بل إن بعض تلك النخب هي التي لا تزال تقف إلى جانب الأنظمة المستبدة في مواجهة خيار الجماهير تحت دعوى أنها دهماء تخضع لحمى الشعارات لا مسار العقل، في نمط وصاية مرفوض بكل المعايير، وفي مقدمة ذلك معيار الديمقراطية التي تدعي الإيمان بها.

جذور الفكرة وآفاقها

لو حاولنا البحث في أصول قصة "الدولة الإسلامية" في الفكر الإسلامي والعقل الإسلامي خلال القرن الماضي لوجدنا أن البدايات كانت منطقية إلى حد كبير، فهي أولاً برزت في مصر، ومصر كانت ولازالت واحدة من أهم الدول المؤهلة لقيام دولة حقيقية قادرة على البقاء في حال توفرت الإرادة اللازمة، ومصر قبل ذلك كانت المحطة الأولى في سياسة التغريب ونزع الهوية الإسلامية عن المجتمع والدولة في العالم العربي والإسلامي، في مسار لم يحدث طوال قرون. وهذه نقطة تستحق التوقف، ذلك أن إطلاق صفة "إسلامي" على الدول والحكومات أو الإمارات خلال القرون الماضية لم يكن لأن الحكام فيها كانوا من أهل العدل والعلم والورع والتقى، بل لأن مرجعية الدولة والمجتمع كانت نابعة من الإسلام بصرف النظر عن فساد الحاكم وجوره أو عدله.

ما طرأ خلال القرن الماضي هو علمنة الدولة والمجتمع، وقد فرضت تلك العلمنة بسطوة الخارج الاستعماري وخضوع الحاكم أو قناعته، ما دفع بعض دعاة العودة إلى الأصول إلى الانطلاق من مسألة السلطة كقاعدة أساسية يصعب من دونها إعادة المرجعية الإسلامية للمجتمع والدولة، مع عدم استبعاد خيار الإصلاح، وربما منحه الأولوية عند الكثيرين.

لقد وجد الدعاة المسلمون أنهم يواجهون علمنة مفروضة من الغرب ومحروسة من خلال حكام محليين، ولذلك فإن إعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية لن تتم خارج سياق تغيير أولئك الحكام بآخرين مؤمنين بالإسلام ديناً ودولة، وقادرين في الآن نفسه على فرض تطبيقه حتى لو لم يرق ذلك للغرب الذي يعتبره تحدياً لسطوته وتهديداً لمصالحه.

خلال عقود من استمرار المحاولات لإقامة الدولة الموعودة كان الحلم يتلاشى شيئاً فشيئاً، والقدرة على تنفيذه تتراجع عاماً بعد آخر، وعندما جرى التمحيص في الموقف على نحو عاقل برزت مشكلتان، الأولى هي نمط الدولة القطرية ذات الإمكانات الأمنية الخاصة التي دعمت بسطوة التكنولوجيا الحديثة في الحالة الداخلية، والثانية هي خلل ميزان القوى لصالح الغرب الاستعماري الداعم للدولة القطرية وحكامها الذين يستبعدون المرجعية الإسلامية.

خلال العقود المذكورة جرّب الإسلاميون مختلف أشكال التعامل مع السلطة من الخروج المسلح إلى البرلمانات إلى العمل الفكري والثقافي

إلى الإنقلاب، وكان أن اقتنعوا بأن إمكانية التغيير الشامل وفق المعادلة القائمة ليست متاحة، فكان أن مالوا، أو أغلبهم في أقل تقدير، إلى خيار الإصلاح وتقريب المجتمع شيئاً فشيئاً من المرجعية الإسلامية، من خلال خلق أجواء تفرض على الحاكم الاقتراب التدريجي من تلك المرجعية.

لقد ثبت الآن لطوائف الإسلاميين أن إمكانية العودة بالأمة إلى الحالة الإسلامية النموذجية ليست مستحيلة، ولكن تحققها يحتاج إلى ظروف محلية أفضل، والأهم ظروف دولية مختلفة، فعلى الصعيد الثاني لا بد من معادلة دولية تقوم على التعددية القطبية تسمح للدول الإسلامية بدرجة معقولة من الاستقلالية، وعندها يمكن أن يحقق النضال الشعبي السلمي ما يمكن وصفه بديمقراطية حقيقية وتداول سلمي على السلطة يسمح للإسلاميين بالوصول إلى الحكم وتطبيق تجربتهم ضمن رقابة شعبية حقيقية، مع تثبيت لمرجعية الإسلام للدولة والمجتمع، مع ترك أصحاب البرامج داخل الإطار، بل ربما خارجه، وفقاً لظروف كل بلد، بالتنافس على ثقة الناس.

إن جوهر المرحلة الجديدة من جهود الإسلاميين ينبغي له أن يركز على استخدام الوسائل المتاحة للوصول بالمجتمع والدولة نحو النموذج الإسلامي، وهو أمر لا يمكن أن يحدث إلا عبر أنشطة معارضة تجعل منهم ضميراً للشعب من دون الدخول في السلطة، لا سيما في هذه المرحلة حيث استمرار الخلل في ميزان القوى الدولي ومعه إصرار الدولة القطرية على رفض الانصياع لمطالب الجماهير بالحرية والتداول السلمي

على السلطة، وهو وضع لا يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية، ما يعني أن الأفق سيبقى مفتوحاً على معادلة تتيح إعادة المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع وتوحيد الأمة أيضاً على غرار أوروبا، والتوافق على نمط إسلامي شوري يغدو فيه الناس هم الأصل وليس الحكام، وتغدو فيه المرجعية الإسلامية موضع توافق من قبل الجميع مع خلاف وتنافس على البرامج الأفضل لتحقيق مقاصد الشرع.

لقد جاءت الديمقراطية الغربية كنتاج لحروب أهلية ومساومات داخلية امتدت لقرون، وهو ما سيحدث على نحو ما مع الحالة الإسلامية بعد تحقيق الإجماع الوطني على المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع.

المرجعية الإسلامية والصراع على السلطة

مع كل فشل سياسي يصيب مشروعاً إسلامياً هنا أو هناك، يحاول البعض سحب ذلك الفشل على جوهر الفكرة الإسلامية وقدرتها على العيش والبقاء، وتقديم شيء معقول لجماهير الأمة. ولعل السبب الجوهري الكامن خلف هذا الخطاب، هو ذلك الاختزال الخاطئ للمشروع الإسلامي في الشق السياسي المتصل بالسلطة والصراع عليها. فنحن لو سلمنا بهذا المفهوم الخاطئ لذلك المشروع وبرنامجه وأدواته لكان بالإمكان إخراج التاريخ الإسلامي منذ استيلاء معاوية بن أبي سفيان على السلطة من دائرة المشروع الإسلامي، باستثناء حالات نادرة كما هو شأن مرحلة عمر بن عبد العزيز القصيرة.

هذا التوصيف للحالة الإسلامية هو نتاج القرن التاسع عشر في بعض الدول العربية والقرن العشرين بعد انهيار الدولة العثمانية ودخول العلمنة والتغريب إلى حياة المسلمين قسراً بفعل سطوة الخارج في ظل اختلال سافر في ميزان القوى بين أمتنا والغرب الاستعماري.

إنها المرحلة الأولى التي يجري فيها تغييب الإسلام كمرجعية عليا للمجتمع والدولة وإحلال مرجعيات أخرى مكانه، شرقية كانت أم غربية، اشتراكية أم رأسمالية أم هجينة. واللافت أن ذلك قد حدث على رغم بقاء العنوان الخارجي "دين الدولة الإسلام" قائماً في أكثر الحالات.

من المؤكد أن طبيعة المرجعية الإسلامية التي حكمت الواقع الإسلامي طوال قرون قد تفاوتت -قرباً وبعداً- من جوهر الإسلام، عقيدة وشريعة ومنهج حياة. بيد أن الإطار العام بقي إسلامياً، ولم يجرؤ أحد على شطبه أو استبدال إطار آخر به.

إن التعامل مع حقيقة الإسلام وجوهره كمشروع متكامل لمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يقول بخلاف التوصيف المشار إليه ابتداءً، ذلك أن كل الصراعات على السلطة التي اندلعت خلال مراحل التاريخ الإسلامي وحتى نهاية الدولة العثمانية لم تخرجه من دائرة المشروع الإسلامي بأي حال من الأحوال، فحقائق الإسلام وجملة تشريعاته المتعلقة بجوانب الحياة المختلفة كانت حاضرة في تلك الحقب، وكان ثمة مجتمع أهلي (مدني) يوازي قوة السلطة في كثير من الأحيان، يتمثل في العلماء والأوقاف وهيئات التجار والحرفيين. ولم تغب الحالة الإسلامية إلا في ذلك الشق المتعلق بمسألة الشورى إضافة إلى الفساد الذي كان موجوداً في دوائر السلطة العليا، وما يترتب عليه من ظلم لبعض الفئات في المجتمع.

من المؤكد أن الخطاب الإسلامي المعاصر وغلبة التسييس على نشاطه كان مسؤولاً عن شق مهم من ذلك الفهم الخاطئ الذي شاع بين الناس، والذي ربط المشروع الإسلامي بالحالة المثالية للحقبة الإسلامية الأولى، وهي أعلى مستويات الطموح بالنسبة لذلك المشروع.

بيد أن الواقع يقول إن حملة هذا المشروع ليسوا ملائكة وأن إمكانات اندلاع الصراع في ما بينهم تبقى واردة، لا سيما بغياب السيادة الكاملة

للدولة القطرية في ظل سطوة الخارج عليها، وشيوع الحالة الدكتاتورية في مجتمعات لم تحقق الحد المطلوب من الإجماع الوطني، ولم تدخل في مساومات تاريخية للوصول إلى صيغة توافقية للتداول على السلطة وإشاعة الشورى أو التعددية بمختلف آلياتها.

إن إعادة المرجعية الإسلامية للمجتمع في مختلف جوانبه هي الأساس وتأتي ترجمة تلك المرجعية في اللعبة السياسية كأعلى هرم الطموح في الواقع، بيد أن عدم الوصول إلى ذلك المستوى لا يعني التهوين من شأن تلك المرجعية أو شيوع الإحباط في أوساط المعنيين، ما يدفعهم إلى النكوص عن العمل الحثيث من أجل إعادتها إلى الواقع.

لقد جاءت الديمقراطية الغربية كما أشرنا سابقاً كنتاج لحروب أهلية ومساومات داخلية امتدت لقرون، وهو ما سيحدث على نحو ما مع المجتمعات الإسلامية بعد تحقيق الإجماع الوطني على المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع.

الداخل والخارج في معادلة التغيير

سادت في أروقة بعض النخب، مقولات وكتابات تتحدث عن تأثيرات يسارية وقومية في الخطاب الإسلامي إزاء الغرب. والحال أن الأساس الذي أقيم عليه التصنيف المذكور هو نظرة كل طرف إلى البعد الداخلي والخارجي في النهوض أو التغيير. فيما تبين من خلال الحوار أن ثمة سوء فهم لخريطة الواقع الإسلامي، والسبب في ذلك أنه لا يفرق بين نظرة عناصر ذلك الواقع إلى معادلة النهوض على صعيد الدول العربية والإسلامية في مواجهة الغرب، وتلك المتعلقة بالتغيير على صعيد الواقع الداخلي في تلك الدول.

فالخطاب الإسلامي على مدى عقود من الزمن لم يعتد التعامل مع صراعات الأنظمة العربية في ما بينها، أو صراعاتها مع الخارج، على أنها من النوع الذي يعنيه مباشرة، وغالباً ما كان ذلك الخطاب يميل إلى لغة التخوين والعمالة والتبعية للأنظمة ولا يرجو منها أي خير يذكر. وبالتالي لم يكن مطروحاً على أجندته أن بعضاً من هذه الأنظمة، في الأقل، لها طموحاتها في النهوض أمام المشروع الغربي، كما أن لبعضها وضع مختلط بين طموح وتبعية ناهيك عمن تورطت بالعمالة.

في ضوء ذلك لم يكن هناك في أوساط الإسلاميين من يطرح أية أسئلة حول سبب عدم قدرة واقعنا العربي على النهوض، ذلك أنه – حسب ذلك الرأي– واقع لا يريد النهوض، بل يستمتع بالتبعية للغرب

أو للشرق، حين كان ثمة شرق. وبالطبع، فقد كان سؤال المواجهة مع المشروع الاستعماري بكل تجلياته مؤجلاً حتى تقام الدولة الإسلامية وتتوسع رقعتها بالوحدة بين كل الدول العربية، ولاحقاً الإسلامية، إن أمكن ذلك.

من هنا يمكن القول إن الخطاب الإسلامي بشكل عام كان يعتبر العامل الداخلي هو الأساس في تراجع وضع الأمة، ويتمثل ذلك العامل في غياب شرع الله عن الحكم والواقع.

المرحلة الأخيرة من الصحوة الإسلامية حملت لوناً جديداً من التفكير أكثر واقعية، لم يعد ينظر إلى الأنظمة أو أكثرها من خلال مصطلح "العمالة" وإنما ضمن إطار آخر، أكثر تعقيداً وتركيباً لا سيما حين يتعلق الأمر بدفاعها عن كينونتها ومصالحها أو مصالح القابضين على الحكم فيها، وهي في ضوء ذلك قد تخوض لوناً من الصراعات مع الآخر بمن في ذلك الغرب ضمن ما تقتضيه مصالحها وما تسمح به امكاناتها. ونظراً لاختلال ميزان القوى فهي غالباً ما تقبل بلون من ألوان المساومة لحماية وجودها (إنه التحليل وليس التبرير).

ضمن هذه المعادلة، لم يقل أحد من الإسلاميين بعداء أولي للغرب كغرب، وإنما كقوة استعمارية تحرص على شرذمة الأمة وتركيعها ومنع نهوضها.

أما تعاطيهم مع العامل الداخلي في النهوض فيستدل به من خلال نضالهم لتغيير أوضاعهم الداخلية في الدول التي يعيشون فيها، سواء أكان من خلال توسيع فضاء الحريات والمشاركة السياسية، أم من

خلال أدوات انقلابية، لم تسجل نجاحاً يذكر.

لذلك فإن الإسلاميين في العموم لم يهمشوا العامل الداخلي في الصراع ومعركة النهوض، بل تعاملوا معه دون أن ينسيهم ذلك معادلة الوضع الدولي والاختلال في ميزان القوى مع الغرب الاستعماري، ورعاية هذا الأخير للمشروع الصهيوني في المنطقة.

أما قصة حرب الخليج الثانية التي يستدل بها البعض كمحك عملي "كشف حدود التطور في موقف قطاع يعتد به من أنصار المنهج الراديكالي" . . هذه القصة لا علاقة لها بمعادلة الداخل والخارج أو العداء الأزلي للغرب، وإنما بحيثيات القصة ذاتها.

فباستثناء أصوات محدودة في أوساط الإسلاميين لم يعرف أن أحداً قد انحاز للبرنامج الداخلي للنظام العراقي السابق، أو أيد غزوه للكويت، وقد كان الموقف المتبنى نتاجاً لكون المعركة نوعاً من الإذلال للأمة وفرضاً لشروط الضعف والتبعية عليها عبر منعها من امتلاك القوة العسكرية، حيث لم يكن الغرب مدافعاً عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية، بدليل أنه تناساها يوم كان ذلك النظام يتقدم لمهمة أكثر أهمية بالنسبة إليه ممثلة في ضرب الثورة الإسلامية في إيران.

للقضية إذن خصوصيتها، ومواجهة طغيان القوة الاستعمارية والوقوف ضدها لا علاقة له بالأيديولوجيا التي تتبناها تلك القوة. فالأصل في تحديد الموقف هو العدوان ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (البقرة، 194)، وليس الشعار الذي يرفعه.

نأتي هنا إلى السؤال الأهم في أوساط الإسلاميين، والمتعلق بمشروع التغيير الداخلي. فهنا ثمة خارج وداخل أيضاً: الداخل هو حركة التغيير، والخارج هو الدولة والنظام والحاكم. إذ هناك من يأخذ في الاعتبار اختلال ميزان القوى بين الحركة والنظام إضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية كمحددات لإمكانية التغيير، إضافة إلى أوضاع الحركة وقوة فعلها، وهناك من يركز على العامل الثاني ويرى أنه المحدد الوحيد للتغيير، والغريب هنا أن مؤيدي الخيار الثاني هم الأكثر "راديكالية" في الغالب. أما "الاصلاحيون والوسطيون"، أن جازت التسمية فيأخذون في الاعتبار كلا العاملين، مع تقدير الموقف وفق ظرفه القائم.

في حديث الداخل والخارج عموماً، خلط واضح بين مسألة انهيار الحضارات والأمم وبين نهوضها. ذلك أن معادلة الانهيار تختلف عن معادلة النهوض. فالأولى يكفيها الطغيان الداخلي والفساد ضمن معادلة الأية القرآنية الكريمة ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها، فحق عليها القول فدمرناها تدميراً﴾ (الإسراء، 16)، والأية الأخرى التي تقول: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (الرعد، 11). فالتغيير هنا للأسوا وليس للأفضل بدليل تكملة الأية ﴿وإذا أراد الله بقوم سوءً فلا مرد له وما لهم من دونه من وال﴾. والحال أن التغيير للأفضل أو النهوض، لا يكفيه تغيير ما بالنفس، ولابد، إضافة إلى ذلك، من شروط موضوعية تسمح به ايضاً، والأمثلة التاريخية على هذه المعادلة أكثر من أن تحصى.

ولعل المفيد القول إن الخطاب الإسلامي الموصوف بالراديكالي لم

يقل بأزلية تفوق العامل الخارجي على الداخلي في معادلة النهوض. وإن رآها في هذه المرحلة كذلك، نظراً لاختلال ميزان القوى بيننا وبين الغرب الاستعماري، وبالذات الولايات المتحدة، وهو ما لا يعترف به الخطاب الليبرالي أو الإسلامي المتأثر به، والذي يوجه سوط النقد باتجاه الداخل، وفي الغالب من منطلق الاعجاب بالنموذج الغربي ورفض العداء له.

نأتي هنا إلى قصة تأثر بعض الإسلاميين بالقوميين والماركسيين في مسألة العداء للغرب والتهاون مع الاستبداد، والتي سنرد عليها بمقولة مقابلة تقول، إن نفراً من الإسلاميين، وكثيراً منهم لم يعودوا يحبذون هذا التصنيف ويهربون منه، قد تأثروا بالخطاب الليبرالي إلى درجة تقديس مصطلح الديمقراطية والحريات، فيما أكثر مروجي تلك التهمة هم نفر من الماركسيين القدامى الذين تحولوا بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي إلى أنبياء للخطاب الرأسمالي ولـ(العولمة) بوجهها الأمريكي الواضح.

هؤلاء هم الذين يتهمون بعض الإسلاميين الآن بالتأثر بالقوميين والماركسيين، وخصوصاً من تبنى الخطاب الإسلامي منهم. والحقيقة أن تغيير بعض الأراء في الخطاب الإسلامي ليس تهمة ابتداءً، غير أن القول بإن "راديكالية" الخطاب الإسلامي تجاه الغرب الاستعماري قد جاءت من ذلك التأثر المزعوم ليس صحيحاً أبداً، بل هي جزء أصيل من ذلك الخطاب، بل أن بعض ذوي الخلفيات اليسارية والقومية من الاسلاميين، كانوا ولا يزالون من دعاة التدقيق في رؤية المعادلة الغربية ودرجة عدائها للوضع العربي والإسلامي تبعاً للعبة المصالح.

الموضوعي أهم من الذاتي
في صناعة "عثرات"
الحركات الإسلامية و"انتكاساتها"

يرى كثيرون في الساحة الفكرية والسياسية، منهم إسلاميون، أن "قدراً كبيراً من المشاكل والمتاعب والعثرات والانتكاسات" التي تعانيها الحركات الإسلامية "هو من ذات تلك الحركات وما عملته بأيديها".

ثمة حاجة إلى القول ابتداءً بأن مسيرة الحركات الإسلامية المعاصرة لم تكن مجرد عثرات وانتكاسات، بل إن هناك الكثير من النجاحات التي تحققت. ونذكّر هنا بأن نشأة تلك الحركات لم تكن في أجواء مساندة بقدر ما كانت في ظل أوضاع غيّب فيها الإسلام عن شعوبه ومجتمعاته على نحو غير مسبوق، حيث عانى ما يمكن وصفه بالغربة لردح من الزمن قبل أن يبدأ الدعاة أفراداً ومجموعات سيرهم نحو إعادة الاعتبار لتعاليمه في حياة الناس. والحال أن قدراً لا بأس به من النجاح قد تحقق على هذا الصعيد شمل ما يمكن اعتباره سيادة معقولة لروح الدين بين الناس وترسيخاً لمقولة ضرورة إعادته إلى حياتهم في مختلف مجالاتها، بما فيها السياسة، وهو الأمر الذي لم يتحقق بيسر وسهولة، بل بكم هائل من الجهود والتضحيات. وذلك من دون اغفال

الدور العفوي من قبل الناس بالعودة إلى التدين مما ملأ المساجد وأعطى للصحوة الإسلامية زخماً جماهيرياً واسعاً.

إن السياسة لا تمثل إلا وجهاً واحداً من حركة الدعاة بالإسلام وللإسلام، إذ ثمة وجوه أخرى كثيرة قد شكلت معالم التحرك، وتحقق على صعيدها الكثير من النجاح كما أشير سابقاً.

نأتي هنا إلى مسألة الذاتي والموضوعي في صناعة "العثرات والانتكاسات"، ففي الوقت الذي لا يختلف فيه الناس على توفر بعد ذاتي في صناعتها، حيث من السهل على أي أحد سرد الكثير من الأخطاء، إلا أن من الضروري القول بالمقابل إن الكثير من تلك الأخطاء لم يكن إلا نتاجاً لاجتهادات بدت لأصحابها معقولة ضمن موازين قوى محددة، ومعها ما يتصل بظروف الزمان والمكان، ثم تبين لاحقاً أنها لم تقرأ تلك الموازين والظروف على نحو دقيق. غير أن الأهم من البعد الذاتي في صناعة "العثرات والانتكاسات" هو الموضوعي، والحال أن الأنظار إنما ركزت على الذاتي في الفشل وتجاهلت الموضوعي أو وضعته في خانة ضيقة لا تقارن بالذاتي الذي يأخذ مكان الأصل أو السبب الجوهري.

نتذكر على هذا الصعيد قول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح إنه "يأتي النبي يوم القيامة ومعه الرهط، ويأتي النبي ومعه الرجل، والنبي ومعه الرجلان، ويأتي النبي وليس معه أحد". وهنا يبرز سؤال مهم، هو هل إن فشل ذلك النبي كان عائداً لأخطاء ذاتية،

وهل يعني ذلك أن الله عزّ وجل لم يحسن الاختيار؟ تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

لقد نشأت الحركات الإسلامية في ظل واقع تكرست فيه الدولة القطرية، بوجهها العلماني أو الآخر الاشتراكي، ثم تطور فيها البعد المركزي والأمني. وكان ذلك نتاجاً لخلل هائل في ميزان القوى بين الغرب الاستعماري والعالم العربي والإسلامي الذي أفرز هزائم وتبعية على مختلف الصعد، وبذلك أصبح تغييب الإسلام خياراً مفروضاً من الخارج محروساً من الداخل؛ من الخارج لأن الغرب يريد ذلك خوفاً مما يزرعه الإسلام من عناصر الوحدة والعزة والقوة في الأمة، ومن الداخل لأن الأنظمة القطرية لا تريد مخالفة الخارج تجنباً لسخطه، فيما تتوجس من حملة الإسلام ودعوتهم للعدل الاجتماعي خوفاً على وجودها.

من هنا كان الميزان مختلاً لصالح الدولة القطرية في مواجهة حركات لا سند لها من الخارج، فيما لا تملك من القوة ما تواجه الدولة الأمنية بإمكاناتها الكبيرة. والحال أنه لولا قوة الفكرة التي تحملها الحركات الإسلامية وصلتها العميقة بضمير الأمة لاندثرت منذ زمن بفعل قوة خصمها المادية قياساً بها. ولعل مثال الحركات اليسارية والقومية يشكل دليلاً مهماً على هذه المعادلة.

إن تجاهل ميزان القوى الدولي في قراءة تاريخ حركات التغيير لا يبدو منطقياً حتى في سياق قراءة تاريخ الدعوة الإسلامية في بداياتها الأولى مع النبي صلى الله عليه وسلم، فالله عز وجل جعلها في الظرف المكاني المناسب والزماني أيضاً. فقد جاء النبي عليه الصلاة والسلام بعد

حرب كونية بين القطبين الأعظمين (الفرس والروم) تفوق فيها الطرف الأول، وما هي إلا سنوات قليلة حتى عاد الثاني وهزم الأول ليغدو العملاقين في حالة ضعف غير مسبوقة. وقد عبر المؤرخ المعروف (غوستاف لوبون) في كتابه (حضارة العرب) عن ذلك بالقول "ولد محمد في أحسن الأوقات. وقد رأينا أن العالم المسنّ كان متصدعاً من كل جانب، ولم يتوجب على أتباع محمد إلا أن يهزّوه ليتساقط".

من هنا، يمكن القول إن من الظلم أن يقوم بعض الإسلاميين بجلد حركاتهم وتجاربهم والتركيز على النصف الفارغ من كأسها دون الآخر الملآن، فالذاتي حاضر في عثراتها وانتكاساتها . . نعم، ولكن الموضوعي أكثر حضوراً بكثير، مع تباين مستوى ذلك الحضور بين تجربة وأخرى.

الحركات الإسلامية والسلطة ...
نحو إعادة النظر في طبيعة العلاقة

تبدو إشكالية علاقة الإسلاميين أو الحركات الإسلامية بالسلطة من الأهمية بحيث تستدعي مزيداً من البحث والمناقشة من طرف المعنيين بهموم تلك الحركات خصوصاً، وهموم الشعوب العربية عموماً، نظراً لتداعيات تلك الإشكالية على حركة الشارع السياسي برمته.

حين ننوي الدخول إلى المسألة، فإننا نفعل ذلك استناداً إلى جملة من التجارب الواقعية، من دون الدخول في متاهة النظرية وتهويماتها التي قد لا تمت إلى الواقع بكثير صلة، سيما من ذلك اللون الذي يعالجها ضمن الإطار الشرعي والتاريخي، بالاستناد إلى النصوص القرآنية والأحاديث النبوية أو الحركة التاريخية للصحابة والتابعين والعصور اللاحقة.

هذا المسار، يدخلنا في متاهة جدلية لا تفضي إلى شيء عملي، لأن الاستناد إلى تجارب الماضي أو أدلة الحل والحرمة من الكتاب والسنة والسيرة، غالباً ما سيمنح كل طرف ما يريد، ذلك أن دعاة أي موقف من المواقف في التعاطي مع السلطة الحاكمة سيجدون في الأسانيد التاريخية والشرعية ما يؤيد وجهة نظرهم. والحال أن واقع الرؤية الإسلامية لحركة السياسة ينطلق من الرؤية العامة لمصلحة الأمة، وليس في الأمر قوالب جامدة أو نصوص قطعية الثبوت، قطعية الدلالة يمكن الاستناد إليها في

تحديد المواقف، اللهم إلاّ من باب الاستئناس. فحيثما تثبت مصلحة الأمة فثم شرع الله كما يذهب الإمام ابن القيم رحمه الله.

أما الاستناد إلى الرؤية التاريخية فإنه يفقد كثيراً من منطقيته وزخمه بسبب الفجوة الهائلة في الظروف الموضوعية المتعلقة بحياة الناس في هذا الزمان، قياساً بما كانت عليه في الأزمنة السابقة، ومن معالم تلك الفجوة التي يمكن الإشارة إليها ما يلي:

- نمط الدولة الحديثة بمركزيتها وقطريتها وآليات عملها، ثم سطوتها الأمنية الناتجة عن ثورة التكنولوجيا والاتصالات، ما يعني الصعوبة البالغة لأي عمل سري يمكن أن يتطور وصولاً إلى القدرة على تحدي الدولة أو قلبها من الداخل كما كان الحال في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.
- نمط السيطرة الدولية، أو السطوة الخارجية، حيث تضاؤل سيادة الدولة، وتعاظم حجم التدخل الخارجي في شؤونها وميزان القوى المختل لصالح القوى الاستعمارية الكبرى، وقدرة هذه القوى على فرض إرادتها على الدولة القطرية.
- غياب الإسلام كمرجعية لشؤون المجتمع والسياسة في أكثر الدول العربية والإسلامية لحساب قوانين أخرى، وما ينطوي عليه ذلك من تراجع دور الدين في بناء المجتمع المدني، لصالح نمط الدولة الحديثة.

في سياق التعامل مع أنماط الدولة الحديثة القائمة، يمكن القول إن

الإسلاميين قد جربوا معظم المسارات الممكنة:

- الإمساك بالسلطة بشكل كامل من خلال انقلاب سلمي شعبي أوحتى عسكري (إيران، السودان).
- الخروج العسكري المسلح على الدولة (سوريا، الجزائر، مصر).
- المشاركة في السلطة بعد المشاركة في البرلمانات أو الاكتفاء بالعمل البرلماني (الأردن، اليمن، تركيا، لبنان، البحرين، الجزائر، المغرب).
- المعارضة الهادئة الإيجابية مع العمل الشعبي والنقابي وكذلك البرلماني (مصر، الأردن، المغرب، الكويت، تونس...).
- المعارضة السلمية، ولكن القوية من خارج المؤسسات السياسية (المغرب في تجربة "العدل والإحسان").

ليس من العسير القول إن كل المسارات المذكورة لم تحقق حتى الآن نجاحاً كاملاً أو حتى شبه كامل -على الصعيد السياسي بالطبع- فالدولة في السودان أكلت الثورة ثم تراجعت عن برنامجها أمام سطوة الخارج وشهوة البقاء في السلطة بأي ثمن، وفي إيران تتواصل الضغوط لتفريغ التجربة من منظورها العقائدي والثوري المعادي لأميركا والكيان الصهيوني، فيما عجز المعنيون في الحالتين عن كسب الجماهير، حيث فرضت الدولة الحديثة إيقاعها على الفكرة وحوّلت أصحابها إلى أسرى لسطوتها، فاصطدموا بالناس. وإذا كانت إيران حالة خاصة من حيث إمكانات الدولة جغرافياً، وبشرياً واقتصادياً، فقد وجد السودان نفسه

محاصراً بسطوة الخارج، وها هي تلك السطوة تساهم في دفع فريق من داخل السلطة إلى إقصاء فريق آخر. ثم بدأت بعدها التنازلات لذلك الخارج على حساب الفكرة والمشروع، وليبدأ الآخرون رحلة نضال جديدة ضد سلطة "ظالمة" أو "غير إسلامية" بما فيه الكفاية، بل حتى "كافرة" كما ذهب البعض!!

بذلك يمكن القول إن الخروج العسكري قد فشل تماماً، أما المشاركة في السلطة، فقد سجلت فشلاً مماثلاً، إذ اكتشف الإسلاميون أنهم قد شاركوا في الحكومة ولم يشاركوا في السلطة والقرار، وأن مشاركتهم لم تكن سوى لحرق أصابعهم بالسلطة، وتحجيمهم شعبياً. ومع الوقت كان مسار التحجيم والمطاردة هو الفاعل على رغم كل اللغة الدبلوماسية الموزعة عن التعايش الايجابي هنا وهناك، والسبب بالطبع، هو نزوع السلطة التقليدي إلى تحجيم معارضتها، فضلاً عن مطالب الخارج مما له علاقة برفض النموذج الذي يقدمه الإسلاميون نظراً لتأثيره على المصالح الغربية والوجود الصهيوني في المنطقة، فضلاً عن قصة "الإرهاب" التي ظهرت بعد هجمات أيلول في الولايات المتحدة.

المعارضة الهادئة والإيجابية عانت من ذات ما عانى منه مسار المشاركة، وهي عموماً تندمج في المسار المذكور، فالذين شاركوا سابقاً (اليمن، الأردن) عزفوا عن المشاركة حين اكتشفوا مطباتها، من دون أن يستبعدوا العودة إليها، غير أن لعبة التحجيم متعددة الوسائل لم تتوقف، وهو ما حصل مع آخرين لم يعترف بهم أصلاً (مصر)، أو ممارسة القمع الشديد(تونس).

المعارضة القوية، ومن خارج الاعتراف الرسمي والمؤسسات "الشرعية" -نموذجها المغرب "العدل والإحسان"- مازالت تجربة برسم المتابعة، مع أن من غير المؤكد استمرارها على ذات المسار، خصوصاً بعدما انضم فصيل إسلامي إلى البرنامج الآخر (مشاركة برلمانية قد تتطور الى حكومية أو البقاء في مربع المعارضة الهادئة)، سيما بعد أن أغري بنتيجة جيدة قياساً بحصته من الساحة الإسلامية، مع أنه كان بإمكانه الحصول على ما هو أكثر لو سعى إلى ذلك.

قد يبدو مفيداً هنا إعادة التذكير بأننا نتحدث عن المسار السياسي، إذ أن نجاحات معقولة قد تحققت للحركات الإسلامية على صعيد البرامج الأخرى، لا سيما الدعوية منها وما يتعلق بصناعة الصحوة في الأمة. أما المسار السياسي فقد ثبت أن ميزان القوى المحلي المختل لصالح الدولة وأدواتها الترغيبية والترهيبية، والآخر الإقليمي والدولي الرافض لبرنامج الحركات الإسلامية، لازال يؤكد فعله أكثر من الإرادة السياسية لتلك الحركات، مما يدفع إلى المطالبة بإعادة النظر في مجمل المسألة من جذورها. ولا شك أن التحدي الذي تواجهه المنطقة ودولها من "العولمة" والمشروع الصهيوني لا سيما بعد الحادي عشر من أيلول يجعل تلك المهمة أكثر إلحاحاً.

إن استمرار حالة الاستنزاف بين الدول العربية ومعارضتها الإسلامية لم يعد مساراً مقبولاً، ولا بد من وضع حد له من خلال العمل على مسار جديد في العلاقة يخدم الشعوب العربية ويحفظ وحدتها وتماسكها وقدرتها على مواجهة التحديات الخارجية.

ما يمكن قوله هنا، هو أن إعادة تقدير المسار السياسي في مجمل فعل الحركة الإسلامية بات موقفاً لا بد منه، إذ أن العودة إلى القواعد والمساجد بالعمل الدعوي والشعبي في مناطق الفقر التي تتسع تعد من الخطوات التي لا بد منها، لأن فيها إعانة للناس على قضاء حوائجهم وحفظاً لأخلاقهم. أما المسار السياسي فيجب أن يركز على العمل الشعبي القائم على المقاومة السلمية للفساد والمسارات السياسية الرسمية الخاطئة داخلياً وخارجياً، مع الابتعاد عن المشاركة في السلطة، وإذا كان العمل البرلماني ميسوراً فليكن جزءً من ذلك الفعل الشعبي وليس مساراً يوقظ في أهل السلطة نوازع الخوف، ويستنفر فيهم غريزة القمع، كما لا يكون سلماً لمشاركة وزارية لا تحقق شيئاً سوى مكاسب لحفنة من الأشخاص فيما تؤثر سلباً على المصداقية والدور الشعبي.

إنه مسار الانحياز إلى الضمير الجمعي للشارع الشعبي ومجموع الأمة، وتقديم النموذج العام المبادر والمضحي بعيداً عن مكاسب السلطة وشهوتها، وتعزيز مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني كما كان حال المجتمع الإسلامي في القرون الأولى. وهو ذات النموذج الذي قدمه كثير من علماء الأمة خلال قرون طويلة، ما جعلهم رموزاً مؤثرة في ضميرها حتى الآن.

ربما كان بإمكان بعض طوائف الإسلاميين أن تختط لنفسها مساراً موازياً يقترب من السلطة ويساهم فيها، غير أن ذلك لا يجب أن يعطل الفعل الآخر الأكثر قدرة على تقديم النموذج الفاعل في صياغة المجتمع الأهلي - الشعبي الذي ينبغي أن يتعزز في مواجهة سلطة الدولة كما

هي الرؤية الإسلامية الأنضج لعلاقة المجتمع بالدولة.

من الواضح أن مجمل التجربة خلال العقود الماضية لازالت تشير إلى أن هذا المسار سيكون الأنسب في ضوء الظروف القائمة للوصول إلى الطموح بالإبقاء على الإسلام قوياً في أوساط الناس بانتظار أجواء مناسبة لإعادته كمرجعية للدولة والمجتمع بصرف النظر عن شخوص الذين يفعلون ذلك، وحتى عندما يحدث ذلك فإن دور الإسلام الشعبي ممثلاً في العلماء والدعاء ومؤسسات المجتمع الأهلي يبقى ضرورياً لحفظ التوازن بين الدولة والمجتمع، والتجربة التاريخية هي شاهدنا، سيما وأن أحداً لن يضمن تغوّل الدولة في المرحلة الجديدة كذلك.

الاسلاميون العرب وقراءة التجربة (العدالة والتنمية) في تركيا

خلال الأسابيع التي تلت الانتخابات التركية التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية (2003) حظي الإسلاميون العرب بكم هائل من المواعظ المدرسية حول ضرورة قراءة التجربة التركية والاستفادة منها. ووصل الأمر حد الطلب منهم دراسة تلك الانتخابات لمعرفة الطريقة التي وصل بها حزب (العدالة والتنمية) إلى ذلك الانتصار الكاسح. لكأن أصحاب المواعظ إياهم قد درسوا كل شيء، ووحدها الحركات الإسلامية العربية التي لا تعرف ولم تقرأ ولم تدرس !!

حزب (العدالة والتنمية) لم يقدم "شعارات رنانة" وإنما "برامج عمل". هكذا تحدث الكثيرون، لكأن الحركات الإسلامية العربية لم تأت بغير الشعارات الرنانة ولم تقدم أي برنامج عمل. والحال أنهم هم الذين لم يقرأوا ما حصل في تركيا، ولم يدركوا الفارق بين الحالة الديمقراطية هناك ومثيلتها هنا في العالم العربي، فضلاً عن وضع الإسلام وقواه ومظاهره هناك ووضعه هنا في الحالة العربية.

المسألة الأولى التي ينبغي الالتفات إليها هي أن تركيا دولة دستورها علماني والجيش فيها حارس العلمانية والمظاهر الإسلامية فيها محاربة، فكيف تقارن بدول تقول دساتيرها إن دينها والمصدر الأساسي

لتشريعها هو الإسلام. أما الأمر الآخر الذي لا يقل أهمية فهو أن اللعبة السياسية في تركيا ليس لها مثيل في العالم العربي، فهناك ثمة تداول على السلطة، وقبل ذلك انتخابات نزيهة بقانون معقول يأخذ التعددية الحزبية في الحسبان ويسعى إلى تنميتها لا إلى مطاردتها. والحال أنه لو طبق قانون الانتخابات التركية في اية دولة عربية لما قلت حصة "الحزب الإسلامي" فيها عن حصة (العدالة والتنمية) التركي إن لم تزد عنها. وما قصة الجزائر عنا ببعيد حين طبقت قانوناً مشابهاً للقانون التركي، ففازت جبهة الإنقاذ على نحو كاسح. وبالمناسبة فالجبهة هناك لم تأت بشعارات رنانة فقط، وإنما قدمت برنامجاً مهماً لم يترك من شؤون الدولة والناس شيئاً إلا عالجه فترك المتربصون ذلك كله ولم يركزوا إلا على كلمة لخطيب في أحد المساجد ترفض الديمقراطية، وهو ما ينطبق على الأحزاب الإسلامية الأخرى التي قدمت برامج مهمة، وهي موجودة ومنشورة، ولكن البعض لا يعلمون، بل لا يحبون أن يعلموا. فالأزمة إذن ليست أزمة برامج، بل غياب فرصتها في التحول إلى واقع، إذ لا قيمة للإنشغال بكتابة البرامج فيما أهلها محرومون حتى من حرية التعبير، فضلاً عن الوصول إلى السلطة أو تشكيل الحكومة.

أما قصة الشعارات الرنانة، فهي جزء لا يتجزأ من لعبة الانتخابات، حتى في الغرب، فيما لم تطرح في تركيا لأن واقع الحال هناك معروف من حيث سيطرة العسكر على القرار وقدرة محاكمهم على إلغاء أي حزب خلال اسابيع. والحال أنه لو وجد من يقدم تلك الشعارات ممن يملكون السجل النظيف المعروف ولم يحرم من المشاركة لحصد أكثر

من (العدالة والتنمية). ولا أدل على ذلك من أن الناخب التركي قد عاقب (نجم الدين أربكان) وحزبه (السعادة) بسبب تجربته الفاشلة في الحكم، وليس بسبب البرامج، وذلك إثر خضوعه للعسكر وعدم انحيازه لشعاراته القديمة، حيث لم يحصل الحزب إلا على 2,5٪ من الأصوات، مع أنه الأعرق والممثل الحقيقي للإسلام السياسي في تركيا الذي خرج (أردوغان) من عباءته. ولعل من الضروري الإشارة هنا إلى أن تكرار (أردوغان) لتجربة معلمه (أربكان) في الخضوع لشروط العسكر سيضرب مصداقيته أيضاً. أي أن عليه الانحياز إلى لغته وبرنامجه كي يكسب الناس، لا إلى منطق البقاء في الحكم بأي ثمن.

كنا نتمنى لو أن دعاة أخذ الدروس من تجربة (العدالة والتنمية) قد انتبهوا إلى الدلالات الأهم لما جرى، ممثلة في عمق انتماء هذه الأمة لدينها ومن يحملون رايته، على رغم كل أشكال الملاحقة التي عجزت عن تغيير هذه المعادلة، بدليل أن عقوداً طويلة من العلمنة المتطرفة المفروضة بسطوة القوة لم تغير ضمير شعب تركيا، وهو ما ينطبق على كل حواضر الأمة من المحيط إلى الخليج، ومن طنجة إلى جاكارتا.

بقي أن نقول إن تجربة (العدالة والتنمية) لن تضيف إلى "دراما" القوى الإسلامية والسلطة في العالم العربي والإسلامي إلاّ مزيداً من التأكيد على أن الولايات المتحدة والغرب -أياً كان خطابهم المعلن- لن يأسفوا على استبعاد تلك القوى من السلطة بل من الساحة السياسية إن استطاعوا، اللهم إلا إذا ركعت على ركبها وقبلت بإملاءاتهم ، أي

أنهم سيظلون على حالهم منحازين إلى المعادلة القائمة في أغلب الدول العربية والإسلامية، حيث السلطة في مربع والشعب وقواه في مربع آخر، لأنها بكل بساطة المعادلة الأكثر قدرة على الحفاظ على مصالحهم.

الفصل الثاني

الظاهرة الإسلامية والعنف الداخلي

"العنف الإسلامي" في طبعاته المتعددة .. "الحاكمية" و"الفرقة الناجية" والجمع بينهما

في الرسالة الموجهة من العاهل السعودي إلى اجتماع المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي الذي عقد مؤخراً، ثمة دعوة إلى التركيز على عدد من المفاهيم المهمة منها أنه "ليس أخطر على جسد الأمة الواحدة من فتنة التكفير"، والدعوة إلى تصحيح الخلل في مناهج التكفير التي ظهرت لدى بعض المسلمين والتصدي للفتاوى الفردية الشاذة بالحجة الشرعية وتعريف العقد وأنواعه ومعالجة فتنة التكفير وتحديد المصطلحات الشرعية التي تثار بشكل خاطئ بسبب الجهل. وحددت الرسالة عدد من تلك المصطلحات مثل "جماعة المسلمين والطائفة المنصورة ودار الإسلام ودار الحرب والولاء والبراء والجهاد والحوار" وبينهما عنف الثمانينات في الساحة المصرية.

نتوقف مع هذه الرسالة لنلج إلى موضوع مهم يتصل بالموقف من الآخر المسلم -حاكماً ومحكوماً- في الفكر الإسلامي الحديث خلال العقود الماضية، وبخاصة العقدين الماضيين. والحال أن كثيراً من الخلط يجري في الساحة الفكرية بين "التكفير" و"العنف" او "التطرف" في

طبعته او طبعاته القديمة (شكري مصطفى وسيد قطب ..الخ)، وبين التكفير والعنف في طبعاته الجديدة، كما هو الحال في بلاد عديدة هذه الايام.

ربما بدت الحالة السعودية أكثر أهمية لأن الرسالة المشار إليها ذات صلة بالتطورات الأخيرة، لكن واقع الحال يقول إن العنف في طبعته السعودية يبدو ذا صلة من الدرجة الثانية بمسألة التكفير، فيما صلته الأولى بالمنهج الجهادي الذي دشنه عبدالله عزام وأضاف إليه أسامة بن لادن بعداً جديداً في استهداف مصالح الذين يستهدفون الأمة "اليهود والصليبيين"، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

السبب الأساسي في معادلة العنف في طبعته السعودية كان خارجياً، فيما جاء تكفير الحاكم ومن يعينه على "مطاردة المجاهدين" تالياً على الظاهرة، بدليل أن رموز التيار المذكور لم يكونوا تكفيريين قبل سنوات عندما لم تكن الأجواء مناسبة لانطلاق ما يعرف بتيار السلفية الجهادية الذي ازداد تشدداً بعد ردة الفعل العنيفة ضده من طرف السلطة.

والحال ان ثمة مسافة بين تكفير الحكام الذي تشترك فيه نخب وجماعات اسلامية كثيرة، بعضها يمارس الاعتدال في عالم السياسة ضمن فن الممكن، وبين تكفير الناس كما هو حال نماذج متفرقة في القديم والحديث.

لعل ذلك هو ما يفسر الرجوع السريع لرموز ذلك التيار في السعودية عن دعواتهم العنيفة والتكفيرية، ليست لثبوت عبثية العنف الداخلي فحسب، وإنما أيضاً لأن أصل بضاعتهم الفكرية لا صلة له بتلك

المواقف بقدر صلته بجوهر التفكير السلفي الذي يعلي من شأن مسائل العقيدة على نحو استثنائي، ويعامل الآخرين تبعاً لمواقفهم من تفاصيل تلك المسائل، وليس كلياتها فقط.

لقد نهضت ظاهرة العنف القديمة ومعها التكفير على أبعاد فكرية سياسية أكثر من استنادها إلى مسائل عقدية، فلم يتحدث الأولون أيام شكري مصطفى وتوابعه في الساحة المصرية وكذلك سيد قطب عن العقيدة الصافية والفرقة الناجية وإنما تحدثوا عن الحاكمية والولاء والبراء، مركزين في أغلب الأحيان على الحاكم، فيما ذهبوا أحياناً في اتجاه "جاهلية المجتمع" من دون تكفير افراده كما هو حال الشهيد سيد قطب، وإنما الحكم العام عليه بالجاهلية، أي الاحتكام لغير ما أنزل الله.

في عنف الثمانينات (الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر) كان الوضع مختلفاً إلى حد ما، فهنا جرى الخلط بين سيد قطب وابن تيمية على نحو واضح، أي بين الحاكمية والولاء والبراء، وبين سلفية العقيدة، لكن واقع التطبيق على الأرض كان يشير إلى غلبة البعد الأول على الثاني، ربما لطبيعة البنية المصرية الأكثر تسامحاً في مسائل العقيدة والفقه. ففي حين كانت الرؤى الأولى تذهب في اتجاه الحاكم والأجهزة التابعة له، لم يؤد البعد الثاني إلى تكفير المجتمع، أو آحاد الناس فيه أو حتى الانشغال بتكفيرهم أو تفسيقهم أو الحكم عليهم بفساد العقيدة على نحو ما فعله التيار السلفي الذي أخذ ينشأ في الساحات العربية بمنهجية أقرب إلى التعامل مع الحكام وفق المنهج "الإرجائي" إن جاز التعبير، أي عدم التهجم عليهم وطاعتهم بوصفهم ولاة الأمر، مقابل

التعامل مع الناس والدعاة منهم على وجه الخصوص وفق منهج التشدد، سيما في مسائل العقيدة.

من هنا كان الرجوع عن مسار العنف طبيعياً إلى حد ما كما تبدا خلال السنوات الماضية، ذلك أن الأبعاد السياسية والفكرية وحتى الفقهية تبقى سهلة المراجعة، خلافاً للأبعاد العقدية في حال تبني موقف التشدد، لأن جوهر الفكر والسياسة هو تقدير الواقع والبناء عليه أكثر من حرفية الفتوى والنص، خلافاً لمسألة العقيدة المستندة إلى نصوص تفسر على نحو خاص له صلة بطبيعة الشخص ومنهجيته.

في الجزائر كان الموقف مختلفاً، ففيما كانت البداية مستندة إلى بعض أفكار سيد قطب في الولاء والبراء والجاهلية إلى غير ذلك، جاء الموقف التالي على أسس مختلفة تدعي السلفية وتتحدث عن العقيدة الصافية والفرقة الناجية والطائفة المنصورة وتكفر المخالفين في المنهج العقدي، حتى لو كان في بعض التفاصيل. فقد حكم عنتر زوابري قائد الجماعة الإسلامية على ثلاثة من قادة جبهة الإنقاذ هم: عبدالرزاق رجام ومحمد السعيد وزميل ثالث لهما بالموت بدعوى أشعرية العقيدة في موقف لم يسبقه إليه أحد في التاريخ الإسلامي.

في الساحة العربية والإسلامية عموماً، وفي تأثر واضح بمناخات سائدة في المملكة العربية السعودية وتبنيها للمنهج السلفي، كان ثمة ثلاثة تيارات تتحرك هنا وهناك تتوحد في تركيزها على "عقيدة السلف"، فيما تختلف في آلية تطبيقها في الواقع. فقد مال التيار الأول إلى التشديد على طاعة ولي الأمر والبعد عن السياسة إلى حد كبير، إلى جانب

التشديد على الآخرين في مسائل العقيدة ومن ضمنهم الدعاة والعلماء، الأحياء منهم والأموات ومعهم جمهور الناس كما أشرنا سابقاً. أما التيار الثاني فذهب إلى الجمع بين الحاكم والمحكوم، فيما كان الثالث أكثر تشدداً مع الحاكم وتسامحاً مع الناس والدعاة الآخرين، وهذا هو التيار الذي نشأ مؤخراً مع أسامة بن لادن، بدليل تحالفه مع حنفي متشدد هو الملا محمد عمر، في وقت كان الآخرون يرفضون، لا الأحناف الجدد فحسب بوصفهم فاسدو العقيدة، بل إمامهم الأول (أبو حنيفة) نفسه. والحال أن تيار أسامة بن لادن قد تحوّل بذلك إلى تيار جديد، فهو وإن بدا سلفي المنهج من زاوية النظرة العقدية والفقهية، إلا أنه جهادي النزعة حيال الخارج أكثر منه حيال الداخل، وإن بدا أن ثمة تغير في نبرة خطابه في الأونة الأخيرة كنتاج لاستهداف المؤمنين بخطه، ممن بدأوا يوصفون بالخوارج على رغم أن برنامجهم كان جهادياً ضد عدو خارجي حتى لو جرى استهداف ذلك العدو في الداخل. وقد بادر الرجل في احدى رسائله الأخيرة إلى نفي تهمة "الخروج" و"التكفير" عنهم، محتسباً من قضى منهم شهداء عند الله.

في ضوء ذلك كله، ومن خلال قراءة تجارب هذه التيارات وتداعيات فعلها على الأرض، يمكن القول إن تيار التشدد المفرط في مسائل العقيدة والقابض على مسألة "الفرقة الناجية" والتركيز على رفض الآخر المسلم هو الأكثر خطورة بصرف النظر عن وجهته، لأنه تيار يمعن في تفريق الداخل الإسلامي أكثر من أي شيء آخر، وهو لا يحتاج إلى ظروف موضوعية نادرة كي يتحرك. أما تيار الجمع بين التكفير والعنف،

أو تيار العنف من دون تكفير، فلا بد له من ظروف موضوعية حتى ينشأ وينمو ويتحرك. فالعنف الرسمي والفساد والقمع ومطاردة مظاهر التدين أجواء ضرورية لنشوء عنف الداخل، فيما أجواء استهداف الإسلام والمسلمين من قبل قوى خارجية هي المحفزة لتيار العنف الموجه للخارج كما هو حال تيار أسامة بن لادن ومن هم على شاكلته. والواقع أن إعادة مثل هذا التيار إلى المسار الصائب ليست صعبة، لأن المسألة لا تتعدى الحوار معه حول جدوى ما يفعل على الإسلام والمسلمين، فإذا كان مفيداً فهو كذلك، وإذا كان ضاراً فلا بد من تركه او ترشيده بنبذ الخاطىء من ممارساته والإبقاء على الصائب. وحتى في حال لم يحسم الخلاف على هذا النحو، فإن نتائج تلك الأفعال المعاكسة لأهدافها غالباً تكون سبباً في توقفها بفعل أو قرار ذاتي.

أما التكفير أو الإقصاء أو التشكيك في الدين والعقيدة على أسس من نصوص السنُة تجديداً، واحتكار الحقيقة، بل تجاوز العقيدة الى الفقه أحياناً، فهو الأخطر لأنه يتحرك في الداخل ويفرق صف المسلمين ويسهل عملية استهدافهم من قبل الخارج المتربص.

خلاصة القول إن ثمة مخاض فكري في الساحة العربية والإسلامية، وهو مخاض سيؤدي وفق تقديرنا إلى خير، لأن سنة الله في الأمة هي ان الزبد يذهب جفاءً، فيما لا يمكث في الأرض الا ما ينفع الناس، وقد ثبت أن التشدد في الموقف من المسلمين لا يمكن أن يتواصل، لأنه في الغالب نتاج انغلاق على النفس، الأمر الذي يبدو صعباً في ظل ثورة الإعلام القائمة. أما الجانب الأهم فهو الرفض العام لمنهج التشدد وميل

الناس نحو الوسطية. والحال أن توقف المملكة العربية السعودية عن دعم مجموعات الإقصاء بحق المسلمين الأخرين تحت دعوى فساد العقيدة أمر لا بد منه، وحين يحدث ذلك سيبدأ هذا التيار بالانحسار، سيما وهو يركز على مواجهة المسلمين وبث الخلاف فيما بينهم أكثر من انشغاله بمواجهة قضايا الأمة وصيانة وحدتها. ونحن هنا لا نعني التيار السلفي عموماً، بل ذلك الجزء الذي عرف بمبالغته في التشديد على المسلمين وتبديعهم وتفسيقهم وصولاً الى تكفيرهم.

لقد أثبتت مسيرة الإسلام خلال قرونه الماضية أن حشره في رؤية معينة هو المستحيل بعينه، وإذا أراد البعض أن يفعل ذلك الآن فإنه لن يحصد غير الفشل، فتعدد آليات الفهم لا بد منها. ويبقى السؤال مركزاً حول أفضل السبل لإدارة الخلاف على نحو يحفظ وحدة الأمة.

لا بد من القول ختاماً إنه إذا لم يجر التعامل مع الخلاف في فروع العقيدة كما هو الحال مع الفقه والتسامح في الحالين معاً ومعهما أدوات العمل السياسي فإن الشرذمة هي النتيجة الحتمية، وحين تكون الشرذمة يكون "التنازع" و"الفشل" و"ذهاب الريح".

ظاهرة العنف أو الجهاد . . أين الصواب وأين الخطأ وكيف تكون المواجهة ؟

كثيرة هي الإدانات التي تابعناها للتفجيرات التي حدثت في مدن عربية وإسلامية، وكثيرة هي الكتابات التي ذهبت في اتجاه التساؤل حول طبيعة الأفكار التي تنتج هكذا ممارسات وضرورة إعلان الحرب عليها كمسار وحيد للحد منها أو إيقافها، غير أن تحليل المسألة على نحو آخر يصل إلى حقيقة الظاهرة واسئلة نشوئها وتطورها لم يكن متوفراً على نحو معقول بين ذلك الركام من الكلام والبيانات والكتابات، أقله من وجهة نظر هذه السطور، حتى لا نصادر حق أحد في تبني الرأي الذي يعتقده.

إن المتتبع لظاهرة العنف "الإسلامي" أو الجهاد، حسب زاوية النظر، لا بد أن يلحظ أن للشق الداخلي أسباب تختلف عن ذلك النوع الموجه لعدو خارجي، فعلى الصعيد الأول يمكن القول إن الانسداد السياسي وعنف المطاردات والسجون للأفكار والتوجهات وأصحابها كان سبباً مباشراً للظاهرة، إلى جانب توفر فضاء يحفزها ممثلاً في حد ما من القبول الشعبي لها بسبب الموقف من الأنظمة ومواقفها وفسادها،

وقد تأكد ذلك في كل من مصر والجزائر، ففي الأولى خرج العنف من السجون، كما خرج من رحم مطاردة العمل السلمي للجماعة الإسلامية، وعندما تضاءل التأييد الشعبي إلى حد التلاشي عاد القائمون على الظاهرة إلى المربع السلمي، وإن فعلوا ذلك ضمن مقاربة فكرية وشرعية وسياسية لا تلغي بحال نظيرتها الأولى التي أيدت الظاهرة، على اعتبار أنها ستظل موجودة وسيستخدمها آخرون إذا توفرت ظروفها من جديد. وإذا كان الإمامان مالك بن أنس وأبو حنيفة قد أيدا خارجاً على الخليفة أبو جعفر المنصور هو إبراهيم بن الحسن بن علي، فيما تعددت حوادث الخروج المشابهة وأشهرها خروج الحسين على يزيد بن معاوية، فهل نستغرب توفر فتوى للخروج على من هم دون ذلك؟

من السهل على البعض أن يرد ما جرى من مراجعات في مصر إلى الانتصار الأمني، غير أن ذلك الانتصار لم يكن ليتوفر لولا غياب الإسناد الشعبي، ثم إن الفشل الأمني الواحد قد يكون مكلفاً إلى حد كبير، كما تأكد من عملية "الأقصر" الشهيرة عام 98.

في الجزائر حدث ذات الشيء، ذلك أن فتاوى تكفير الدولة والحكام كانت موجودة قبل إلغاء الانتخابات غير أن فضاءها الشعبي لم يكن متوفراً بوجود الديمقراطية أو الحراك السياسي، وعندما وقع ما وقع انطلقت دائرة العنف ولم تتراجع إلا عندما فقدت كل سند شعبي لها إثر تحولها إلى عنف أعمى، وإثر ملامح انفتاح سياسي وإن كان محدوداً، مع أن سؤال القتل لم يكن موجهاً للإسلاميين وحدهم، بل لآخرين

لهم أهدافهم من وراء استمراره. ويبقى أن قصة الانتصار الأمني لا تختلف كثيراً عنها في الحالة المصرية.

بالنسبة للعنف الموجه لأهداف خارجية، حتى لو كانت في الداخل، فإن الحافز الأساسي الذي يمكن التأشير عليه هو عداء من يمثلون تلك الأهداف للأمة وإذلالهم لها، وبالتالي توفر فضاء من الكراهية لهم والرغبة في استهدافهم في الأوساط الشعبية. والحال أن أحداً لا يمكنه انكار ذلك القدر من القبول الذي لقيته الأعمال الموجهة ضد الأهداف الأمريكية في الشارع العربي والإسلامي من دون التدقيق في الأسئلة السياسية المرافقة لها، وما إذا كانت تخدم القضية على نحو صحيح أم لا، إذ أن الأصل فيها هو تفريغ شحنات الغضب الكامن في النفوس تجاه عدو لا يمكن قهره بوسائل الحرب المعروفة في المعارك العادية.

إن الفضاء الفكري في المعادلتين لم يكن عائقاً أمام المنفذين، إذ أن فتاوى التأييد ليست غائبة، وإذا كانت فتاوى الرفض محكومة لشبهة الخضوع لاعتبارات الأجواء السياسية الضاغطة، فإن الفتاوى الأخرى قد تتفوق من حيث المصداقية لأنها تقف عكس التيار، وقد تدفع الثمن الباهظ أيضاً.

ثم إن النصوص الصحيحة قرآناً وسنة ومواقف تاريخية لأعلام في الأمة توفر فرصة لالتقاط الفتوى من دون كثير عناء، الأمر الذي ينطبق على أي دين أو نص سماوي، وصولاً إلى أي أيديولوجيا فكرية بشرية يخضعها آخرون للتفسير والتأويل الذي يقترب أو يبتعد عما أراده صاحبها.

لسنا نقول إن مواجهة الفتاوى المذكورة أو الأفكار التابعة لها بوسائل على جبهة الفكر نظرية غير صحيحة، غير أن ذلك لا يمكن أن يتم من خلال الفتوى أو زاوية النظر الشرعية فقط، بل لا بد من تحليل الموقف وفق ظروف الزمان والمكان على نحو يقنع الناس أولاً والقائمين على تلك الأعمال ثانياً بعدم جدواها في سياق تحقيق الهدف المنشود، فتفجيرات مثل تلك التي جرت في المدن العربية والإسلامية لا يمكن أن تخدم أهداف المواجهة مع الولايات المتحدة، كما أن العنف في مصر أو الجزائر لم يشكل خدمة للإسلام والمسلمين بقدر ما شكّل إساءة بالغة.

إن إمعان النظر في مآلات الأحداث أو العمليات وتدبر عواقبها على الأمة ينبغي أن يشكل بوصلة لمن يقومون بها وكذلك من يريدون منعها أو مواجهتها، أما مجرد التنديد أو مطاردة الأفكار وفتح السجون لأصحابها فلا يحل المعضلة إذا تواصلت القناعة بها لدى القائمين عليها وبقي الفضاء الشعبي مؤيداً لها على نحو من الأنحاء.

ظاهرة الاستشهاد وثقافتها

هناك بعد مهم يتصل بظاهرة الاستشهاد التي أخذت تشيع في الأوساط الإسلامية بتأثير الحالة الفلسطينية، ويتمثل ذلك البعد في حجم الكراهية لسياسات الولايات المتحدة والتحدي لها كلما بالغت في إذلال العرب والمسلمين. والحال أن ما جرى في العراق لم يثر الإحباط في الشارع العربي والإسلامي كما توقع الكثيرون، بقدر ما

أسهم في تأجيج التحدي وإطلاق موجة لا حدود لها من الشبان المقبلين على الاستشهاد، بدليل ما جرى ويجري في فلسطين والشيشان، وما جرى في بعض المدن العربية والإسلامية، بصرف النظر عن صواب الموقف في الحالة الأولى وخطأه وسوء الأهداف المختارة وعدم خدمتها للمواجهة في الحالة الثانية. ذلك أن المسار الخاطىء وكذلك حال التوقيت والهدف في تلك الأعمال يبقى قابلاً للتغيير من خلال حملات النقد الموجهة إليه، وكذلك من خلال تحسن الوعي السياسي للقائمين عليه تبعاً لذلك.

من الظلم وضع ثقافة الاستشهاد السائدة في ذات السلة، إذ أن منها ما ضرب ويضرب في الزمان والمكان الخطأ، لكن منها ما هو غير ذلك، مثل الحالة الفلسطينية وكذلك العراقية حين تختار أهدافاً صائبة تبتعد عن المدنيين العراقيين وحتى الشرطة المدنية العراقية حين لا تعمل في حراسة القوات الأمريكية.

قد تجدر الإشارة هنا إلى ظاهرة المتطوعين العرب في الحرب الأمريكية على العراق، فقد سمعنا روايات لا تحصى عما فعله أولئك المتطوعون تجمع على أنهم كانوا الأشد قوة ومراساً بسبب روح الاستشهاد لديهم وغياب عقدة صدام حسين من نفوسهم وشعورهم أنهم يدافعون عن بلد مسلم.

ما نريد قوله هو أن مواجهة الممارسات الخاطئة لبعض الفئات لا تنفي وجود حاجة لقراءة الجانب الإيجابي من هذه الظاهرة، ظاهرة الإقبال على الاستشهاد، ذلك أنها تؤكد أننا بإزاء جيل قادر على التحدي

وتجاوز عقدة الخوف، ما يعني أن ورطة الولايات المتحدة مع هذه الأمة كبيرة، ذلك أن استمرار مسلسل إذلالها لا يمكن إلا أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع، وربما على نحو تصعب مواجهته.

ثقافة الاستشهاد ثقافة جديدة، وهي بهذا المستوى غير مسبوقة وستكون لها تداعياتها على المنطقة. وهي ظاهرة ايجابية إذا تم ترشيدها، بدليل التجربة اللبنانية والفلسطينية، غير أن ذلك لا يتم من خلال سلاح الفتاوى المضادة، على أهميتها حين تتبنى نظرية المقاصد الشرعية، وإنما من خلال الحوار حول البوصلة والجدوى، فهي ثقافة مقبولة حين تسير في الاتجاه الصحيح وغير ذلك حينما تفعل العكس وتضرب على نحو لا يخدم الأمة، وهو الهدف المعلن لممارسيها ومن يقفون خلفهم.

يبقى الجانب الداخلي من مسار العنف، فدروس هذا المسار تقول بكل وضوح إنه نتاج الانسداد السياسي والعنف الرسمي والفساد المتعدد الأشكال، ولذلك، فإن مواجهته لا يمكن أن تتم إلا بفتح الآفاق نحو فضاء سياسي معقول يسمح بمحاسبة المسؤولين، كما يسمح للأفكار بالتعبير عن نفسها من دون عنف ولا إقصاء. وفي مثل هذه الأجواء لا يمكن لبذرة العنف أن تنمو، وإذا حصل أن خرجت نبتة من هنا أو هناك، فإن محاصرتها ووقف نموها وصولاً إلى إنهائها لن تكون مهمة صعبة، لسبب بسيط هو أن الفضاء الشعبي الضروري لاستمرارها لن يتوفر .

العنف المسلح في الجزائر من مصطفى بويعلى إلى عنتر زوابري

ربما كان (مصطفى بويعلى) هو السطر الأول في رواية العنف الدموي في الجزائر، وذلك حين قاد أول عصيان مسلح في العام 1980 كان من الطبيعي أن ينتهي إلى الفشل.

في العام 1989 خرج من اعتقلوا على تلك الخلفية فيما كانت الأجواء السياسية تشير إلى انفراج كبير وحياة سياسية جديدة استثمرها على نحو سريع الشيخ عباسي مدني من خلال اعلانه عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كان شريكه في التأسيس هو الشيخ المعروف والخطيب المفوه الذي جمع عدداً كبيراً من الشبان حوله، وكان من بقايا مجموعة مصطفى بويعلى الخارجين من السجن. كان ذلك هو الشيخ علي بلحاج، صاحب الرؤية الشرعية السلفية و"الراديكالية" إلى حد كبير في نظرتها إلى الحكام، بخلاف "عباسي مدني" السياسي "البراغماتي" الذي سعى إلى تجاوز التنظيمات الإسلامية القائمة بكوادرها وقياداتها من خلال التحالف مع رجل شعبي له طاقة عالية على تجميع الشباب.

راهن مدني على "عقلنة" خطاب (بلحاج) والشبان الذين يحيطون به لصالح دمجهم في عمل سياسي شعبي واسع ربما أفضى إلى تأسيس

الدولة الإسلامية. وقد كانت النتيجة أن شيئاً من النجاح قد تحقق قبل أن تنقلب الأحوال ويندلع الصدام مع السلطة وتدمر التداعيات التالية كل ما تم بناؤه.

اعتقل الشيخان إثر التصعيد مع الدولة في يونيو 1991وبدأت المصادمات هنا وهناك، بيد أنها لم تحمل طابع العنف المسلح سوى في حالات محدودة.

يذكر مصطفى كرطالي أمير جماعة الرحمن (إحدى المجموعات المسلحة المقربة من الجبهة) أنه شهد لقاءً نهاية العام 1990 مع بداية التوتر بين الجبهة والجيش، فقال أحد الحضور للشيخ مدني "ماذا لو نحضّر جناحاً مسلحاً للجبهة"، فرد الشيخ قائلاً " لو قام أناس بهذا العمل في الجبهة فكأنهم ضربوني بخنجر".

أراد جماعة العنف المسلح أن يدفعوا الجبهة نحو مربعهم، بيد أن عبد القادر حشاني بقدراته المميزة وخلفيته الفكرية ضمن تيار "الجزأرة" القريب من فكر (مالك بن نبي) قد تمكن من الحفاظ على وجهة الحركة حيث لملم صفوفها في مؤتمر خاص عقد في مدينة (باتنة) (تموز/يوليو 1991) ونجح في إقصاء تيار التكفير واستلم زمام المبادرة وخاض الانتخابات نهاية كانون أول / ديسمبر وكان الفوز التاريخي الذي تحول إلى كارثة.

عند هذه المحطة كان (بلحاج) من سجنه يبارك انطلاقة العمل المسلح ويعين (عبدالقادر شبوطي) زعيماً له، ولكن ضمن رؤية استخدامه "وسيلة ضغط" للعودة إلى المسار السياسي.

لم يتمكن شبوطي من احتواء المجموعات المسلحة التي بدأت تنبت كالفطر في مختلف أنحاء البلاد، وغالباً بمبادرات شخصية، فيما تمكنت المجموعات الأخرى التي كانت تتبنى هذا الخط من لملمة صفوفها وتأسيس ما أسمته (الجماعة الإسلامية المسلحة) أو "الجيا" بزعامة عبد الحق لعيادة.

لم يلبث (لعيادة) حتى اعتقل في المغرب ليخلفه جعفر الأفغاني (سيد أحمد مراد) الذي قتل بدوره ليخلفه (شريف قوسمي).

كانت (خلية الأزمة) التي تدير الجبهة بعد انقلاب العسكر على اللعبة الانتخابية تتشكل من ثلاثة من عناصر تيار "الجزأرة" الذي كان حشاني واحداً من قادته. والثلاثة هم (الشيخ محمد السعيد، عبر الرزاق رجام ومحمد بوبراس) وقد تمكن هؤلاء الثلاثة من التفاهم مع (قوسمي) وإعلان توحيد الجماعات المسلحة تحت راية (الجماعة الإسلامية المسلحة).

ما أن قتل (قوسمي) في (1994/9/26) حتى طرأ تحوّل "دراماتيكي" على مسار الجماعة، فقد حل مكانه (جمال زيتوني) الذي بدأ عهده "بتطهير" "الجيا" من أنصار الجزأرة، فقتل (السعيد ورجام وبوبراس) بأغرب فتوى في التاريخ مفادها أنهم على مذهب الأشاعرة في العقيدة و"مبتدعة" يسعون إلى شق صف الجماعة !!

عند هذه النقطة يمكن الإشارة إلى روايتين في قصة الجماعة الإسلامية المسلحة، أولهما أن قرار إنشائها قد اتخذ من طرف الاستخبارات الجزائرية كما روى غير واحد من ضباطها أحدهم العقيد محمد

سمراوي الذي ألُف كتاباً حول تجربته، ورواية أخرى قد تبدو أكثر اقناعاً تقول إن اختراقاً قد طال الجماعة بعد التأسيس، وتحديداً في مرحلة جمال زيتوني. مع ذلك يمكن القول إن الاختراق لم يكن ضرورياً، فالفكر الذي يحمله زيتوني كان كارثة بحد ذاته، حيث يتيح لأي أحد أن يلفق عليه ما يشاء من جرائم، سواءً أكان ارتكبها بالفعل أم ارتكبها آخرون لهم برامجهم الخاصة. وقد اتجهت أصابع الاتهام هنا إلى جنرالات كبار في الجيش، وصدرت كتب وتصريحات كثيره بهذا الخصوص كان من بينها اتهامات موجهة من الرئيس السابق (زروال).

في تموز/يوليو 1996 قتل زيتوني، وجاء إلى الزعامة عنتر زوابري (أبو طلحة)، وهو الشقيق الأصغر لعلي زوابري أحد مؤسسي (الجماعة الإسلامية المسلحة) والذي قتل في اشتباك مع قوات الأمن عام 1993. وقيل إن اخوته الثلاثة الآخرين قد قتلوا أيضاً على يد قوات الأمن، وكانوا جميعاً من كوادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ. بخلاف عنتر الذي كان الحالة الشاذة في العائلة، فهو لم يكن متديناً، بل كان متمرداً يشرب الخمر ويمارس أعمال "الزعرنة" المعروفة.

مقتل شقيق عنتر وربما أشقاؤه دفعه إلى العمل المسلح المنسجم مع طبيعته العنيفة والمتمردة، حيث أسس في بلدته (بوفاريك) من ولاية (البليدة) ما عرف بإسم (الكتيبة الخضراء)، وكان ذلك في العام 1993، ولم يكن عمره وقتها سوى (23 عاما)، هو من مواليد العام 1970.

يذكر مصطفى كرطالي، أن عنتر قد صعد إلى الجبل وفي يده زجاجة

خمر، وأنه رجل أميّ ولم يترب في المساجد. أما عمر شيخي أحد مؤسسي "الجيا" فقد وصف عنتر زوابري بالقول "سمته الرئيسة هي الدموية والتسلط والضرب الأعمى، وهو يفتقد إلى أي تصور أو استراتيجية عسكرية".

مع عنتر زوابري كانت الجماعة تتجاوز كل المحرمات الشرعية فقد بدأوا بقتل "عائلات الطواغيت" من نساء وأطفال واستهداف الأجانب وحتى الدعاة من "المبتدعة" أو أنصار الحوار مع "الطاغوت" إلى غير ذلك من الفتاوى الغريبة مثل فتوى "السبي"، وبات هذا اللون من العنف الأعمى فرصة لتنفيذ مجازر كثيرة من قبل آخرين كان من السهل نسبتها للجماعة كونها تجيزها وترتكب مثلها حين يتوفر السبب وتسنح الفرصة وتسمح الإمكانات.

يذكر أن هذا النهج قد بدأه (زيتوني) قبل مقتله، وهو ما دفع أشهر رموز العنف ومجموعات الجهاد إلى إعلان البراءة منه، وكان أهمهم رموز جماعة الجهاد المصرية والجماعة المقاتلة الليبية وأبو قتادة الفلسطيني وأبو مصعب السوري.

مع زوابري وقبله زيتوني لم يعد للشرع والقيم مكان، فقد قضى أهل الدين والعلم قتلاً على يد الجيش أو بيد "إخوانهم المجاهدين" بتهمة "البدع" أو أي تهم تكفيرية مماثلة، وبذلك تحولت الجماعة إلى (مافيا) للقتل والسلب والنهب، حتى قيل إن عنتر قد غدا من أصحاب الملايين.

مع مسعى الوئام المدني الذي أعلنه الرئيس (بوتفليقه) وجد حملة

السلاح من أنصار الجبهة سواء الجيش الإسلامي للإنقاذ أم المجموعات الأخرى فرصتهم للتخلص من هذا المسار العبثي، فيما بقي (زوابري) وعصابته إضافة إلى مجموعة أخرى (الجماعة السلفية للدعوة للقتال) على ذات الخط، مع الفارق النسبي بين المجموعتين.

طوال سنوات من الملاحقة أعلنت قوى الأمن أكثر من مرة مقتل عنتر الزوابري فيما كان يتضح لاحقاً أنه لا يزال حياً، إلى أن تأكد للجميع مقتله في التاسع من شهر شباط/فبراير 2002، ليشكل ذلك إيذاناً بنهاية قريبة لهذه العصابة التي قدمت مساهمة رهيبة في تشويه صورة الإسلام، قبل أن تنكشف أوراقها وأوراق كثير من الجنرالات الذين كانوا يستخدمون إسمها لتحقيق أغراض أخرى.

قتل عنتر زوابري الذي دفعته الظروف السياسية إلى أن يصبح قاتلاً محترفاً يلبس ثوب الإسلام، أما الذين دفعوه إلى ذلك المسار، وكان للكثيرين منهم أدوار في لعبة الموت، فلا زالوا يأكلون ويتمتعون ويسرحون ويمرحون فيما البلد غارق في أزمات لا تنتهي. ولكن إلى متى؟!

مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية

أصدر قادة "الجماعة الإسلامية" المصرية في السجون أربعة أبحاث على درجة كبيرة من الأهمية، هي: "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، "مبادرة وقف العنف.. رؤية واقعية ونظرة شرعية"، "حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين"، "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين".

في الأبحاث الأربعة تأصيل شامل وخلاصات واضحة لجملة الحوارات التي دارت بين القادة خلال السنوات الأخيرة والتي أفضت إلى مبادرة وقف العنف، وإطلاق العنان لرحلة المراجعة الشاملة للتجربة برمتها. ولذلك فإن المرور عليها مرور الكرام لن يكون موقفاً عاقلاً بحال، سواءً أكان من طرف الدولة المصرية، أم من طرف المجموعات الإسلامية العاملة في مختلف الساحات العربية والإسلامية. ذلك أنها المرة الثانية بعد مراجعة حركة النهضة التونسية لمسيرتها التي تضع مجموعة إسلامية تجربتها تحت مشرحة النقد على ذلك النحو الواضح، دون النظر إلى اعتبارات الذات والدفاع عن أخطائها أياً كانت. وقد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى أن شيئاً كهذا لم تخرج به جماعة الإخوان في سورية على رغم الحوارات الكثيرة وبعض الكتابات التي وضعت يدها على معالم الخطأ والصواب في تجربة الصدام مع الدولة هناك.

سيكون من الخطأ أن يلجأ البعض إلى ربط المراجعة المشار إليها

بالحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ذلك أنها كانت سابقة على ذلك التاريخ حتى لو صدرت بشكلها الكامل بعده، مع أن تداعيات "غزوة مانهاتن" ستعطي قدراً أكبر من الأهمية لتلك المراجعة في سياق الهجوم الذي تتعرض له الأنظمة والحركات الإسلامية على حد سواء، بل وتتعرض له النصوص المقدسة ذاتها بوصفها تفرّخ الإرهاب ولا بد من إعادة النظر فيها. من الملاحظات الأساسية التي يمكن إيرادها على مراجعة "الجماعة الإسلامية" لتجربتها هي ما تنفيه عن رجالها من صفة العدمية التي طالما لاحقتهم، فقد أثبتوا بذلك أنهم كانوا أصحاب مشروع وإن أخطأوا سبيل الوصول إليه، وهو سبيل ينبغي أن يقال إن عبثيته لم تحسم على نحو واضح إلا بعد أن كانت الجماعة قد تورطت وسارت خطوات واضحة فيه.

فكر الجهاد أو الفكر الانقلابي، سواءً كما طرحه حزب التحرير أو أيمن الظواهري كان يملك قدراً من المنطق حتى نهاية السبعينات أو أوائل الثمانينات في أبعد تقدير، وذلك قبل أن تحسم سطوة الدولة الحديثة الأمنية وعبثية الاعتقاد بقدرة تنظيم على إسقاطها دون عزلها بشكل كامل على الصعيد الشعبي، مع إمكانية نزول الجماهير إلى الشوارع كما في الحالة الإيرانية. لقد خرج القوم لتحقيق مقاصد الشرع، وعندما أيقنوا أن مسارهم لا يحققه راجعوا الموقف بشجاعة وقالوا إن جلب المصلحة إذا ترتب عليه حصول مفسدة أعظم فإنه يغدو خطئاً لا ينبغي اقترافه.

الملاحظة الأخرى التي يمكن إيرادها هنا، تتصل بتطور فقه الواقع لدى زعماء الجماعة الإسلامية، وهو الفقه الذي وصل إليه "الإخوان"

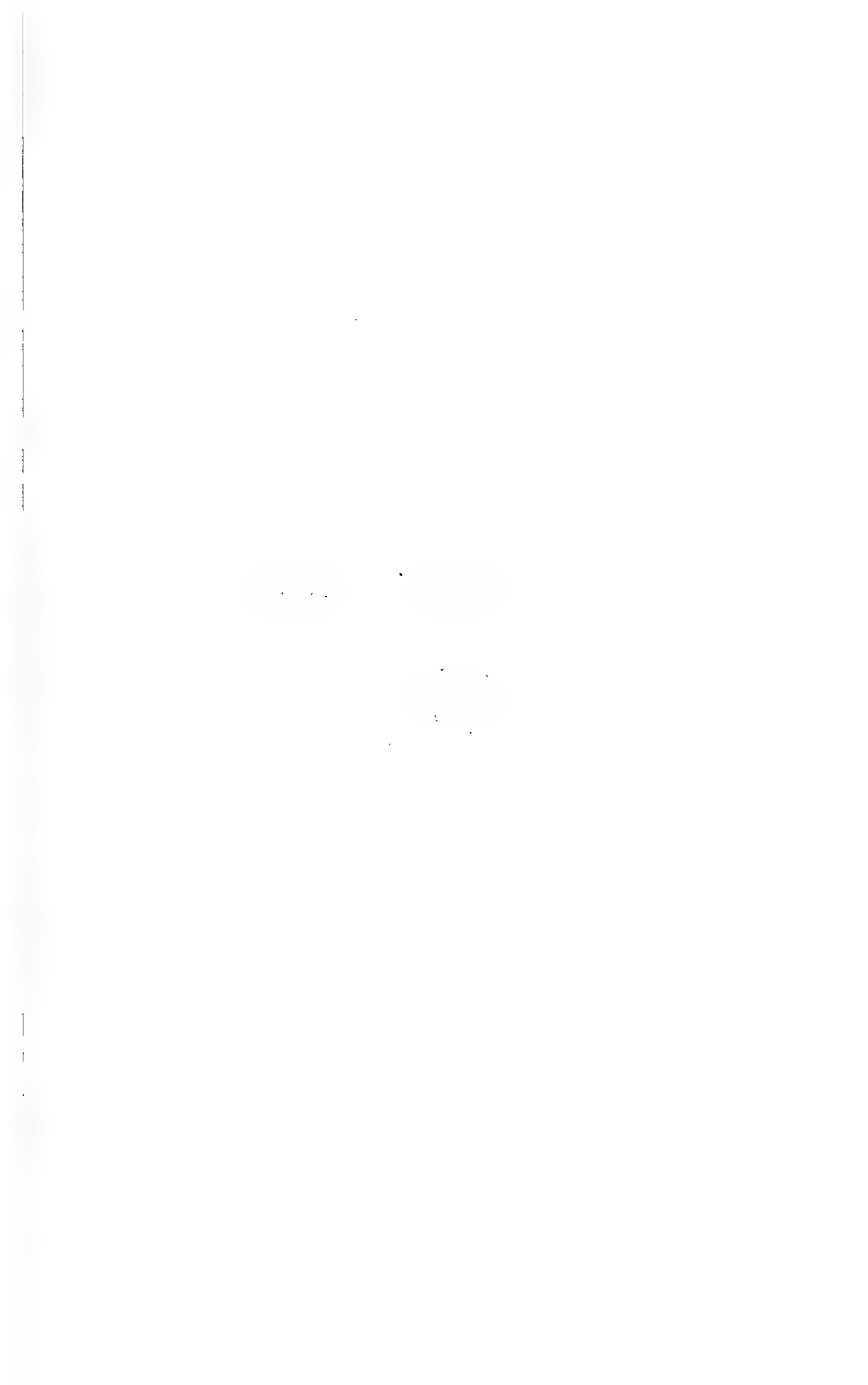
قبلهم بعد تجربة الخمسينات والستينات، وتعرّض إلى هجوم شرس من قبل الكثيرين ممن دمجوا بين الرؤية السلفية في الفقه والاعتقاد وبين الفكر الثوري أو الانقلابي. الآن يمكن القول إن الجماعة الإسلامية قد اقتربت من دائرة "الإخوان المسلمين" وليس في ذلك ما يعيب، ولن يعني ذلك اندماجاً بين الفريقين لأسباب مختلفة، ولكن تقارب الرؤى سيفقد "المزايدة" معناها وسيجعل التفاهم أكثر يسراً وسهولة.

الملاحظة الأخيرة ولعلها الأهم، تتصل بموقف الدولة المصرية من هذه المواجهة، إذ لا شك في أنه سيكون من الخطأ الفادح تجاهل هذا التحوّل لدى قادة الجماعة، خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة التي أفرزتها هجمات أيلول / سبتمبر، ولا ينبغي أن يأخذ الزهو بالانتصار الأمني مداه، لأن بذرة "العنف" ستبقى موجودة حتى لو لم يكن لها أي أفق بالنمو، إضافة إلى أن الخطأ الواحد قد يكلف ثمناً باهظاً كما أثبتت حادثة الأقصر على سبيل المثال. ثم إن هؤلاء الرجال الذين تزدحم بهم السجون ولهم أنصارهم الكثر في الخارج هم مواطنون لهم حقوقهم على دولتهم، وليسو نبتاً شيطانياً ليس له إلا القتل والإلغاء.

إن مسار مطاردة "الإخوان المسلمين" القائم حالياً على رغم إقرار الدولة بعدم صلتهم بالعنف كما أكد النائب العام العسكري في واحدة من جلسات المحاكمة لعدد من رموزهم لا يبدو مبشراً، بيد أن ما يبشر بالمقابل هو قول قادة الجماعة في بحثهم "مبادرة وقف العنف.." رداً على سؤال الرد على الظلم والاضطهاد: "الصبر.. ونحسب أن ثواب الصبر هنا أرجى وأثقل في الميزان..".

الفصل الثالث

الظاهرة الإسلامية الفلسطينية
المقاومة و الاستشهاد



مفاهيم الجهاد والمقاومة عند الإخوان المسلمين

إذا كنت مراقباً للشأن الإسلامي، فإنك لن تصاب بكثير من الدهشة إذا سمعت شباناً أو حتى رجالاً عاديين أو سياسيين في هذا البلد العربي أو ذاك يتحدثون بالنقد الذي يصل أحياناً حدود الهجاء عن جماعة الإخوان المسلمين فيما يتصل بعلاقتها بالأنظمة، وركونها إلى المهادنة معها إلى حد تحول بعضها إلى أداة لتدجين الشارع القابل للتمرد والثورة على أوضاع بائسة يعيشها على مختلف الصعد.

والأسوأ، أن ينطوي هذا اللون من النقد على الكثير من القدح في الأخلاقيات الخاصة بزعماء الحركة وصولاً إلى النيات، كأن يتهموا بالركون إلى "الذين ظلموا"، أو الركون إلى متاع الدنيا وزينتها، بدل اجتراح مسار يحمل الكثير من التضحيات.

والحال أن محاكمة (الإخوان) هنا لا تتم من خلال أدبياتهم ونصوصهم الأصلية، بقدر ما تتم من خلال ممارستهم على الأرض، ذلك أن النص الإخواني الأصلي كما عبر عنه الإمام الشهيد حسن البنا، فضلاً عن الممارسة السياسية التي اجترحها (منهج القائد يؤخذ من نصوصه وممارساته) لا يشير إلى رؤية حدية في قضية التغيير، بقدر ما يمكن أن يكون منهجاً يقرأ شروط الزمان والمكان على نحو عاقل قبل

المضي في مساره.

في قراءة النص الإخواني في أدبيات البنا وممارسته السياسية، يمكن للقائلين بمسار العنف ضد الأنظمة أن يجدوا ما يريدون، كما يمكن للقائلين بالمهادنة أن يجدوا مرادهم أيضاً.

والحال أن ذكاء الرجل قد جعله يضع منهجاً اجتهادياً لقضية التغيير يأخذ في الاعتبار شروط الزمان والمكان، وهذا هو سر إبداع فكرته، لأن منهج التغيير قضية اجتهادية في الإسلام، ولم يقل عاقل إنها توقيفية، حتى إن حزب التحرير لم يقل ذلك صراحة، على رغم أن منهجه وممارساته تتعامل مع القضية كما لو كانت توقيفية.

ما بعد البنا والدولة الحديثة

الذين جاءوا بعد الإمام حسن البنا فهموا هذا البعد في رسالته، فهم لم يضعوا قوانين حدية لحركة التغيير، بل سددوا وقاربوا بناء على شروط الزمان والمكان، غير أن التجربة قد دفعتهم في اتجاه هو أقرب إلى حسم الخيار منه إلى التردد.

خلال العقود التالية ثبت أن تحدي الدولة من خلال التنظيم أو الجماعة هو أقرب إلى العبث منه إلى العقل، لاسيما في الدول التي يحضر فيها النشاط الإخواني على نحو يبشر بتحوله إلى دولة قابلة للبقاء. ذلك أن تطور الدولة الحديثة قد جعل الشق الأمني فيها هو الغالب، ما جعل تحديها أمراً عبثياً، لا سيما وأن الشروط الإقليمية والدولية تساندها على نحو واضح، من زاوية أن قوة أصولية خطيرة هي المنافس.

أدرك الإخوان هذه الأبعاد، كما أدركوا أن الدخول في صدام عسكري مع أي نظام من الأنظمة يبدو مساراً خطيراً، ولا يعود لا على الجماعة ولا على البلد بأي خير. وعلى رغم أن هذا المسار قد جرى كسره في سوريا، إلا أنه بقي سارياً في الدول الأخرى. والحال أن التجربة السورية قد نجمت عن قراءة خاطئة للوضع الداخلي والعربي والإقليمي، أدرك المعنيون أنها كانت كذلك بعد فوات الأوان، بدليل الخطاب الذي تبناه قادة الحركة بعد ذلك.

الاحتجاج العنيف وغير العنيف

من الضروري التفريق هنا بين مسارين في اللعبة السياسية، ذلك أن من العبث وضع المعادلة السياسية بين لونين لا ثالث لهما: الصدام المسلح أو التماهي في لون السلطة، ذلك أن بين اللونين ألوانا متعددة، والذي لا يقرأ المسافة الفاصلة بين إطلاق الرصاص والدخول تحت عباءة السلطة لا يعرف السياسة بحال من الأحوال. من هنا يمكن القول إن المسار الإخواني العام، وكنتاج لقراءة واعية لمعادلة الدولة الحديثة والبعد الأمني الطاغي داخلها، والمعادلة العربية والإقليمية، إضافة إلى الخلل في ميزان القوى لصالح الغرب الاستعماري. يمكن القول إنه قد تحرك في المسافة الفاصلة بين الصدام والدخول تحت عباءة الأنظمة.

لكن الإنصاف يقتضي قراءة كل حالة في سياقها الخاص، من زاوية قدرتها على الانسجام مع متطلبات عدم الصدام، مع إبقاء مسافة بينها

وبين الأنظمة، تقابلها حالة من الاندماج مع هموم وتطلعات الشارع الشعبي. ففي سياق هذه المعادلة يمكن توجيه بعض النقد أو الملاحظات إلى سلوك الجماعة في هذا القطر أو ذاك، وهو نقد قد يكون مصيباً في بعض الأحيان، فيما قد يحمل بعض التجني في أحيان أخرى، تبعاً لعدم الدقة في قراءة الظرف الموضوعي. غير أن المؤكد هو أن ثمة ما يمكن أن يقال على هذا الصعيد.

تهميش الصراع الداخلي لصالح الخارجي

من النقاط الايجابية التي سجلها (الإخوان) في تجربة العلاقة مع الأنظمة داخل الدولة القطرية التي نشأت جماعتهم داخلها، هو إصرارهم على تهميش الصراع الداخلي لصالح الصراع مع العدو الخارجي، وإصرارهم على هذا البعد. وقد ذكر المؤرخون كيف طلب رجالات الإخوان من عبد الناصر إخراجهم من السجن للمشاركة في حرب عام 1967 مع ضمانة أن يعودوا إلى السجن حال انتهائها.

أما الخطاب الإخواني العام بعد ذلك، فقد ركز كثيراً على مسألة مواجهة التحدي الخارجي، فالإخوان المصريون على سبيل المثال طالما تحدثوا عن حالة من التوافق والسلم الداخلي لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يتهدد مصر، وأدبياتهم العامة تحفل بهذا اللون من الخطاب. بل إن الإخوان السوريين الذين خرجوا من تجربة مرة مع الدولة قد رددوا خطاباً مماثلاً في سياق عروض المصالحة التي قدموها للقيادة السورية، مركزين على استهداف بلادهم من قبل الدولة العبرية والولايات المتحدة.

(الإخوان) كانوا حاسمين في معرض وضع قدراتهم في مواجهة أي خطر يتهدد بلادهم ووحدتها، وأبدوا الاستعداد الدائم لكي يكونوا رأس حربة لوطنهم وأمتهم في المواجهة مع أعدائها. والحال أن التجربة اليمنية تشكل نموذجاً حياً على هذا السلوك، فعندما بدأت مشكلة الجنوب وحرب الانفصاليين الشيوعيين، وضع (الإخوان) هناك كامل طاقاتهم وقدراتهم بين يدي الدولة وكان لهم الدور الأبرز في مواجهة الموقف، ولا أحد في السلطة هناك يمكنه إنكار ذلك الدور الرائع. بيد أن الأهم أن نجاح التجربة والانتصار الذي تحقق، بل والقدرة الهائلة التي خرج بها الإخوان لم تدفعهم إلى الغرور والدخول في معركة تالية من أجل المكاسب. والحال أن قراءة التجربة بعد ذلك تؤكد أن الحزب الحاكم لم يقدم كثيراً من الود للجماعة، فما أن منحها شيئاً معقولاً في الانتخابات التالية، حتى عاد وبدأ معها لعبة المطاردة والتحجيم على مختلف الأصعدة، وضمن منطق الخصومة الذي يحكم العلاقة في غير دولة عربية. ومع ذلك فهم لا يزالون على عهد الدفاع عن بلدهم والحرص على مصالحه، من دون الدخول تحت عباءة النظام، مع أن نقداً قد يوجه لهم في سياق تماهيهم في لون النظام في وقت يحتاج فيه البلد إلى معارضة قوية تصوب المسار المتعب القائم.

المقاومة كنموذج آخر.. أفغانستان

من المؤكد أن ما مضى كله إنما يشكل الوجه الأول للتجربة الإخوانية، أي ذلك المتصل بالعلاقة الداخلية مع أنظمة مترددة في أسلمة الدولة،

أو تتحفظ عليها لاعتبارات مختلفة، فيما المجتمع على دينه وإسلامه، وإن على نحو يتفاوت من بلد إلى آخر، أي أن الصراع -أي صراع- في حال نشوبه هو بين مسلمين، بعضهم يعمل مع الدولة وآخرون مناهضون لها ولسلوكها السياسي والعام.

الوجه الآخر، هو الوجه المقاوم للاحتلال أو المتحدي لأنظمة تعلن الحرب على الإسلام جهاراً نهاراً، وعلى هذا الصعيد تبرز التجربة الأفغانية كحالة مهمة، فقد اختط (الإخوانيون) الأفغان أو الذين اتبعوا النموذج الإخواني في الساحة الأفغانية، اختطوا سبيل المقاومة للحكم التابع للسوفيات في كابل، وعندما دخل السوفيات إلى الساحة، تصاعد مد المقاومة وقدمت على هذا الصعيد تجربة فريدة في التضحية والفداء. وقد ساهمت الحركة الإخوانية العالمية مساهمة فاعلة في إسناد هذه التجربة مالياً وبشرياً، وتوفير الأبعاد الإسلامية العالمية لنصرتها ودعمها، والحال أن الفضاء الإسلامي العالمي والدولي لحركة المقاومة الأفغانية ضد الحكم العميل، وتالياً ضد الاحتلال السوفياتي قد توفرت من خلال ماكينة الدعاية الإخوانية قبل أي شيء آخر، بل إن بالإمكان القول إن تثبيتها كحالة إسلامية تستحق الدعم كان سابقاً على دخول الولايات المتحدة على خط استثمار الحدث في سياق الحرب الباردة والصراع مع القطب الشيوعي ممثلاً في الاتحاد السوفياتي.

إن أي تقييم لاحق من ذلك اللون الذي ينطوي على تتبع للأبعاد السلبية لتجربة المقاومة الأفغانية، لا سيما من زاوية تشرذمها، وعودتها إلى أصولها الإثنية، لا يمكنه أن يخفي ذلك النموذج الإسلامي المقاوم

الذي قدمته، والذي كان (الإخوان) حاضرين فيه من مبدأه إلى منتهاه، وهو تأكيد على أن الروح التي حملها الإخوان كانت على الدوام رائدة في مجال تبني قضايا المسلمين في مقاومتهم للاحتلال والظلم -بشتى الوسائل- وأهمها الجهاد في سبيل الله اياً كانت التضحيات، وهو أمر لا ينفردون به وحدهم، بل تشاركهم فيه قوىً إسلامية وجماهيرية عفوية وشعبية كثيرة .

الحالة الفلسطينية.. "حماس"

تبرز التجربة الإخوانية الفلسطينية كحالة متميزة في سياق الوجه المقاوم والجهادي والاستشهادي لجماعة الإخوان. والحال أن النموذج الإخواني الفلسطيني قد تعرض هو الآخر إلى نقد شديد قبل انطلاقته الجهادية في نهاية العام 1987، بل كان متكئا لنقد أشد للحالة الإخوانية العربية بوصفها لم تقدم شيئاً مذكوراً على ساحة صراع الأمة الأهم في الوقت الذي ذهبت بعيداً إلى ساحات "هامشية" أو بعيدة مثل الساحة الأفغانية.

واقع الحال هو أن الحالة الإخوانية الفلسطينية لم تكن يوماً بعيدة عن روح الجهاد من أجل فلسطين، بل إن من غير العسير القول إنها كانت الرائدة على هذا الصعيد، بدليل التجربة الفريدة للإمام الشهيد حسن البنا في حرب عام 48، وهي التجربة التي يمكن القول إن ما جرى للحركة بعدها قد جاء بسببها إثر انتباه الأوساط الصهيونية والاستعمارية للخطر الذي ستشكله الحركة على استقرار المشروع

الصهيوني في فلسطين، وإمكانيات تمدده بعد ذلك، كما تأكد في العام 1967.

لم يتوقف الإخوان بعد ذلك، غير أن استهداف عبدالناصر -صاحب الحضور الأقوى في الحالة العربية لحوالي عشرين عاماً- لهم كان السبب الأهم في تغييبهم عن ساحة الجهاد لأجل فلسطين، ولعل دخول الجماعة تحت عباءة (فتح) فيما عرف بـ(قواعد الشيوخ) في الأردن خلال حرب الاستنزاف بعد عام 67 وحتى أحداث أيلول بين منظمة التحرير والدولة الأردنية. لعل هذه التجربة تشكل دليلاً على بحث الإخوان عن مسار - أي مسار- للمساهمة الفاعلة في هذه القضية المقدسة.

داخل فلسطين كان الحال مختلفاً، فحضور عبدالناصر والمد اليساري المرافق واللاحق لم يكن ليهمش الحالة الإخوانية فقط، وإنما همش التدين عموماً في المجتمع الفلسطيني، حتى إن المساجد في بعض القرى الفلسطينية قد أغلقت بعد أن لم يعد هناك من يرتادها.

من هنا يغدو سؤال -أين كان (الإخوان) الفلسطينيون- سؤالاً عبثياً، فهم لم يكونوا موجودين على الأرض لأن الجزء الأكبر من رموزهم في غزة كانوا قد فروا هرباً من ذراع عبد الناصر الطويلة، فيما غاب التدين لأكثر من عقدين من الزمان. وكان على الشيخ أحمد ياسين أن يبدأ رحلة الألف ميل من غزة بالعمل جاهداً على إعادة التدين إلى المجتمع الفلسطيني، ومن ثم إلى الضفة الغربية، وبدأ رجال الحركة يتحركون بكل نشاط نحو القرى ليعيدوا ترميم المساجد وإطلاق الأذان من مآذنها، وهكذا شيئاً فشيئاً، بات بالإمكان القول إنه مع منتصف

السبعينات قد بدأت الصحوة تعود بالتدريج إلى المجتمع الفلسطيني. غير أن ذلك لم يكن كافياً للتحرك نحو مسار المقاومة والجهاد، وما إن بدأت الأمور تتحسن أوائل الثمانينات حتى اتخذ قرار التحرك والإعداد، غير أن التجربة الأولى عام 1983 لم تكن ناجحة فقد اكتشفت النواة الأولى للعمل واعتقل "المتورطون" وحكم على الشيخ ياسين بالسجن ثلاثة عشر عاماً، غير إنه ما لبث أن خرج بعد عامين في تبادل للأسرى مع الجبهة الشعبية (القيادة العامة)، ليواصل رحلة الإعداد، ولتكون الانطلاقة في نهاية العام 1987 متزامنة مع انطلاقة الانتفاضة الأولى، وباسم جديد هو حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

كان الحضور "الإخواني" بارزاً في تلك الانتفاضة منذ اليوم الأول حتى سميت (ثورة المساجد)، وما إن بدأت انتفاضة الحجارة تتصاعد ويقل تأثيرها على المجتمع الإسرائيلي قياساً بعبئها على الفلسطينيين، حتى أطلقت الحركة حرب السكاكين، وبعدها مباشرة في العام 1989، العمليات العسكرية ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، وأيضاً بتوقيع حركة "حماس".

في غزة دشنت "حماس" فعلها العسكري البطولي من خلال عمليات إطلاق الرصاص على الجنود والمستوطنين، حتى تمنى إسحق رابين غرق القطاع في البحر، وقد ذهب المراقبون إلى أن سبباً مهماً من أسباب التسريع في اتفاق (أوسلو) عام 1993، إنما جاء لقطع الطريق على الحركة في عزمها شن حرب استنزاف بحق جنود الاحتلال في غزة، ومن ثم الضفة الغربية.

العلاقة مع السلطة

لم يتوقف المنهج (الإخواني) الحماسي في إبداعه عند مقاومة الاحتلال، بل أضاف إليه منهجاً عاقلاً في العلاقة مع الطرف الفلسطيني الآخر ممثلاً في منظمة التحرير وحركة فتح التي هي السلطة. فعلى رغم الخلاف حول مسار التسوية والظلم الذي تعرضت له الحركة بقتل عدد من أبنائها واعتقال المئات بيد (الأشقاء) إلا أن نيرانها لم تخطئ الهدف وظلت مصوبة باتجاه الاحتلال، إلى أن عاد بعض أنصار (أوسلو) إلى المقاومة من جديد خلال انتفاضة الأقصى، تلك التي استلهمت ثقافة الاستشهاد التي دشنتها "حماس" خلال مسيرتها السابقة. وخلال هذه الانتفاضة كانت الحركة صاحبة الحضور الأبرز في مواجهة العدو بالعمليات لاسيما الاستشهادية منها، وقدمت مئات الشهداء، فيما يرزح لها هذه الأيام حوالي أربعة آلاف أسير في سجون الاحتلال.

خلاصة

في ضوء ذلك يمكن القول إن المسار الإخواني لم يكن يوماً خائفاً من التضحية أو متلكئاً في السير على دربها، بقدر ما كان نموذجاً عاقلاً يقرأ خطواته على نحو مدروس، فمع الأهل والأشقاء أي عموم المسلمين، بمن فيهم الحكام أياً كان الخلاف معهم، ليس ثمة إلا الكلمة الحسنة والمعارضة الإيجابية حتى لو كان لها ثمنها الكبير. أما مع الأعداء، فالجهاد والمقاومة هي المسار من دون حسابات الخوف من عظم التضحيات.

على أن ذلك لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات التي تكثر أو تقل، حسب نوع القراءة، على نمط التحرك في هذا البلد أو ذاك، ومدى قراءتهِ للظرف الموضوعي على نحو دقيق، لا سيما لجهة تصعيد المعارضة السلمية على نحو يعيد التوازن إلى اللعبة السياسية في أقطار باتت فيها السلطة هي اللاعب الوحيد في الساحة، في تجاهل سافر للشعب وقواه الحية.

"حماس" .. سيرة حركة اسلامية رائدة في مواجهة الإستهداف الأمريكي الإسرائيلي

ما من شك أن الهجمة الاسرائيلية الأمريكية على حركة "حماس" كما تجلت بعد هجمات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة، وبشكل أكثر تحديداً بعد تصاعد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، هي الأشد قوة ووطأة منذ تأسيس الحركة نهاية العام 1987، غير أن ما ينبغي قوله بالمقابل هو أن النظر إلى هذه الهجمة بمعزل عن ظرفها الموضوعي وسيرة الحركة في مقارعة الاحتلال سيؤدي إلى خلل في الرؤية حيال مستقبل الحركة وقوى المقاومة عموماً وإلى جانبها مستقبل القضية الفلسطينية ككل.

لعل السؤال الذي يطرح نفسه ابتداء يتصل بأسباب هذا المستوى من العداء الأمريكي للحركة على رغم أنها لم توسع نشاطها يوماً إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم تستهدف حتى اليهود خارجها كما فعلت منظمات أخرى في أزمنة سابقة، وهنا يمكن القول إن الحركة قد جسدت في الوعي الأمريكي نموذجاً للتمرد "الإسلامي" الذي حاز على إعجاب المسلمين في كل مكان. والحال أنه ما من حركة حازت كل هذه الشعبية أو سجلت مثل هذا التأثير في الوعي الإسلامي كما فعلت حركة "حماس". وقد حدث ذلك لجملة من الأسباب لعل أهمها

الجبهة التي تقاتل عليها ممثلة في فلسطين التي تملك خصوصية مميزة في الوعي الإسلامي، إضافة إلى إصرار الحركة في خطابها على كونها تدافع عن الأمة في مواجهة المشروع الصهيوني ، بل تعتبر نفسها رأس حربة في تلك المواجهة. أما الجانب الآخر فيتمثل في الأبعاد الإيمانية التي جسّدتها، إضافة إلى ثقافة الاستشهاد التي زرعتها في ضمير الأمة، والتي قدمت بسببها ومن خلالها رموزاً سيظلون منائر في وعي الأمة لأجيال طويلة .

يجب أن تضاف مسألة هامة أخرى إلى جانب ما تقدم وهي دقة الخط السياسي وصحته النابعة من تقدير للموقف في إدارة الصراع. وهذا عكس ما حاول أن يصوره بعض الصحفيين بأن حماس مجرد عضلات وقوة مقاومة لأنها لو كانت كذلك لما استطاعت أن تعبر كل تلك المراحل الصعبة والمعقدة ولوقعت الفتنة داخل الصف الفلسطيني، والأهم لما تصاعدت الانتفاضة والمقاومة، وتعزز صمود الشعب الفلسطيني. إن اسهام حماس في كل ذلك يدل على صحة خطها السياسي وإدارتها للصراع وليس ما تتمتع به من إيمان وشجاعة ومقاومة وروح استشهادية فقط.

ثمة حاجة هنا إلى استعراض سريع لتاريخ الحركة منذ تأسيسها والهجمات التي تعرضت لها وصولاً إلى الهجمة الجديدة المتجددة في سياق حرب الولايات المتحدة ضد ما تسميه الإرهاب، والتي يرى محللون خطأً أنها ستؤثر تأثيراً مباشراً وسلبياً على مستقبلها كقوة كبيرة في الساحة الفلسطينية.

حماس .. جذور عميقة في الوعي الفلسطيني

من العبث القول إن حركة المقاومة الاسلامية "حماس" قد تأسست مع اصدار بيانها الأول في 1987/12/8 في تزامن مع انطلاق الانتفاضة الأولى، ذلك أن جذور الحركة تمتد بعيداً في التاريخ الفلسطيني، لتصل إلى الخمسينات حيث الوجود الواضح لحركة الإخوان المسلمين التي خرجت حركة (فتح) من رحمها، وإذا كان الظرف الموضوعي في تلك الحقبة الممتدة إلى منتصف السبعينات ممثلاً في صعود المد القومي بزعامة عبدالناصر ومعه المد اليساري قد ألقى بظلاله على فرصة الحركة في العمل والتحرك، فإن جذورها ظلت ممتدة في الأرض ممثلة في بعض مظاهر التدين المتواضعة في المجتمع الفلسطيني. وبقي هذا الحال قائماً حتى هزيمة 67 وصولاً إلى منتصف السبعينات حيث بدأ رجالات الحركة بزعامة الشيخ أحمد ياسين وبعض إخوانه في الضفة الغربية بالتحرك صوب هدف أولي يتمثل في إعادة التدين إلى المجتمع عبر مؤسسات دعوية وخيرية، والأهم عبر بناء المساجد واستثمارها في الدعوة إلى الله.وقد كان ذلك جزءً من استراتيجية تثبيت الناس في الأرض والصمود الشعبي كذلك.

تواصل هذا المد على نحو واضح في وقت كان الاسرائيليون يسجلون نجاحات كبيرة على صعيد اختراق المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، مع نجاحات أكبر وأوسع فيما يمكن تسميته "أسرلة" الشق المحتل في مناطق 48 .

شيئاً فشيئاً كانت حركة التدين تتقدم، ومعها مد شبابي يتبنى الرؤية الاسلامية للقضية. وفي مطلع الثمانينات كان هذا المد يتبلور نشاطاً سياسياً ودعوياً في الجامعات، ولتبدأ المنافسة، ليس مع قوى اليسار الأضعف، ولكن مع حركة فتح المهيمنة عملياً على الشارع السياسي الفلسطيني، والمدعومة بشكل واسع من مؤسسات المنظمة في الخارج.

منذ مطلع الثمانينات وحتى بدء الانتفاضة الأولى نهاية العام 87 كانت الحركة الاسلامية أو جماعة الإخوان المسلمين التي تحولت لاحقاً إلى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" قد شكلت الشق الثاني من الشارع السياسي في فلسطين، سيما في الضفة والقطاع. وقد تجلى ذلك من خلال نتائج الانتخابات الطلابية والنقابية حيث باتت الحركة تحصد ما يوازي حصة فتح من الأصوات، بل تفوقت عليها في بعض المواقع.

من هنا يبدو من اليسير القول إننا بإزاء حركة ذات جذور فكرية واجتماعية عميقة لم تبدأ مع إعلان الانطلاقة نهاية العام 87، وإنما قبل ذلك بسنوات طويلة، ولم يكن ينقص تلك الحركة حتى تعمق امتدادها سوى تقديم مشاركة مميزة على صعيد النضال الوطني ضد الاحتلال.

هنا يبدو من الضروري الإشارة إلى أن محاولة الشيخ أحمد ياسين إنشاء تنظيم مسلح عام 83 وإلقاء القبض عليه قد وفر للحركة فرصة القول إنها تعد العدة للشروع في العمل العسكري المناهض للإحتلال،

وبالتالي الخروج من مأزق سؤال الدور الذي كان مطروحاً عليها بقوة في ذلك الوقت.

الانتفاضة الأولى والانطلاقة

مع الانتفاضة الأولى كانت انطلاقة الحركة التي فجرت طاقات الشباب الذين كانت الحركة قد استقطبتهم قبل ذلك التاريخ، وقد تركت تلك المشاركة آثارها الواضحة على الانتفاضة من حيث تسميتها بانتفاضة المساجد وغلبة الشعار الإسلامي على فعالياتها. غير أن محاولة منظمة التحرير السيطرة عليها واستخدامها من أجل العودة إلى المشهد السياسي الدولي قد أدت عملياً إلى جعلها نوعاً من العبء على الشعب الفلسطيني، بسبب بروز ظاهرة الميليشيات مع منتصف عامها الثاني وربما قبل ذلك.

أدركت "حماس" مأزق الانتفاضة ووصولها إلى الجدار المسدود كحركة شعبية تسعى إلى جعل الاحتلال مكلفاً بهدف دفعه إلى الرحيل، فبادرت ومعها حركة الجهاد إلى دفع المعركة نحو الصراع الأعنف، بالسكاكين أولاً، ثم بالرصاص بعد ذلك، وقد سجلت الحركة بالفعل قدرة حقيقية على جعل الاحتلال مكلفاً في غزة، مما يمكن القول إنه قد سرّع في اتفاق أوسلو، الذي عرف في حينه باتفاق غزة/أريحا أولاً، في دلالة لا تخفى على المراقب في جعله يبدأ من غزة تحديداً.

منذ اللحظة الأولى أدرك الاحتلال عمق التأثير الذي تركه انخراط الحركة الاسلامية في الانتفاضة فبدأ مسلسل ملاحقتها، إذ لم يمضِ عام

واحد على بداية الانتفاضة حتى كانت الضربة الأولى للحركة نهاية العام 88 ممثلة في حملة اعتقالات طالت مئة وخمسين من قادة الحركة من بينهم عبدالعزيز الرنتيسي وإبراهيم اليازوري وصلاح شحادة.

إثر عمليتي اختطاف لجنديين صهيونيين في شهري شباط وأيار 1989 جاءت الضربة الأوسع مقارنة بالأولى حيث اعتقل مئتين وستين من كوادر الحركة وقادتها وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين. وقد كان لهذه الضربة تأثيرها الكبير على وضع الحركة مما اضطر رئيس مكتبها السياسي في الخارج آنذك موسى أبومرزوق للدخول إلى غزة لاعادة بناء جسم الحركة السياسي، وكذلك جناحها العسكري.

تواصلت العمليات العسكرية للحركة على نحو أذهل الاحتلال، وهو ما أدى إلى ضربة أشد من الضربتين السابقتين وكانت نهاية العام 90, وهذه المرة اعتقل حوالي ألف وسبعمائة عضو من الحركة، ثم بعد شهر أبعد ثلاثة من قياداتها إلى الخارج.

لم تتوقف العمليات العسكرية، بل إن فعل الجناح العسكري في غزة قد تعزز على نحو أقوى، وهو ما أدى بعد اختطاف أحد الجنود الصهاينة نهاية العام 1992 إلى إبعاد (400) من قادة الحركة إلى مرج الزهور في لبنان.

مع الإبعاد كان الجناح العسكري يمد نشاطه إلى الضفة الغربية بقيادة الشهيد يحيى عياش ومسلسل العمليات الاستشهادية ضد قوات الاحتلال والذي بدأ في 1993/4/16 تلا ذلك بثلاثة شهور عودة المبعدين، وكثير منهم إلى السجون.

كان ذلك قبل أيام من اتفاق أوسلو الذي راح يتمدد على الأرض وصولاً إلى صدام السلطة الجديدة مع حركتي "حماس" والجهاد واعتقال نشطائهما ومطاردة خلاياهما العسكرية. غير أن ذلك لم يؤد إلى وقف العمل المسلح الذي تصاعد في الضفة الغربية بعد مذبحة الحرم الابراهيمي مطلع العام 1994 وحتى العام 96، وقد تخلل ذلك استشهاد قادة كبار في الجناح العسكري -كتائب القسام- (عماد عقل، يحيى عياش) ثم محي الدين الشريف ثم عماد وعادل عوض الله. وقد تواصل وضع الحركتين الحرج حتى بداية انتفاضة الأقصى نهاية أيلول عام 2000.

في انتفاضة الأقصى برزت "حماس" بوصفها الفصيل الأقوى على صعيد الأعمال العسكرية التي وسمت هذه المرحلة. أما الأهم من ذلك فهو سيادة ثقافة العمليات الاستشهادية رداً على قتل الفلسطينيين وتعزيزاً لصمود الشعب الفلسطيني ورفع معنوياته، وهي الثقافة التي صنعتها الحركة في الشارع الفلسطيني، الأمر الذي أذهل العدو وأربك وضعه الداخلي.

ملاحظة أولية

من استعراض عميق لمسيرة الحركة منذ الانطلاقة وحتى الهجمة الأخيرة يمكن القول إن المرحلة الأخطر التي مرت بها كانت تلك الممتدة ما بين قمة شرم الشيخ، أذار/مارس عام 96 وصولاً إلى انتفاضة الأقصى، وهي المرحلة التي يمكن القول إن المواجهة فيها لم تكن كما

تريد حماس بين الحركة وقوات الاحتلال وإنما بين الحركة والسلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح التي نتجت عن اتفاق أوسلو.

في هذه المرحلة تمكنت أجهزة السلطة بالتعاون مع الاحتلال من اصابة الحركة، ليس في جسمها العسكري الذي ناله عطب كبير، مع أن تخفيض مستوى العمليات خلال المرحلة المذكورة كان في شق منه قراراً ذاتياً، وإنما في جسمها السياسي، حيث أدى تعقد الوضع وتركيز السلطة ضد حماس إلى نشوء خلافات حول الخط السياسي الأصح في معالجة هذا التعقيد لا سيما الموقف من السلطة، مما جعل البعض يعتبر أن ثمة شرخ حصل داخل قيادات حماس.

خلال هذه المرحلة كان جزء من رموز الحركة قيد الاعتقال في سجون السلطة وآخرون في سجون الاحتلال، فيما الطرف الثالث يجاهد للتعامل مع الوضع الجديد بطريقة تحفظ للحركة تماسكها وشعبيتها.

من العسير القول إن شعبية الحركة قد تراجعت في هذه المرحلة، بل ربما تصاعدت، سيما بعد اتضاح مشاكل اوسلو وسلطته من فساد وعدم تحقيق انجاز سياسي معقول على الأرض، ومن هنا يبقى التفريق بين وجود الحركة كأطر ومؤسسات وبين وجودها كامتداد شعبي. والحال أن الامتداد المذكور كان كبيراً حتى وهي تتعرض لهجمة أضعفت زخمها المقاوم، ذلك الذي يحتاج اجماعاً معقولاً في الشارع لم يتوفر خلال مرحلة أوسلو. وهنا يجدر التذكير مرة أخرى بما ورد في البداية من أن شعبية الحركة كانت كبيرة وتنافس فتح وتتفوق عليها في بعض القطاعات، حتى قبل إعلان "حماس"، وقبل

بدء المقاومة المسلحة من الأساس.

هجوم جديد متجدد

تمثل الهجمة الاسرائيلية الأمريكية الجديدة على حركة "حماس" امتداداً للهجمات الأخرى الرامية إلى شطب خيارها المقاوم للاحتلال، ولا شك أن هذه الهجمة قد تحركت في ظل ظروف موضوعية خدمتها على نحو واضح. وقد تجلت تلك الظروف في وضع خارجي بالغ السوء تمثل في الهجمة الامريكية على الوضع الدولي بعد هجمات 11 ايلول في الولايات المتحدة، وبخاصة بعد ملامح الحرب على العراق ثم خطوة احتلاله.

لقد أفرز ذلك كله تراجعاً فلسطينياً رسمياً، تبعه تراجع الوضع العربي أمام السطوة الأمريكية، وكذلك الوضع الدولي كما تجلى في القرار الأوروبي بادراج الجناح السياسي لـ"حماس" على قائمة الإرهاب..

في هذه الأجواء، وحيث الانحياز الأمريكي الأعمى لسلطات الاحتلال بدأ شارون هجمة من لون مختلف على حركة "حماس" استهدفت قيادتها السياسية إلى جانب العسكرية وتجاوزت كل الخطوط الحمر المعروفة، حيث شملت مؤسس الحركة وآخرون من كبار قادتها (صلاح شحادة، إبراهيم المقادمة، اسماعيل أبوشنب، اسماعيل هنية، عبدالعزيز الرنتيسي، محمود الزهار) إلى جانب القادة العسكريين الذين بدات تصطادهم واحداً إثر الآخر، سيما في الضفة الغربية حيث العمل العسكري الفاعل للحركة نظراً لتوفر الأهداف، خلافاً لما هو عليه

الحال في قطاع غزة.

آفـاق المستقبل

في هذه الأجواء الأمريكية الصهيونية طرح التساؤل حول مستقبل الحركة، سيما في ظل استهداف قيادتها السياسية. وهنا يجدر التذكير بأن قيادة الحركة السياسية في الضفة الغربية قد تلقت ضربات ثقيلة، حيث غدا أكثر القادة هناك إما في عداد الشهداء أو الأسرى. ومع ذلك لم يؤد ذلك الى وقف نشاط الحركة وحضورها السياسي والعسكري.

إن ما ينبغي قوله هنا هو إن حركة "حماس" حركة ذات جذور فكرية واجتماعية لا ينهيها الاستهداف بمختلف أشكاله، كما لا يشطبها غياب القادة، وقد غابوا من قبل بسبب الاعتقالات أو الإبعاد سواءً في الضفة أم في غزة، ومع ذلك تصاعد مدها، بل لقد ثبت عملياً أن استشهاد القادة والكوادر أو اسرهم يضيف مدداً كبيراً للحركة التي لا تحتاج لكي تبقى وتتمدد إلا إلى فضاء شعبي داعم، وهو ما يتصاعد عندما يضحي القادة بأنفسهم مثلما يفعل الكوادر.لقد ثبتت هذه القاعدة بلغة التاريخ للحركات المشابهة، كما ثبتت أيضاً بلغة التجربة لحركة "حماس" نفسها كما تبين من استعراض تاريخها منذ التأسيس. ولا شك أن وجود قيادة للحركة في الخارج كان ضمانة أخرى للاستمرار، مع أن هذه القيادة تعرضت وستتعرض للملاحقة خلال المرحلة المقبلة إذا ما استمرت الأجواء الدولية والعربية على سوئها القائم، وهو الأمر المستبعد في أغلب الاحتمالات بناء على اشتداد أزمة

اليمين الصهيوني وتصاعد الورطة الأمريكية في العراق وأفغانستان.

"حماس" إذن حركة متجذرة في التراب الفلسطيني وفي الوعي الشعبي الفلسطيني. أما الذي لا يقل أهمية فهو تجذرها في الوعي الشعبي العربي والاسلامي كما لم يحدث مع أية حركة اسلامية أخرى في التاريخ المعاصر، سيما بعد أن ارتبطت بها ثقافة الاستشهاد التي تقض مضاجع الولايات المتحدة والدولة العبرية وكل من يفكر في استهداف الأمة العربية والاسلامية.

يقول عامي أيالون، الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي "شين بيت" إن اسرائيل لا يمكنها الانتصار في الحرب على حماس بأساليب عسكرية، والسبب برأيه أن "حماس ليست تنظيماً في الأصل، ولكنها حركة ايديولوجية تجسد آمال فلسطينيين كثيرين فقدوا الأمل في عملية التفاوض وتسعى لإزالة الاحتلال والعيش ضمن حياة كريمة".

الاستشهاديون: "بروفيل" إسرائيلي، نظرة غربية وقراءة أخرى

في عددها بتاريخ 2001/5/20 قدمت "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية نوعاً من القراءة في شخصيات الذين نفذوا العمليات الاستشهادية خلال سنوات ما بعد أوسلو، وعنونتها بـ"المخربون الانتحاريون: بروفيل".

القراءة شملت 72 استشهادياً، كان آخرهم حسب التاريخ محمود مرمش، الذي نفذ عملية نتانيا في 2001/5/18. وقد شملت التصنيفات التي اوردتها القراءة: التعليم، السكن، الحالة الاجتماعية والعمر.

من زاوية التعليم كان 47٪ من ذوي التعليم الأكاديمي، 29٪ من ذوي التعليم الثانوي، 24٪ انهوا التعليم الابتدائي. أما من حيث السكن فـ 68٪ منهم من قطاع غزة، 31٪ من الضفة الغربية، 1٪ من شرقي القدس. ومن هؤلاء 17٪ متزوجون. أما من حيث العمر فـ 64٪ بين 18 و 23 عاماً، و36٪ بين 24 و 30 عاماً.

يشكل بروفيل "يديعوت أحرونوت" فرصة لقراءة أخرى لظاهرة الاستشهاديين، غير تلك السائدة في وسائل الإعلام، لا سيما الغربية منها.

يمكن القول ابتداءً إن ظاهرة الاستشهاديين في الواقع العربي كانت "إسلامية" الطابع، ظهرت أولى حالاتها في أفغانستان، وإن على نحو مختلف عما في فلسطين الآن، إلا أنها برزت لاحقاً في المقاومة التي قادها حزب الله في جنوب لبنان، لتنتقل بعد ذلك إلى فلسطين، وأحياناً إلى مناطق أخرى من خلال عمليات في سياقها العام لشبان عرب في مناطق متعددة ضد مصالح أمريكية (الرياض، الخبر، دار السلام، نيروبي، إسلام اباد، تفجير المدمرة كول في ميناء عدن ...)، مع ضرورة الإشارة إلى عملية الطائرة الشراعية للجبهة الشعبية (القيادة العامة) في 1986.

في القراءة الغربية التي تجد لها صدى في الاعلام العربي كان عنوان الظاهرة يتصل دائماً بمسألتين، الأولى عنوانها الاحباط واليأس والفقر، والثانية، عنوانها فشل عملية التسوية.

بالنسبة إلى الأولى يمكن القول، إن الاحباط واليأس والفقر إلى غير ذلك من عوامل الدفع باتجاه العمليات الاستشهادية، لا يمكن أن يحمل تفسيراً مقنعاً. فالإستشهادي في الحالة الفلسطينية هو جزء من حركة مقاومة، وليس فرداً يأخذ قراره ويمضي إليه في لحظة يأس أو احباط. وما من شك أن للحركة المذكورة رؤيتها وبرنامجها ازاء العمليات التي تنفذها، ولا تخضع المسألة لمطالب افراد راغبين في التخلص من عبء الحياة كما هو شأن الحالات الانتحارية.

الأمر الآخر يتصل بمبررات اليأس والاحباط. ذلك أن عناصر "حماس" الذي شكلوا العدد الأكبر من الاستشهاديين، وكذلك

عناصر "الجهاد" هم في الغالب جزء من الطبقة المتوسطة، مع أن قصة "الحرمان" والفقر المدقع، ليست واردة على نحو واضح في الأراضي الفلسطينية أصلاً. وفي معظم الأحوال، فإن دوائر الفقر المفضية إلى اليأس والاحباط ليست موجودة في الأراضي المحتلة، نظراً لوجود مظاهر حقيقية للتكافل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وتوفر مؤسسات قوية تعمل على إعالة الأسر المستورة.

والحال أنه حين يكون 47٪ من الاستشهاديين من حملة الشهادات العليا، أو طلبة الجامعات، فإن سؤال "اليأس" يغدو مستبعداً. أما قصة الزواج والأوضاع الاجتماعية العامة فيمكن القول إن تأثيرها يكمن في الجانب الانساني الطبيعي، حيث يكون الأعزب، وكذلك الفقير أقل التصاقاً بمتاع الحياة الدنيا من المتزوج والغني. وقد قيل في المثل العربي: "الأبناء مجبنة مبخلة" أي مجلبة للجبن والبخل. بيد أن ذلك إنما يدفع باتجاه التضحية، وليس الانتحار، لا سيما في الحالة الإسلامية، حيث التربية التي تؤكد على مسألة "النية" في قبول العمل من لدن المولى عز وجل.

أما قضية التربية والقدوة في صناعة الاستشهاديين فهما على درجة عالية من الأهمية، بل أكثر من أي جانب آخر. فهنا ثمة نمط من التربية يزرع في عقل الشاب شعاراً يقول "الموت في سبيل الله أسمى أمانينا"، وإن الاستشهاد هو السبيل إلى أعلى الدرجات في الآخرة، فكيف لا يؤدي ذلك مع سطوع ظاهرة الذين سبقوا (القدوة) إلى تسابق الشبان

على هذا اللون من العمل؟ ففي عام 1996 وقبل أن تتحول ثقافة الاستشهاد إلى ثقافة شائعة كما في انتفاضة الأقصى، ذكرت بعض المصادر في "حماس" ان أكثر من 250 شاباً كانوا طلبوا وضعهم على لائحة الاستشهاديين، فيما تشكو الفتيات من استثنائهن من هذا اللون من العمل. قبل أن يدخلنه لاحقاً، وترتفع الأسماء من الجنسين في القوائم إلى آلاف.

بالنسبة لموضوع التسوية وفشلها ونجاحها، لا بد من القول إن العمل الاستشهادي والمقاوم بشكل عام لم يرتبط بها إلا من زاوية الفعل الأمني المناهض له والذي أجهضه على نحو كبير حين قررت السلطة وقفه بكل ما أوتيت من قوة، ولعل الدليل على ذلك ازدهار العمليات الاستشهادية في سنوات ما بعد أوسلو، ثم توقفها بعد ذلك سنوات 97، وصولاً إلى انتفاضة الأقصى التي كان الاستشهاد عنواناً أساسياً لها.

لا حركات المقاومة ولا عناصرها كانت تربط العمل العسكري بتطورات عملية التسوية، ليس لأنها ترفضها فقط. ولكن لكون تلك العمليات جزءاً من استراتيجية المقاومة ضد الاحتلال. أما إذا رأى البعض علاقة بين تلك العمليات والتسوية من زاوية قوة فعل السلطة المناهض لها فذلك شأنه.

يبقى من الضروري الإشارة إلى مدى تأثير العمليات الاستشهادية على الدولة العبرية، وهنا يمكن القول إن شهادة يعقوب بيري، القائد السابق لجهاز "الشاباك" التي قدمها في كتابه "القادم لقتلك . . بادر

واقتله" مهمة إلى حد كبير، حيث يؤكد أن العمليات الاستشهادية في العام 1996، شكلت التهديد الاستراتيجي الوحيد في تاريخ الدولة العبرية.

فالعمليات الاستشهادية "لها ميزة صناعة التهديد الوجودي والاستنزاف في مجتمع قصير النفس" كما يقول داف غولدشتاين في صحيفة "معاريف"، والذي يعترف بأن "الحروب الطويلة تستنزف قوانا وتضعف من قوة صمودنا".

بعد ذلك كله، وبوجود جحافل من الشبان القادرين على استنزاف العدو أكثر بكثير مما حصل في لبنان، يأتي من ينظر بعين السخرية إلى الطرح القائل أن بإمكان دحر الاحتلال إلى ما وراء الخط الأخضر في هذه المرحلة إذا ما توفرت الارادة السياسية فلسطينياً وعربياً!!

ظاهرة الاستشهاد صناعة للحياة وليس الموت

المتابع لما يكتب في الصحافة العربية، لا بد أن يلمس ذلك العجز الذي تبديه بعض النخب العلمانية واليسارية العربية عن فهم ظاهرة الاستشهاديين، كما يتضح من خلال ترديد تلك المقولات المملة عن الخطباء الذي يشجعون على الاستشهاد ولا يستشهدون ، لا هم ولا أبناؤهم، وعن الفقر الذي يفرز الظاهرة ولا يسمح لها بالتمدد في أوساط الطبقات الأخرى وعن اليأس الذي يدفع إليها. والأسوأ، ما يضيفه بعضهم من هناك هجاء لأمة يؤيد موروثها وتراثها وثقافتها "الاستشهاد ويمجده ويعطيه الأولوية" مما لا يمكن اعتباره "مصدراً للاعتزاز، بل مدعاة خجل وقلة افتخار". كما ورد في مقال لكاتبة يسارية سابقاً "ليبرالية حالياً".

لا بد بداية من تحرير مصطلح الاستشهاديين، والبحث في شخصياتهم ودوافعهم. فقد شاركت ذات مرة في "عرس" لأحد هؤلاء في أحدى ضواحي العاصمة الأردنية عمان، وكان طالباً في الفصل الأخير في قسم الكمبيوتر في جامعة غزة. أي أنه لم يكن يائساً من الحياة ولم يسكن الخيام ولم يعرف الجوع، بل إن مستقبلاً زاهراً كان بانتظاره لدى عودته، والأهم أنه لم يكن مؤمناً بمسار التسوية كما هو حال الإسلاميين

عموماً، ومع ذلك، فقد آثر "رضوان الله والجنة" كما قال لأهله في آخر اتصال هاتفي له معهم .

لنفترض مع ذلك كله، ومن باب الجدل ليس إلا، أن الفقر كان عنصراً متوفراً في المعادلة التي صنعت الاستشهادي، فلماذا تميز هؤلاء فقط من بين الفقراء؟ خلال بضع عشرة عاماً، وهي المرحلة التي برزت فيها ظاهرة الاستشهاديين -فلسطينياً- لم يبلغ عددهم بما في ذلك شبه الاستشهاديين، أي الذين يدخلون معارك يرجح فيها الاستشهاد، أكثر من ثلاثمائة مع أن عدد الشبان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد يتجاوز النصف مليون. والحال أن أكثر من نصف أولئك الاستشهاديين كانوا من خارج دائرة الفقر تماماً، فضلاً عن اليأس، وهو مصطلح لا صلة له أصلاً بالنمط الإسلامي الإيماني الذي يتميز به الاستشهاديون.

الخطباء والسياسيون والمفكرون ليسوا وحدهم الذين يمجدون الاستشهاديين، فهناك جحافل الناس التي تخرج في جنازاتهم، وهناك الملايين من أبناء الأمة، وهؤلاء جميعاً، ثمة من بينهم من يملك الاستعداد النفسي والإيماني لاجتراح ذات الدور في حال توفرت الظروف الموضوعية، وثمة آخرون دون ذلك.

ثم إن المسألة لا تتصل بإرسال الأبناء أو الأحفاد فالشاب الذي يؤمن بهذا النمط لا ينتظر إذناً من والده، وفي الحال الإسلامية على وجه التحديد كان هناك الكثير من القادة الإسلاميين الذين شارك أبناؤهم في هذا النوع من العمليات.

الخلاصة هي أننا لا نتحدث عن تهرّب من التجنيد الإجباري في الجيش، ذلك الذي يشمل الجميع ويدفع بدله النقدي أبناء الذوات أو الأغنياء، وإنما نتحدث عن حالة خاصة، بل بالغة الخصوصية يشارك فيها ثلة قليلة ممن تمتعوا بميزات فريدة لا بد من إدراكها.

معادلة صناعة الاستشهادي في الحالة الإسلامية ما زالت غامضة في أذهان أكثر العلمانيين واليساريين، ولذلك تراهم يهربون نحو حكاية البؤس والفقر كلما تحدثوا عنها، وهو تحليل واضح العقم كما أشرنا سابقاً. فالمسألة هنا هي حالة إيمانية خاصة يحفزها ظرف سياسي محدد مثل اشتداد قتل المدنيين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال. وفي العموم، فهي معادلة تتأسس على قوله عز وجل: ﴿إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون (بفتح الياء) ويقتلون (بضم الياء) . . ﴾ (التوبة، 111).

الاستشهادي يدرك تمام الإدراك أن نيته عنصر ضروري لنجاح الصفقة، فلو كان هارباً من الحياة البائسة لما كان سوى منتحر لن يصل مبتغاه، ولاختار طريقاً آخراً للانتحار كما هو شأن المنتحرين في علم النفس وعلم الاجتماع. ولو كان اليأس هو حافزه لوجد طرقاً أخرى للتمتع بالحياة كما يفعل العملاء على سبيل المثال. بالمناسبة هل ثمة إمكانية للمقارنة بين من يدفعهم اليأس أو البحث عن المتعة الرخيصة نحو العمالة للاحتلال -نعنى من الزاوية العددية- أو حتى الانتساب إلى الأجهزة الأمنية الفاتحة أبوابها على مصاريعها للتجنيد؟! كلا بالطبع. ثم، ماذا لو كان التحلل من ارتباطات الحياة من أجل تحقيق

أهداف وطنية وإنسانية وعدالة اجتماعية فضلاً عن الإيمانية جزءاً من صناعة الاستشهادي؟ هل يشكل ذلك عيباً؟ أليس الفقراء هم الأكثر عطاءً؟ ألا ينطبق ذلك على الشبان أيضاً؟!

نأتي هنا إلى حكاية الموت والحياة للشعوب والموروث الثقافي الذي يمجد الاستشهاد لنتساءل: هل ثمة موروث ثقافي وحضاري في العالم كله لا يمجد تضحية الفرد من أجل الجماعة أو الدفاع عن الوطن ضد محتليه، ولماذا يتم الخلط بين موت الفرد أو الأفراد من أجل حياة شعبهم وأمتهم وبين موت الشعب نفسه.إن الفرد الذي يضحي بنفسه من أجل عقيدته وشعبه وأمته مازال بطلاً في كل الثقافات المحترمة، حتى تلك التي لا تؤمن بالله ولا باليوم الآخر، فكيف بمن يشكل هذا الايمان جزءاً من بنيانها؟! إذ أننا لا نعرف أمة لم ترفع في عاصمتها نصباً للجندي المجهول او للشهداء. فهل تفعل الأمم ذلك تمجيداً للموت أم من أجل القيم الوطنية والإنسانية ومقاتلة أعداء الحياة. فهل هناك من هو أشد عداءً للحياة والإنسان من المشروع الصهيوني في فلسطين أو من القوا القنبلة النووية على هيروشيما أو الذين دمروا مدينة درسدن فوق رؤوس سكانها؟!

ما يدعو للخجل عند اولئك هو ما تفتخر به كل الأمم الحية وعلى رأسها الأمة الإسلامية التي ترى أن الأصل هو حياة الأمة التي هي مجموع الأفراد ، فهي ثقافة ترى أن "في القصاص حياة" حتى حين يكون القصاص هو القتل بسبب الجريمة التي تهدد حياة الفرد والمجتمع. فكيف إذا كان الموت هو تضحية فرد أفراد من أجل كرامة المجموع، في

معادلة رائعة لفوز الطرفين معاً، الأول مستبشراً ببيعه الذي عقده مع الله عز وجل، والثاني بحياة الحرية والعزة والكرامة؟!

بقي أن نقول إن للاستشهادي دوراً في صناعة الحياة للأمة كما للخطيب والكاتب والعالم والسياسي الملتزم، وقد يدفع هذا أو ذاك حياته أو سنوات من عمره خلف القضبان ثمناً لمبادئه. نقول ذلك حتى لا يجد أولئك جميعاً غضاضة في استمرار تمجيد الظاهرة بفعل هجاء دعاة "صناعة الحياة" . . . أية حياة؟!

العمليات الاستشهادية . . .
ما وراء جدل الجواز وعدم الجواز

ذات مرة سئل الشيخ أحمد ياسين عن مشروعية العمليات الاستشهادية في ظل وجود بعض الاصوات القائلة بعدم جوازها، فما كان منه سوى القول إن ثمة آلافاً من العلماء يقولون بجوازها، وأنها من أعظم الجهاد في سبيل الله، فيما ثمة عدد محدود يقول بخلاف ذلك، فما قيمة ما يقوله هؤلاء مقابل أولئك؟

والحال أن ذلك هو أبلغ جواب يمكن للمرء أن يجترحه في الرد على سؤال كهذا، أو أقوال كهذه لم يلتفت إليها أحد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، حيث ظل الاستشهادي، سيما في الساحة الفلسطينية، ولاحقاً في الساحة العراقية عنواناً للإيمان الراسخ والتضحية والبطولة، بل وظل في مكانة أسمى في عقول الناس من أي إنسان يتطاول على روعة دمه، فينسبه إلى الانتحار، وهو الذي فعل ذلك نصرة لشعبه ووطنه وباع نفسه لله عز وجل طمعاً في جنته ورضوانه.

مع ذلك يبقى من المفيد التوقف عند ظاهرة أولئك النفر من العلماء أو مدعي العلم، ونحن لا نعمم، لأن منهم من طرح رأياً مستقلاً فيما فعل آخرون ذلك لحسابات أخرى.

إذا نظرنا إلى من قالوا بعدم جواز العمليات الاستشهادية في فلسطين فسنجدهم جميعاً، ربما باستثناء محدود، من السلفية أو الحنابلة، أو ما يمكن وصفه بالتيار السلفي غير المسيّس، أي القائل بالبعد عن السياسة ما أمكن عبر تركها للولاة أو السلاطين والاكتفاء بنشر العقيدة الصحيحة، لأن الأمة لن تتأهل للنصر قبل ذلك. أما علماء ذلك التيار ممن خاضوا ويخوضون في المسائل السياسية ويتواصلون مع من تبقى من أبناء الأمة وعلمائها، فهم لا يختلفون عن الآخرين في النظر إلى العمليات الاستشهادية بوصفها من أعظم أعمال الجهاد في سبيل الله.

في قراءة النصوص التي استندت إليها تلك القلة القليلة في رفض العمليات الاستشهادية أو عدم إجازتها، يمكن القول إن نظرتهم قد مرت بمرحلتين، الأولى فقهية، من حيث الحديث عن الانتحار أو عدم وجود ما يسند هذا النوع من العمليات في فعل الصحابة، لكن دفاع العلماء الآخرين وما انطوى عليه من تفنيد لهذا الرأي، وإيراد حوادث ونصوص تؤكد مشروعية العمل الاستشهادي، سيما حكاية الغلام والساحر، ذلك الذي دلّ الحاكم على طريقة قتله، إضافة إلى تعليق الإمام ابن تيمية الذي جاء مؤيداً لهذه الوجهة . . كل ذلك دفع أصحاب ذلك الرأي إلى مسار في الحديث لا يمكن وصفه إلا بأنه سياسي، أي عبر الحديث عن لا جدوى العمليات الاستشهادية في سياق الصراع مع العدو، بدعوى أنهم -جنود العدو- يقتلون في المقابل من الفلسطينيين أضعاف ما يقتله الاستشهاديون. وهنا تنهض قضية في غاية الأهمية، فقد تجرأ القوم على الخوض في مسألة لا علم لهم بها،

فالسياسة وتحولاتها ليست مهنتهم وهم البعيدون عنها، حيث لا يقرأ أحدهم صحيفة ولا يعرف ما يجري في الكون من تعقيدات، ولم يتعرف على تجارب الشعوب المحتلة في مقاومة الاحتلال والانتصار عليه رغم فارق ميزان القوى.

لقد كان أولى بأولئك أن يتوقفوا عند مسألة جواز الفعل من الأصل، إذ أن ما بعد ذلك ليس من تخصصهم بحال من الأحوال، فهم أجهل الناس بما فعلته الفانتوم والآباشي ومجزرة الحرم الإبراهيمي من قبل بالفلسطينيين العاديين وبما تفعله العمليات الاستشهادية بالعدو، فالعدو هو البادئ والأظلم أولاً ثم ثانياً، لو كانت لا تحقق نصراً في هذه الآونة، فإن استمرار الصراع مع عدو محتل هو أصل لا مراء فيه، لأنه إذا احتلْ شبراً من أرض المسلمين وجب الجهاد على الجميع كما هي القاعدة المعروفة، وإذا قصّر البعض، فإن إقدام البعض الآخر لا يسجل بوصفه خطيئة وانتحاراً.

ثم إن هؤلاء يجهلون أن ثقافة الاستشهاد في فلسطين قد فعلت بالأمة ما فعله إقدام الغلام على مواجهة الحاكم بالطريقة الاستشهادية، فقد جعلت الأمة أكثر وعياً بدينها وقضاياها، وأثرت في مساراتها كما لم يؤثر آلاف الدعاة.

في هذا السياق تبرز قضية في غاية الأهمية، هي ما يتصل بموقف البعض المدجج بالحسد والفئوية، إذ ثمة في التيار السلفي غير المسيّس -خارج السعودية- أقوام تخصصوا في هجاء المسلمين، سيما الدعاة منهم، بدعوى أنهم ليسوا على العقيدة الصحيحة، ولذلك فهم

يرفضون أي فعل يمنحهم المنزلة عند الأمة، والعمليات الاستشهادية جزء من ذلك. ألم تر إلى أحدهم يؤلف كتاباً بعنوان "السلفيون وقضية فلسطين"، فيما هو يعلم تماماً أنهم غائبون، إذا جرى حشرهم في الإطار الذي يحشرهم هو فيه، أما إذا كان المقصود هو اتباع الإسلام ممن جاهدوا في سبيل الله، فإن جهادهم موصول ومعروف.

إنهم فئة من الناس يشككون في المجاهدين وفي أهليتهم للنصر، بدعوى فساد عقيدتهم. وقد وصل الأمر بأحدهم إلى الفتوى بضرورة هجرة الفلسطينيين من حكم الكفار في فلسطين. فهل هناك أجهل من مثل هذه الفتوى وجوهر الصراع في فلسطين هو البقاء في الأرض حيث لا تنطبق قاعدة الهجرة من دار الكفر. والحال أن من حسن حظ أولئك المجاهدين أنهم لم يتعرضوا وحدهم لتلك التهمة، فقد طالت صلاح الدين الأيوبي (الأشعري الصوفي) وطالت العلامة العز بن عبدالسلام والإمام النووي والإمام ابن حجر، وفاتح القسطنطينية، محمد الفاتح (الماتريدي النقشبندي) وآخرون كثر. أما الأسوأ من ذلك فهو عدم إدراك أولئك، وربما تجاهلهم لكون مناهج المجاهدين في فلسطين في العقيدة، كما هو حال حماس مثلاً، هي سلفية العقيدة مثلما تطرح في كتاب (الإيمان) للدكتور محمد نعيم ياسين.

لقد آن الأوان لعلماء التيار السلفي العقلاء أن يرفعوا الغطاء عن أمثال أولئك ممن لا يشتغلون تفسيقاً وتبديعاً إلا في عباد الله من الناس والدعاة، فيما هم غافلون عن الجهاد في سبيل الله، كما هم غافلون عن الدفاع عن دين الله ضد أعدائه، أو ضد عسف بعض الحكام، ممن لا

يوصفون إلا بأنهم ولاة الأمر الذين لا يجوز منازعتهم. حتى أن وصفه هذا اللون من التفكير بالإرجاء قد غدا شائعاً ومقبولاً عند كثير من الناس.

إن الذي يتطاول على المجاهدين، بل أروع المجاهدين لا يمكن أن ينال الرضا من الأمة، بقدر ما يشوّه الفكرة التي يحملها.

بقي أن نشير إلى أننا لم نناقش حيثيات الفتاوى الشاذة التي تبناها أولئك، فقد كفانا العلماء ذلك، مع أن الشذوذ في مسائل الفقه لا يستحق الكثير من النقاش.

الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48 . . نموذج آخر للمقاومة

بتاريخ 2003/5/12 قامت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بشن حملة مداهمات واعتقالات ليلية طالت الشيخ رائد صلاح زعيم الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48 وثلاثة عشر من قادة الحركة لازالوا حتى صدور هذا الكتاب رهن الاعتقال، أما التهمة فهي غسيل أموال لصالح حركة حماس ومساعدة معتقليها أو "إرهابييها" وعائلاتهم، فضلاً عن التحريض وتهم أخرى مماثلة.

منذ سنوات، وتحديداً من منتصف التسعينات، لم ينقطع الجدل في الدولة العبرية حول الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) بقيادة الشيخ رائد صلاح، وهي الجزء الثاني، بل الأول من الحركة بعد الانشقاق الذي حصل مع (الجناح الجنوبي) الذي يتزعمه مؤسسها عبدالله نمر دوريش، حيث انحازت أكثرية القواعد لرؤى الأول في التوجه السياسي لا سيما حيال نقطة الخلاف الرئيسة ممثلة في مشاركة الحركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي.

لم يكن مناط الجدل داخل القيادات الاسرائيلية خلال تلك السنوات سوى مصلحة الدولة، حيث رأى المعارضون لفكرة إخراج الحركة خارج القانون أن ذلك سيحولها إلى العمل السري الأكثر خطراً

على الأمن والمساند بالضرورة لجهود قوى المقاومة الفلسطينية في الشق الثاني من الأراضي المحتلة، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالطبع فإن ذلك سيؤثر تأثيراً كبيراً على نمط علاقة اكثر من مليون فلسطيني من حملة الجنسية الإسرائيلية بالدولة ما قد يحولهم مع الوقت إلى قنبلة متفجرة بدل دمجهم في المجتمع.

لا شك أن الصورة الخارجية للديمقراطية الإسرائيلية كانت حاضرة على الدوام في سياق الجدل حول خيار إخراج الحركة الإسلامية خارج القانون، لا سيما وهي صورة ما برح الإسرائيليون يزايدون بها على العالم أجمع، ولعل ذلك هو ما دفع إلى ترتيب التهمة على نحو يستبعد من المشهد حقيقة الدوافع التي وقفت خلف استهداف الشيخ وحركته وحشرها في مصطلح "الارهاب" فيما هي كثيرة كما سيأتي.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى نهاية أيلول/سبتمبر من عام 2000 تصاعدت حدة الجدل حول الحركة والموقف منها، وذلك إثر دورها في اطلاق الانتفاضة بدعوتها الناس إلى الدفاع عن المسجد الأقصى أمام زيارة المجرم شارون ، وهو ما أدى إلى استشهاد ثلاثة عشر من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 48 الى جانب اخوانهم الآخرين .

خلال هذه المرحلة، وحتى تاريخ اعتقاله تعرض الشيخ رائد لجملة من المضايقات على صعيد شخصي بالمنع من السفر والاستدعاءات المتكررة لمراكز الأمن، إضافة إلى ما يتصل بالحركة حيث المراقبة الهستيرية والإغلاق المتكرر لصحيفتها. ولا شك أن اكتشاف بعض أشكال التعاون أو المشاركة من قبل فلسطينين من أنصار الحركة مع

إخوان لهم يقومون بمقاومة الاحتلال عسكرياً قد ساهم في المزيد من الحقد على الحركة، وإن لم يثبت أن أحداً من أولئك قد فعل ما فعل بقرار من القيادة، فيما ذهب الإسرائيليون الى أن طبيعة التربية التي يتلقاها الأفراد هي المسؤولة عن ذلك.

ما يمكن قوله ابتداءً هو أن اعتقال الشيخ وإخوانه على ذلك النحو الذي يشبه حملات اعتقال رموز المقاومة المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة إنما يعكس أول ما يعكس وصول القادة الصهاينة إلى حد لم يعودوا معه قادرين على احتمال نشاط الشيخ وحركته.

الذي لا شك فيه هو أن للتهم المعلنة أصول ما من زاوية الدعم الخيري والإنساني للشعب الفلسطيني، فعندما تتبنى القيادة الإسرائيلية مبدأ العقوبات الجماعية لمواجهة المقاومة، فإن أي سلوك يواجه ذلك سيصنف دعماً مباشراً لها حتى لو كان خيرياً أو إنسانياً. والحال أن ذلك ما يفعله الشيخ على نحو معلن أكثر منه سري، فالرجل الذي تكفل مؤسسات حركته بعضاً من أبناء الشهداء والأسرى وأصحاب البيوت المهدومة مع تقديم المساعدات للفلسطينيين عموماً لا يهمه أن ترى السلطات الإسرائيلية أن جهده يصب في صالح المقاومة التي لا بد لها من ذلك كي تستمر، لأن ذلك يشعر أبناءها أنهم حين يقاومون لا يؤثرون بالضرورة على أهلهم وذويهم على نحو يقطَع بهم السبل.

قوى المقاومة، ومنها حماس، لا تريد من الشيخ رائد وجماعته أكثر من ذلك وهي لم تكن لتورطه في غسيل أموال لصالح الحركة او العمل

المسلح مباشرة. ومع ذلك فقد كان ذلك هو الجزء المعلن من التهم التي لن يكون صعباً على قادة الاحتلال توفير دليل ما على صحتها.

ما جرى إذن له صلة بالتهم المعلنة، بيد أن ذلك ليس كل شيء. إذ ثمة ما هو مهم واكثر اهمية، فقادة الاحتلال الذين يعتقدون أن التوقيت قد بات مناسباً لصنع استحقاقات جديدة بشأن الوجود اليهودي في الحرم القدسي . . . هؤلاء القادة يدركون أن ذلك يبدو صعباً بوجود الشيخ رائد صلاح الذي طالما وقف سداً منيعاً أمام مخطط تكرار سيناريو الحرم الابراهيمي في المسجد الاقصى، وكانت صرخته الشهيرة "الأقصى في خطر" تدوي في العالم الإسلامي، فيما كان ورفاقه يصلون الليل بالنهار من اجل خدمة الحرم بكل الوسائل، وقد دأبوا على عقد مهرجان سنوي يحضره مئات الآلاف ويتابعه العالم الإسلامي من خلال وسائل الاعلام.

ما يؤكد ذلك هو تزامن الاعتقالات مع قرار إسرائيلي بفتح المسجد الأقصى أمام اليهود للصلاة فيه، إلى جانب النقاش الدائر في الأروقة السياسية حول الموقف القديم والجديد من الحرم القدسي. على هذا الصعيد، يقول المحلل الإسرائيلي المعروف (روني شيكد) في "يديعوت أحرونوت" مؤرخاً للمسألة، إن "فقدان السيطرة (على الحرم) قد بدأ في أعقاب اضطرابات النفق في العام 1996، وقد نص الاتفاق غير المكتوب على أنه مقابل فتح النفق يسمح للمسلمين ببناء مسجد "اسطبلات سليمان" (المصلى المرواني)، وقد غدت الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ رائد صلاح منذ ذلك الحين سيد الحرم، هي التي بنت

المساجد في كل جزء شاغر، وهدفها المعلن هو طرد كل تواجد يهودي في الحرم". والحال ان الشيخ رائد لم يكن غافلاً عن خطورة ما يفعل، فقد كان يدرك أن ذلك يضعه في مرمى رصاص المتطرفين، غير أن ذلك لم يثنه عن عزمه وهو الذي نذر نفسه للدفاع عن الأقصى، حتى لو كان ثمن ذلك استشهاده.

ثمة أبعاد أخرى للحقد على الشيخ منها موقفه العام من دولة الاحتلال، فهو وإن اضطر إلى مراعاة واقع الدولة التي يحمل جنسيتها، إلا أنه حافظ على الدوام على مسافة بينه وبينها، لا سيما برفضه الدخول في انتخابات الكنيست، وكذلك رفضه إدانة المقاومة الفلسطينية، بل اصراره على دعم خيارها على نحو ما. ولا شك أن سلوك الشيخ وحركته كان حرباً عملية على لغة الدمج أو "الأسرلة" التي أرادت إلغاء الهوية العربية الإسلامية لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 48.

بسبب ذلك يواجه الشيخ وإخوانه تهماً لا نعرف حتى الآن إلى أين تمضي بهم، وكم ستتركهم في السجن، غير أن ذلك لن يؤدي في واقع الحال إلى إلغاء الدور الذي تقوم به الحركة في المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 48، بل إن بالإمكان القول إن المحاذير التي وقفت دون ذلك الإجراء في السابق ربما تتحوّل واقعاً على الأرض.

الفصل الرابع

الولايات المتحدة
والظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول وبعده

نظرية المؤامرة
في صناعة الظاهرة الاسلامية !!

من لوازم أحاديث النخبة الليبرالية واليسارية العربية عن الحالة الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تلك اللازمة التقليدية المملة عن صناعة الولايات المتحدة لما يسمونه (الإسلام السياسي) أو (التطرف الإسلامي)، وقد وصل الحال ببعضهم من جهة أخرى إلى حد اعتبار الصحوة الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية من صنع أميركي أيضا.

ينطوي هذا الكلام على جهل فاضح بالتاريخ والحاضر معا، كما ينطوي على جهل فاضح بالإسلام ومكوناته وتحولاته ، وإلا فهل تحتاج عودة المسلمين إلى دينهم وانحيازهم إليه، إلى مؤامرة والى إرادة أميركية أو خارجية أيا كانت. ثم أين الفارق في وعي هذه النخب بين حركة التاريخ وتحولاته وتأثيرها على الحالة الاجتماعية والسياسية وبين الخطط المدروسة لاستخراج العملاق من قمقمه؟!

في حركة التاريخ ثمة مصالح تلتقي وتفترق بين الجماعات الإنسانية؛ أنظمة ومنظمات وشعوبا، ولا يعني هذا الالتقاء أن أحدها قد صنع الآخر أو حتى وظّفه تماما لحسابه. فعندما يقول البعض إن الولايات المتحدة قد استخدمت المجاهدين الأفغان في تدمير الاتحاد السوفييتي،

ألا يمكن بالمقابل القول إن الأفغان قد استثمروا عداء واشنطن لموسكو في الانتصار على عدوهم الذي استباح ديارهم وأراد تحويلها من حاضنة للإسلام إلى موئل للإلحاد؟!

تحولات التاريخ كلها أو معظمها كانت إفرازا لمعادلة التنافس والتقاطع والصراع على المواقع والمصالح بين القوى الكبرى، وهذا ما قرره رب الكون من خلال سنة التدافع بين البشر بقوله تعالى : ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض لفسدت الأرض﴾(البقرة، 251).

لقد اشتدت معاناة الكثير من الدول جراء الانفراد الأميركي بالعالم خلال سنوات ما بعد الحرب الباردة وغياب أية قوة موازية، وكان الجميع يرقبون التحولات الدولية التي تبشر بظهور تناقضات مهمة للولايات المتحدة مع العالم تمهد الطريق أمام نشوء حالة من التعددية القطبية تسمح للقوى المستضعفة بلعب دور خارج سياق ما ترسمه لها سياسات الإملاء والهيمنة الأميركية.

هذه المعادلة تنطبق على الصحوة الإسلامية التي كانت ردة فعل على الهزيمة التي منيت بها الأمة أمام المشروع الصهيوني، كما كانت ردة فعل على موجة التغريب والإلحاد التي فرضها الغرب الاستعماري على ديارنا، لا لأجل إدخالنا إلى عالم الحداثة كما يقول، بل لأجل ضرب أساس تماسكنا وقوتنا. كما أنها ـ أي الصحوة ـ ردة فعل طبيعية لأمة لم تتجاهل قيمها الأساسية يوما رغم كل الهجمات التي تعرضت لها ثقافتها خلال التاريخ. ولكنها ردة فعل بالعودة إلى المقومات الدفينة والمخزون العقدي والتاريخي في الأمة.

لقد كان الإسلام طوال خمسة عشر قرنا هو عنوان العزة لهذه الأمة وهي لم تعرف انتصارا خارج سياقه، فكيف ترد عودتها الحديثة إليه إلى مؤامرة أميركية؟! ثم إن الصحوة الإسلامية كانت سابقة على الجهاد الأفغاني، بل كانت في أفضل حالاتها قبل انطلاقته. وحتى تيار ما يسمى العنف أو الجهاد كان موجودا أيضا قبل ذلك. ألم تصطدم مجموعات إسلامية بأكثر من نظام قبل عام 1980؟ ألم يشارك آخرون مرارا في الجهاد في فلسطين في اكثر من مرحلة آخرها عام 1969 ، 1970 من خلال ما أطلق عليه قواعد الشيوخ وكذلك سرايا الجهاد الإسلامي في الثمانينيات، وذلك قبل انطلاقة (حماس) والجهاد بعد منتصف الثمانينيات، وهي الانطلاقة التي لا تمت بصلة إلى الجهاد الأفغاني؟!

الظاهرة الإسلامية هي نتاج طبيعي لانحياز هذه الأمة إلى دينها، أما التطرف أو العنف فهو وليد ظروف موضوعية على رأسها ظروف القمع والفساد في الداخل والغطرسة والإذلال من الخارج سواء أكان سوفييتياً أم أميركياً. أما مساهمة هذا الطرف أو ذاك في دفع الظاهرة وتعزيزها فهو وضع طبيعي لا علاقة له بالتآمر والصناعة المخطط لها.

لقد ثبت للجميع صعوبة وضع الظاهرة الإسلامية ضمن دائرة الاستيعاب الخارجي ولعل ذلك هو سر الإجماع على حربها من القوى الدولية الآن. وهي الحرب التي ستظهر مع الوقت على حقيقتها حربا ضد الإسلام. وإلا فما معنى قول ذلك المسؤول البريطاني إن المعركة ضد الإرهاب ستمتد إلى خمسين سنة مثل الحرب على الشيوعية؟!

من هنا فإن المصلحة العليا للأمة، دولا وشعوبا تقوم على ترشيد الظاهرة الإسلامية وتخليصها من كل الشوائب التي علقت بها خلال عقود، ولا يكون ذلك إلا بالحوار الإيجابي، أما تعزيز مسار الإقصاء أو الصدام معها، فلن يصب في صالح الأمة أبدا بقدر ما يضع الحب في طاحونة أعدائها.

الولايات المتحدة والظاهرة الإسلامية . . . من "الاستخدام" إلى "الحرب الباردة" إلى "الساخنة" بعد 11/ أيلول

نوضح ابتداءً أننا في هذه الدراسة لن نتورط في استخدام مصطلح "الإسلام السياسي" الشائع في وسائل الإعلام كوصف للحركات العاملة للمشروع الإسلامي أو الظاهرة الإسلامية قبل 11/أيلول وبعده، ذلك أنها ظاهرة كانت ولاتزال أوسع بكثير من أن تحشر في المصطلح المذكور، ذلك الذي ينطوي على أبعاد سلبية تشير إلى أن السلطة هي الهدف وليس أي شيء آخر.

في التاريخ الإسلامي حركات كثيرة ومحاولات لا حصر لها للخروج على السلطان أو الحاكم أو الخليفة، بيد أنها لم تكن توصف كما هي عليه الحال الآن بالحركات الإسلامية، ذلك أن اشكالية الفصل بين الدين والدولة، وبتعبير أدق تغييب الإسلام كمرجعية للدولة والمجتمع هي اشكالية حديثة لم تعرف إلا قبل قليل من سقوط الخلافة العثمانية.

طوال التاريخ، كان ثمة تنازع على السلطة من قبل أطراف مختلفة، بيد أن أحداً لم يكن يماري في أن الإسلام هو مرجعية الدولة والمجتمع،

أما المسألة الحديثة فبدأت عندما اكتشف الغرب أو تأكد أن الإسلام يـظل محور الإرتـكـاز الأولى في حـيـاة الأمـة وهـو الملجأ في التراجع والأزمات كما في الإنطلاق والنهوض، وأن تغييبه على نحو ما يشكل ضرورة أساسية لنجاح مخططاته لشرذمتها والسيطرة عليها.

من هنا بدأت عملية استهداف مبرمجة للدين كمرجعية لحياة المسلمين، وذلك من خلال إحلال المرجعية العلمانية للدولة مكان المرجعية الإسلامية، مع التحرك على نحو خبيث من أجل جعل الإسلام رديفاً للتخلف، من خلال برامج التعليم والتثقيف والإعلام والسينما والتلفزيون.

هكذا حصل الفراق بين الدولة القطرية الحديثة وبين المرجعية الإسلامية باستثناء الحالة السعودية التي أبقت على تلك المرجعية على نحو ما، فيما لم يدخل الغرب في إشكال معها لاعتبارات معروفة.

من هنا يمكن القول إن الحركات الإسلامية نشأت رداً على عملية التغييب المشار إليها وبهدف واضح هو إعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية في شؤون الدولة والمجتمع.

صحيح أن رفع شعار الدين والدولة قد فهم منه النزوع إلى السلطة، ولكن أحداً داخل المعادلة الإسلامية لم يرفض مبدأ أن تقوم السلطة السياسية بالتقدم نحو ذلك الهدف، لكن ذلك لم يكن متاحاً، سواءً أكان بسبب نوع النخبة السياسية الحاكمة وقناعاتها، أم بسبب الضغوط الخارجية القوية، التي لم تكن لتقبل العودة إلى ذلك المربع القديم بما ينطوي عليه من مخاطر الوحدة والقوة. وإذا ما فكر أحد في

ذلك فإن يد الغرب الطويلة ستجعل حياة مشروعه مستحيلة. ونتذكر هنا أن الدولة القطرية الناتجة عن حقبة ما بعد الاستعمار وسايكس بيكو كانت ولاتزال أضعف من أن تتحدى سطوة الخارج وقدرته على التلاعب بالأوضاع الداخلية لدول كبيرة، فضلاً عن أخرى صغيرة ومحدودة القوى والإمكانات.

ظل الحال على هذا المنوال عقوداً طويلة، وجرت عملية تغييب واسعة للإسلام من حياة الدولة والمجتمع، إلى أن جاءت الولايات المتحدة إلى المشهد الدولي وَوُجهت بتحدٍ أيديولوجي تمثل في المعسكر الشيوعي.

هنا قررت الامبراطورية الجديدة أن الإسلام هو عدتها في مواجهة المد الشيوعي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، فقامت بتشجيع استخدام الإسلام من خلال الأنظمة الموالية لها، والتي كانت توصف في أوساط اليسار بـ" الأنظمة الرجعية".

العاملون للإسلام لم يكونوا يجهلون هذه المعادلة، معادلة التوافق مع بعض الأنظمة الموالية للغرب في مواجهة المد الشيوعي، فهذا الشهيد سيد قطب الذي أعدمه جمال عبدالناصر في العام 1966 يكتب في حزيران يونيو 1952، قبل ثلاثة أسابيع من انقلاب الضباط الأحرار في مصر مقالاً بعنوان "إسلام أمريكاني" يقول فيه ما نصه "الأمريكان وحلفاؤهم مهتمون بالإسلام في هذه الأيام، إنهم في حاجة إليه ليكافح لهم الشيوعية في الشرق الأوسط، بعدما ظلوا يكافحونه تسعة قرون أو تزيد، منذ ايام الحروب الصليبية. إنهم في حاجة إليه كحاجتهم إلى الألمان واليابان والطليان الذين حطموهم في الحرب الماضية، ثم يحاولون

اليوم بكل الوسائل أن يقيموهم على أقدامهم، كي يقفوا معهم في وجه الغول الشيوعي، وقد يعودون غداً لتحطيمهم مرة أخرى إذا استطاعوا".

هذا الإدراك لم يكن ليحول دون تعاون الظاهرة الإسلامية بحركاتها وجمعياتها وعلمائها ومفكريها المستقلين مع الأنظمة الرافضة للمد الشيوعي، لا سيما بسبب ما عانوه من مطاردة الأنظمة التقدمية لهم وحاجتهم إلى المنفى أو الملجأ. وفي العموم فهو نمط من التفكير لم يكن لأحد أن يشكك فيه، فالشيوعية كانت تمثل خطراً أيديولوجياً، فيما كان الإسلاميون يجاهدون من أجل إعادة الاعتبار للدين في المجتمع. مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن العاملين للإسلام لم يكونوا على توافق مع الأمريكان، بل كانوا على الدوام ضد نمط الحضارة الغربية، وضد الروح الاستعمارية في سلوك الولايات المتحدة والغرب، وضد مواقفها من فلسطين ودعمها للعدو الاسرائيلي من دون أن يحول ذلك دون التقاطع موضوعياً مع المعركة ضد الشيوعية والاشتراكية. وهي معركة كانت مفتوحة ضد الظاهرة الإسلامية بقدر أكبر من قِبَل الحركة الشيوعية والاشتراكية.

خلال الخمسينات والستينات حافظ المد اليساري واليساري القومي أو الاشتراكي على حضور كبير من خلال عبدالناصر، فيما جاءت نكسة حزيران 1967 بمثابة ضربة قوية لذلك المد الذي أخذ يتراجع على نحو مضطرد خلال السبعينات، وإن عوض بروز المقاومة الفلسطينية عن ملاحظة ذلك، إلى أن بدأ أفوله عملياً خلال الثمانينات.

كانت الصحوة الإسلامية هي الحصان الجامح الذي اجتاح المنطقة، سيما بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وكان من الطبيعي أن يتحول مدها إلى ظاهرة ذات أبعاد سياسية، فكان أن تقدم الإسلاميون مع نهاية الثمانينات في أكثر من بلد على نحو قوي واقتربوا حثيثاً من السلطة. أما الأهم فهو صعود المقاومة الإسلامية بقيادة "حماس" في الأراضي المحتلة ضد الدولة العبرية التي تشكل العصب الحساس للمصالح الأمريكية في المنطقة.

بعد انتهاء معركة أفغانستان ومن ثم حرب الخليج تأكد الأمريكان من أن الظاهرة الإسلامية لم تستنفذ أغراضها في مواجهة الشيوعية وحسب، بل تحولت إلى الخصم الرئيس للسياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة، ولا بد بناء على ذلك، من إعادة النظر في طرائق التعامل معها.

سياسية التحجيم

عند هذه المرحلة بدا واضحاً أن الولايات المتحدة قد اتخذت قراراً بإطلاق عملية تحجيم للظاهرة الإسلامية، وذلك عبر بث جحافل من المخبرين باسم صحفيين وخبراء وكتاب يستطلعون عوامل الضعف والقوة فيها لتقديم الاستشارات حول أفضل السبل لمواجهتها. ولعلنا نشير هنا إلى موجة واسعة من الدراسات والكتب التي ظهرت خلال نهاية الثمانينات وأوائل التسعينيات، من تلك التي تعالج الظاهرة بكل تحولاتها.

من المؤكد أن الدول العربية والإسلامية أو معظمها في أقل تقدير قد انسجمت تمام الانسجام مع التحول الجديد، وبدأت سياسة تجفيف الينابيع للظاهرة (على حد تعبير النظام التونسي) باستهداف مبرمج لنقاط التقائها مع الشارع الشعبي، إلى جانب توسيع دائرة المحاصرة للجانب المعتدل منها.

من هنا يمكن القول إن عملية المطاردة الأمريكية للظاهرة الإسلامية لا صلة لها بهجمات أيلول، فهي ماضية منذ سنوات ولكن وفق نسق بطيء. ولا حاجة هنا إلى إعطاء الأدلة على المديح الذي كانت تحظى به الأنظمة التي تنجح في تحجيم الظاهرة، فيما تجدر الإشارة إلى أن اتفاق (أوسلو) قد جاء، من بعض وجوهه، رداً على تصاعد مد المقاومة الإسلامية لحركة "حماس" في قطاع غزة سنوات 1991، 1992، 1993، وكي لا يخرج ماردها عن السيطرة.

هي إذاً "حرب باردة" كانت تخوضها الولايات المتحدة ضد الظاهرة الإسلامية فيما كان العديد من الخبراء يبشرونها بنجاح مضطرد، بدليل تراجعها في أكثر من دولة عربية، على رغم اختلاف مناهج الاستهداف، وقد كانت سياسة الاستيعاب البرلماني وحرق الأصابع بلعبة سياسية مبرمجة هي الأهم من بين تلك المناهج، ففي الوقت الذي كانت الضجة فيه موجهة إلى التطرف أو العنف كان الجهد الأكبر موجهاً، عملياً، ضد الحركات الإسلامية المعتدلة، أو التي كانت على وشك الخروج عن السيطرة (الجزائر مثلاً).

كانت "الحرب الباردة" ضد الظاهرة تطل برأسها من جديد وتسير

حثيثاً قبل هجمات 11 أيلول. ونتذكر قبل التاريخ المذكور بشهور قليلة تلك الدراسة الأمريكية التي أعدتها عدة مراكز أبحاث تابعة للخارجية الأمريكية حول المعاهد الدينية وتأثيراتها على المنطقة، حيث طالبت الدراسة بالتخلص التدريجي منها. ونتذكر كيف تحدث زعيم إحدى الدول العربية التي تخلصت من تلك المعاهد بعد (11) أيلول عن خطوته تلك، معتبراً أن مجيئها قبل ذلك التاريخ قد جنب بلاده ضربة أمريكية!!

قد يرى البعض أن الحرب الأمريكية "الباردة" ضد الظاهرة الإسلامية لم تكن حرباً على الإسلام بل الحركات الإسلامية أو حركات الإسلام السياسي، ولكن الحال لم يكن كذلك فالحرب المذكورة كانت تتقدم بخطوات واضحة متخذة من نظرية "المستنقع والبعوض" الإسرائيلية منهاجاً لها، وتتلخص تلك النظرية في القول، إنك لا تستطيع محاربة البعوض بشكل جزئي أو منفرد، ولا بد لك من أجل تحقيق الهدف من تجفيف المستنقع. وإذا كان البعوض هو الإرهاب فإن المستنقع هو الإسلام ذاته ومظاهر التدين في المجتمع والحركات الإسلامية المعتدلة. فما دام ثمة حضور للدين في نشاطات الدولة والمجتمع، فإن التدين سيزداد، مما يمنح القوة للحركات الإسلامية المسيّسة عموماً والعنيفة بحسب الظروف الموضوعية المحيطة.

وفق التقدير الأمريكي، تحول النموذج التركي إلى نموذج يجب أن يستنسخ في الدول العربية والإسلامية، بحيث يتم تطبيقه على نحو متدرج، وذلك بأن تقوم الدولة باستهداف كل مظاهر الدين في حياة

الناس وتبادر إلى سد كل المنافذ التي قد يتسلل منها إلى عقول البشر. ولم يكن غريباً أن يشير أحد صقور الحرب على الظاهرة الإسلامية (الصهيوني بول وولفوفيتير)، نائب وزير الدفاع الأمريكي في عهد بوش الابن إلى تركيا بوصفها النموذج الذي يجب أن يحتذى، وكان ذلك في الذكرى السنوية لهجمات أيلول في الولايات المتحدة.

تأثيرات الحرب على الظاهرة الإسلامية

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو أي مستقبل ينتظر الظاهرة الإسلامية بعد مسلسل الاستهداف القديم، وما طرأ عليه من تحول ظاهر بعد هجمات 11 أيلول باتجاه تسريع خطواته كي يؤتي أكله خلال فترة محدودة؟

إن إجابة هذا السؤال تعتمد على جملة من المعطيات السياسية والتي ينبغي أن تظهر خلال الحقبة المقبلة، ذلك أن العنصر الأساسي في الإجابة يعتمد على موقف الأنظمة العربية، إذ ليس من العسير القول إن قراراً من تلك الأنظمة باستهداف مظاهر التدين في المجتمع قد يكون مدخلاً لتحجيم الظاهرة الإسلامية، بيد أن مدى ذلك التحجيم سيعتمد بالمقابل على ردود أفعال رموز الظاهرة من حركات وعلماء، وما إذا كانت ردوداً ترتقي إلى مستوى التحدي، أم تتراجع أمام الهجمة وتنكسر أمامها.

بالمقابل يمكن القول إن موقف الأنظمة سيعتمد على سياسة الولايات المتحدة حيالها، ذلك أن نمط الغطرسة الذي تابعناه خلال فترة ما بعد

11/أيلول لن يؤدي إلى استجابة من الدول العربية لمطالب تحجيم الظاهرة الإسلامية، بل ربما دفع بعضها إلى الانسجام مع حركاتها ورموزها وعلمائها لمواجهة الاستهداف الرامي إلى إخضاع الجميع للمصالح الأمريكية الإسرائيلية. ولا شك أن هذا الموقف ستعززه عقلانية واضحة بدأت تظهر في سلوك الحركات الإسلامية تتبدّا من خلال مظاهر الانتباه إلى عنصر الخارج في إفساد الداخل وتهديد الأمة ودينها، وعدم الاكتفاء بالتركيز على الصراع مع الأنظمة.

إن إدراك ما للخارج من سطوة في نظر الظاهرة الإسلامية سيدفعها إلى ايجاد قواسم مشتركة بينها وبين الأنظمة على أمل اللقاء على كلمة سواء، (الكرة، في الحقيقة، في ملعب الأنظمة) أو البقاء خارج المعادلة الرسمية كقوى تحارب الفساد وتدعو إلى الفضيلة كما هو حال العلماء في تاريخ الأمة. وإذا ما طرأت تحولات دولية، كما أسلفنا، باتجاه تعددية قطبية تجعل سطوة الخارج أقل ثقلاً فإن بالإمكان التوافق على إعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية للمجتمع والدولة وبقاء العلماء والحركات الإسلامية قوة اسناد وتثبيت لتلك المرجعية من خلال عمل سلمي، سواءً حظي ذلك العمل برضا الحكام أم ووجه بشيء من القمع، فصاحب الرسالة يمكنه أن يضحّي دفاعاً عنها إذا لزم الأمر، أما إذا توافرت سبل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو المعارضة بالتعبير السياسي، من دون مطاردة ولا قمع فذلك هو المطلوب.

قصارى القول هو أن نوايا الولايات المتحدة تجاه الظاهرة الإسلامية قد غدت واضحة، أما الاستجابة لها بتحويلها إلى حقيقة على الأرض

فستعتمد على سلوك الأنظمة ورموز الظاهرة من حركات وعلماء. أما تاريخ هذا الدين خلال خمسة عشر قرناً، فلا زال يؤكد للدنيا بأنه عصي على الشطب والإلغاء، ومرحلة الولايات المتحدة لن تختلف عن سابقاتها في التاريخ.

تغيير المناهج التعليمية و"حرب الأفكار" الأمريكية .. المسار والنتائج الداخلية والخارجية

في استجابة واضحة لضغوط أمريكية، أعلنت عدة دول عربية أنها بصدد تغيير او تطوير مناهجها التعليمية لتنقيتها من كل ما من شأنه التحريض على "الغلو والتطرف والعنف وكراهية الآخر"، أو من أجل التفريق بين المقاومة والإرهاب كما ذهب مدير المناهج في إحدى وزارات التربية والتعليم العربية.

لا ندري بالطبع ما إذا كانت الحكومات العربية مقتنعة بالفعل بأن مناهجها التعليمية تفرّخ العنف والإرهاب والتطرف، أم أن ما تفعله هو مجرد انحناء للعاصفة الأميركية التي قال قائلها إنه "لا توجد فسحة من الآن فصاعداً للكراهية وعدم التسامح والتحريض ونحن نحاول أن نعيش معاً، وأي منهاج دراسي لا يسير في هذا الاتجاه يجب تغييره"، والعبارة هي للسيدة الينا رومانسكي مسؤولة ما يسمى "برامج مبادرة الشراكة الأميركية- الشرق أوسطية". وكان دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع قد دخل على الخط معلناً أن هزيمة الإرهاب لا تتم بالقوة العسكرية فقط، وإنما من خلال "حرب الأفكار" أيضاً، مشيراً إلى خطر المدارس الدينية في العالم الإسلامي، والتي تجند-حسب قوله-

"المتشددين الشبان".

يمكن القول في هذا الصدد إن الدول العربية "ليست سواء" في هذه اللعبة، لأنها في الأصل ليست سواءً في منهجية التعامل مع عناصر الظاهرة الإسلامية أو كل ما يتصل بظاهرة التدين في المجتمع، إذ أن منها من شجّع الظاهرة، ومنها من حاربها دون هوادة، فيما يقع الأخرون-وهم الغالبية- في منازل، وليس منزلة، بين المنزلتين.

والحال أن مناهضي الظاهرة لن تكون لديهم مشكلة، اللهم سوى الشعور بالرضا لأن الآخرين سيحذون حذوهم، فيما سيكون نصيب الطرف الثاني من الضغوط وافراً. وهنا من الممكن القول إن الضيق من تنامي الظاهرة الإسلامية يبدو سائداً في المعادلة العربية الرسمية ما يعني أن العمل الحثيث من أجل تحجيمها سيتم بمختلف الأشكال، وليس فقط من خلال المناهج.

في سياق حرب الأفكار المنشودة يبدو أن الإدارة الأميركية قد ذهبت في اتجاهين، الأول، حرب مباشرة تنفذها بنفسها من خلال معركة اعلامية عالية الكلفة تدور رحاها في أوساط العرب على وجه التحديد، والثانية غير مباشرة من خلال الحكومات التي عليها أن تغير مناهجها التعليمية، وتنقي خطابها الاعلامي من كل ما من شأنه التشجيع على التطرف والإرهاب، كمقدمة لمطالب أخرى نتحدث عنها تالياً.

في الاتجاه الأول بدأت المعركة بإنشاء "راديو سوا" الذي بدأ البث منذ عام 2002 تلته محطة "العراقية" الموجهة للعراقيين، ثم مجلة "هاي"

للشبان، وأخيراً وليس آخراً، فضائية "الحرة" التي يراد منها استقطاب المشاهد العربي ومنافسة الجزيرة والعربية.

في الاتجاه الثاني بدأت الضغوط على الدول العربية لـ"ترشيد" خطابها الاعلامي، وهو ما حصل بالفعل بشكل من الأشكال، أكان بشطب مصطلح "الاستشهاديين" في سياق وصف منفذي العمليات الاستشهادية في فلسطين، أم بتخفيف منسوب التغطية والتفاعل مع الخبر الفلسطيني والمقاوم العراقي، إلى غير ذلك من المعالم الجديدة في اللعبة الإعلامية. وليبدأ بعد ذلك مسلسل تغيير المناهج التعليمية، وهو الذي لا يعرف حتى الآن إلى أين سيمضي، وما هي طبيعة التغيير الذي ترضى عنه الإدارة الأميركية.

الأسئلة التي تطرح نفسها في ضوء المعركة الجديدة تتصل أولاً بمدى نجاحها من وجهة النظر الأميركية، أي بالحد من ظاهرة ما يسمى الإرهاب، فيما تتصل ثانياً بنتائجها الداخلية عربياً، أكان على الظاهرة الاسلامية، أم على علاقة الدول بالحركات الإسلامية وبالمجتمع المتدين عموماً، وتبعاً لذلك على الاستقرار الداخلي في الدول العربية.

في السياق الأول يبدو من المفيد التوقف عند التقرير الذي قدمته لجنة "ادوارد دجرجيان" التي كلفت من قبل الكونغرس بدراسة امكانية التحرك دبلوماسياً ومن خلال العلاقات العامة لمواجهة ظاهرة الكراهية للولايات المتحدة في العالم العربي. وقد نشر التقرير مطلع تشرين اول/اكتوبر 2003 .

في مقدمة التقرير اعتراف صريح بما تردده أوساط عربية وإسلامية على نحو دائم، حيث تقول بالنص: "نحن نعترف كلياً بأن دبلوماسية العلاقات العامة هي جزء من الصورة. وتظهر الاستطلاعات أن أكثر مشاعر السخط باتجاه الولايات المتحدة ناجمة عن سياستنا. فمن الواضح على سبيل المثال أن النزاع العربي - الإسرائيلي يبقى مسألة واضحة ومهمة للخلاف القائم بين الولايات المتحدة والكثير من البلدان العربية والإسلامية ...".

من العبث تجاهل هذه الحقيقة لأنها ساطعة على نحو لا يقبل التشكيك، وإلا فلماذا لم تركز موجة الإرهاب إلا على الولايات المتحدة، وتحديداً خلال الأعوام الأخيرة، على رغم أن المناهج قديمة والصحوة الإسلامية في وضع جيد منذ أوائل الثمانينات؟. ثم لماذا تنتشر كراهية الولايات المتحدة في العالم أجمع وليس في الدول العربية والإسلامية وحدها. هل لذلك صلة بالمناهج أيضاً؟!

من هنا لا بد من أن يصار إلى تحرير مسألة العنف أو الإرهاب في سياقه الداخلي والخارجي بعيداً عن حكاية الأفكار، والا فسيواصل المعنيون الدوران في حلقة مفرغة. فعنف الداخل، من دون تسويغ له، ينمو في ظل القمع والفساد والفقر والحرب على مظاهر التدين والانسداد السياسي الذي يحول دون الناس والتعبير الحر عن آرائهم، او التنفيس عن غضبهم. أما عنف الخارج، ومن دون تبرير لكل ما يفعل أيضاً، فيتحرك كنوع من الرد على طرف خارجي يستهدف الأمة ومصالحها ودينها وهويتها على نحو

ما فعلته وتفعله الولايات المتحدة، ليس في فلسطين فحسب وإنما من خلال سياسات الإذلال والابتزاز، كما تبدت في العراق والسودان وسواهما. والخلاصة ان للكراهية اسبابها، ولو كانت المسألة متعلقة بالمناهج لكان الموقف مشابهاً حيال فرنسا وألمانيا والصين وسواها من الدول الكبرى، وحين يكون الموقف مشابهاً يكون الاستهداف أيضاً.

إن مسألة المناهج أو الفكر او الفتوى إنما ترد في أسفل سلم الآليات التي تصنع العنف والتطرف، لا لشيء إلا لأنها متوفرة على الدوام، من خلال نصوص متعددة وقابلة للتأويل تتوفر في الدين الإسلامي كما تتوفر في سواه، ولو قرأ اعضاء لجنة دجرجيان أو السيدة "رومانسكي" النصوص التي يقرأها الطلاب اليهود في الدولة العبرية لأصيبوا بالذهول، سيما وهي تحض جهاراً نهاراً على قتل الأغيار، بل إن رب إسرائيل هو "رجل حرب" كما في "سفر الخروج"، فيما تحض وصايا "يهوه" على أسوأ أنواع القتل لغير اليهود.

من المؤكد ان الظروف الموضوعية هي التي تحفز الظاهرة وليس الفتاوى لأن قول بعضهم بعدم الجواز تواجهه أقوال آخرين بعكس ذلك، وحين نتذكر أن مسار العنف لا يحتاج جيوشاً فسندرك أن الفتاوى هي الأقل أهمية في السياق. ثم أين هم أولئك الذين أخذوا فتاوى العنف من المدارس؟ هل حصل عنتر زوابري عليها من كتب المدرسة، أم أنها النصوص المتوفرة في الكتب المتداولة خارج المدارس

والمعاهد؟ وهل كان اسامة بن لادن وايمن الظواهري من خريجي المعاهد الدينية؟

في السياق الداخلي للدول العربية، يمكن القول إن الموقف سيعتمد على طبيعة التغيير، ليس في المناهج فحسب، وإنما في منهجية التعامل مع الظاهرة الإسلامية، ذلك أن ذهاب البعض بعيداً في محاربة الأفكار الإسلامية وتحجيم مسار التدين قد يؤدي إلى اشكالات لا تحمد عقباها، وقد يؤدي ذلك إلى حلقة عنف جديدة في مواجهة حكام سيقال إنهم أعلنوا الحرب على الاسلام، وتنهال عليهم فتاوى التكفير دون ان يجدوا من يدافع عنهم بعد أن كانوا "ولاة الأمر" عند فئة في مواجهة آخرين يشككون فيهم.

تتبدا هذه المشكلة لأن "حرب الأفكار" الأميركية لا يمكن أن تتوقف عند حدود تغيير بعض النصوص في المناهج، بل ستتجاوز ذلك إلى مطالب العمل الحثيث على تجفيف ينابيع التدين في المجتمع، وهو ما ستكون له ردة فعل سيئة لا يعرف مداها، أكان على عنف الداخل أم عنف الخارج.

يحدث ذلك لأسباب متعددة منها ان فهم الأميركان للنص الإسلامي سيكون عقيماً، فالكفر والإيمان والجهاد هي جزء من عناوين ذلك النص، فهل ستتغير بدعوى أنها عدوان على الآخر؟ وهل يرى ذلك الآخر المسلم مؤمناً على سبيل المثال، أم أنه يرفض الاعتراف حتى بسماوية دينه؟ والحال ان كفر الآخر لا يعني شن الحرب عليه وفق المنهج الاسلامي، اللهم إلا إذا كان معتدياً، فالعقائد

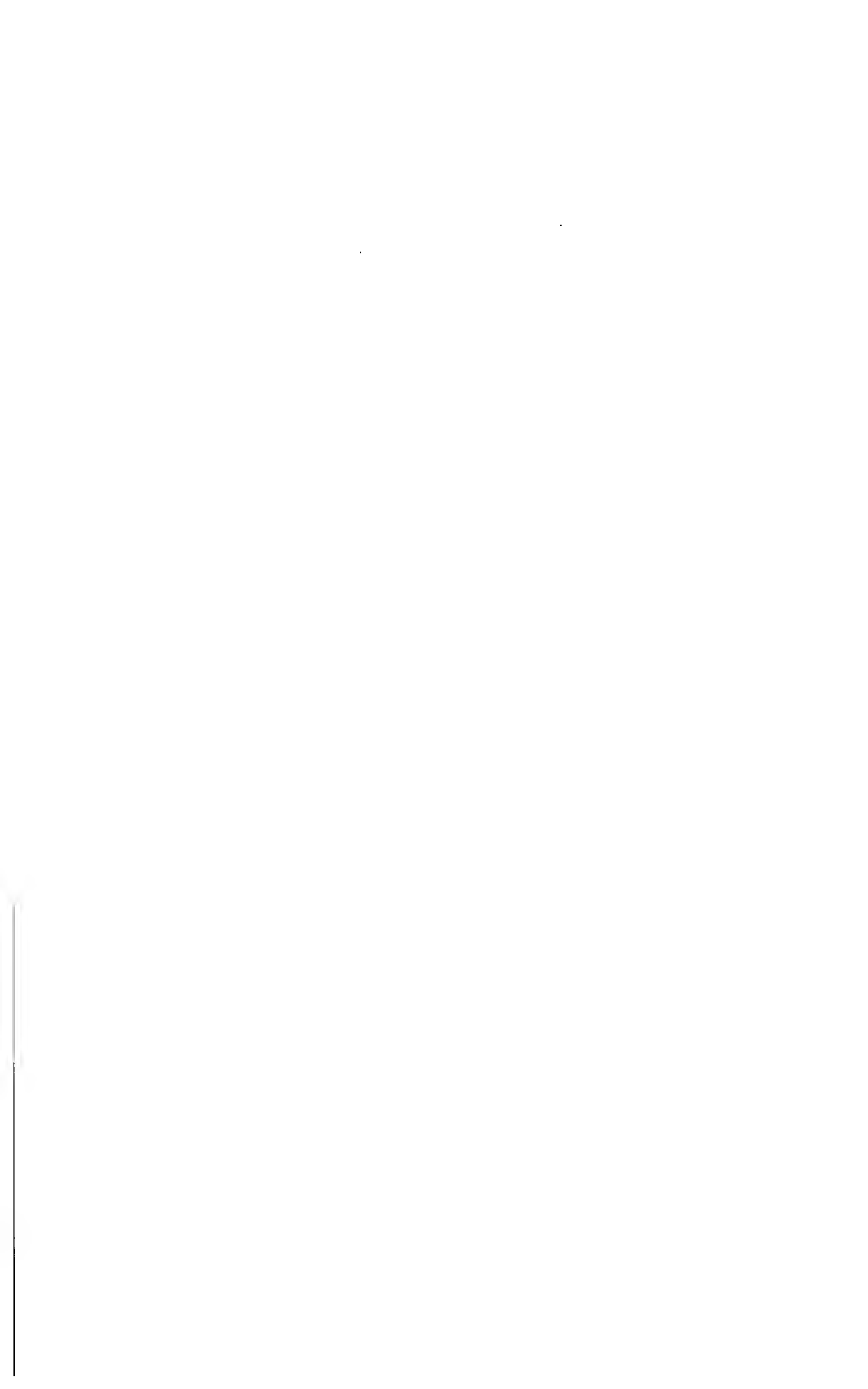
تدخل في باب ″لا إكراه في الدين″ على رغم الاقرار بأن ″الدين عند الله الاسلام″. اما ما يترتب عليها من آليات وأسس للتعامل فشيء آخر.

ثم ماذا عن المناهج التي لها أبعاد سياسية، كتلك التي تتحدث عن الحروب الصليبية مثلاً، أو معارك المسلمين القديمة مع اليهود، أو الغزوة الصهيونية لفلسطين والاستيلاء على الأرض وتهجير أهلها (التطهير العرقي) . . كيف ستعرض في المناهج الجديدة؟!

يبقى سؤال حرب الاعلام التي يرجح ان يبقى أثرها محدوداً في أمة لها مخزونها الثقافي العصي على التشويه، ولاحقاً سيكتشفون أن مئات الملايين التي تصرف في هذا السبيل ستكون بلا فائدة تذكر، اللهم إلا للمتعاونين من شتى الأصناف!! مع ضرورة الإشارة هنا الى أن نجاحاً نسبياً قد يتحقق على صعيد الإختراق الأخلاقي إذا لم يكن للعلماء والقوى الإسلامية ردهم المطلوب على الهجمة.

ما ينبغي قوله في ضوء ذلك كله هو ان لعبة تغيير المناهج، ومعها ″حرب الأفكار″ على الطريقة الاميركية لن تساهم الا في المزيد من الكراهية للولايات المتحدة، فضلاً عن مخاطرها على الاستقرار الداخلي في الدول العربية في حال الاستجابة لها من قبل الأنظمة، وهو ما لايتمناه المخلصون في أي حال، وإذا كان لا بد من تطوير في المناهج والإعلام فينبغي أن يتم ذلك في ظل التركيز على تثبيت هوية الأمة مع بوصلة صحيحة في التعامل مع قضاياها، ومع أعدائها في آن معاً.

تبقى نقطة يتوجب استدراكها هنا وهي أن الضغوط الأمريكية لتغيير المناهج تحمل طابع الابتزاز . إذ الهدف الأهم منها هو دفع الأنظمة إلى الاعتراف بالدولة العبرية والتطبيع والتخلي عن الحقوق الفلسطينية. بل فتح الأبواب للاختراق الصهيوني لتلك الأنظمة وأجهزتها ومؤسساتها ومجتمعاتها . . أي دمارها.



الفصل الخامس

الاسلاميون والمسألة الاجتماعية...
المرأة والأسرة في الخطاب الإسلامي

الإسلاميون والمسألة الاجتماعية ...
عجز عن إدراك روعة التشريع الإسلامي
وخصوصية الأوضاع العربية والإسلامية

في زحام السياسة وتعقيداتها، يمكن القول إن الظاهرة الإسلامية، والحركي منها على وجه التحديد، قد سجلت عجزاً مؤسفاً عن شرح الأبعاد الرائعة للتشريع الإسلامي في القضايا الاجتماعية وتقديمها للداخل العربي والإسلامي، ومن ثم الانتقال خطوة إلى الأمام باستثمارها في سياق التبشير بالرسالة الإسلامية في مجتمعات غابت عنها تلك الأبعاد، فعانت الكثير من الأزمات ولازالت تعاني، فيما هي تجاهد للبحث عن تشريعات تعيد لمجتمعاتها الأمان أو الدفء المطلوب.

المصيبة أسوأ من ذلك، فبدلاً من إدراك تلك الأبعاد الرائعة والتبشير بها داخلياً وخارجياً، حصل أن انبهر كثير من الإسلاميين بالخطاب الغربي في المسائل الاجتماعية، سيما ما يتصل بقضية المرأة وتماسك العائلة، حيث أصبحنا نسمع دعاة ورموزاً في الحالة الإسلامية يتكلمون في هذه القضية على نحو ما يفعل الغربيون، في تبعية لا تليق بحملة رسالة عظيمة كرسالة الإسلام.

قبل الدخول في مضامين الرؤية الإسلامية للعناوين الأساسية

المطروحة في المسألة الاجتماعية، وعلى رأسها المرأة والأسرة، سنورد هنا جملة من الأخبار والمعلومات التي تعكس بعض الجوانب من حياة الغرب على هذا الصعيد. وهي وإن كانت مرتبطة بزمن ما إلا أنها تلخص أوضاع مجتمع الغرب خلال العقود الأخيرة وصولاً إلى مطالع القرن الجديد.

▪ عن "المكتب الوطني الفيدرالي للعائلة" في الولايات المتحدة صدر في شهر آب/أغسطس 2002 تقرير حول الأوضاع العائلية عند الأمريكيين. وقد حوى التقرير معلومات مذهلة كان أهمها تلك المتصلة بظاهرة الانتحار.حسب التقرير، فإن ثلاثة ملايين طفل ممن تتراوح أعمارهم بين 12-17 عاماً -نصفهم من الفتيات- قد فكروا بالانتحار خلال عام (2000)، وأن ثلثهم قد حاول الانتحار بالفعل، فيما نجا بعد تلقيه علاجات سريعة في العيادات الطبية والنفسية.

الجانب المدهش في التقرير بالنسبة للأمريكيين هو ذلك المتصل بحال المسلمين في الولايات المتحدة، ففيما شملت ظاهرة الانتحار جميع الأديان والألوان والأعراق، فإنها لم تكن كذلك في حال المسلمين الذين وصفهم التقرير بأنهم "خارج ثقافة الانتحار ومحصنون بروادع دينية وأخلاقية واجتماعية تجعلهم في منأى عن أية انحرافات خطيرة كمعاقرة الخمر وتعاطي المخدرات وممارسة العنف. حتى التدخين، قلما ينتشر في أوساطهم". ويفسر التقرير هذه الحالة بـ"تماسك العائلة وانصياع الأطفال إلى أوامر ونواهي آبائهم، وإيمانهم بالوازع الديني الذي نشأوا عليه منذ الصغر".

حدثني صديق كان يعمل طبيباً في الولايات المتحدة عن محاضرة ألقتها زوجة زميل له في مكان عام حول تربية الأولاد في الإسلام، وحضرتها نساء أمريكيات، ما كان منهن إلا أن واصلن الاتصال بها عبر الهاتف لأخذ المزيد من المعلومات حول وسائل التربية الإسلامية التي تحفظ الأبناء، من دون أن يدركن أن لهذه التربية أجواؤها التي لا بد أن تتوفر داخل الأسرة.

تبدأ القصة من مصطلح الأسرة أو العائلة، ذلك الذي بدأ الغرب يعي أهميته على نحو غير مسبوق بعدما أصابه من أمراض اجتماعية فتاكة. وقد افتتح الرئيس الأمريكي بوش بعد صدور التقرير المشار إليه موقعاً على الانترنت يتضمن إعادة تأهيل لبرنامج عائلي كانت وزارة الصحة الأمريكية قد أطلقته عام 2000، بهدف تطبيق شعار "طفل سعيد، عائلة سعيدة".

- حسب تقرير تم نشره في جريدة (لوموند) الفرنسية (كانون أول 2003)، فقد ذكرت احصائية أجرتها منظمة اليونيسيف حول الحمل غير الشرعي للفتيات القاصرات في الغرب، والاحصائية لم تشمل دول أوروبا الشرقية . . . ذكرت أن مليونا ومائتين وخمسين ألف قاصر تحمل في كل سنة في الدول الغربية، حوالي نصف مليون منهن يجهضن والأخريات يصبحن أمهات قاصرات.
- كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "جيفيس" في هامبورج ونشرت نتائجه في شهر يناير / 2004 أن أربعاً من بين كل عشر سيدات متزوجات (40٪) في ألمانيا يقمن علاقات غير مشروعة مقابل 51 بالمئة

من الأزواج.

- في تقرير نشرته صحيفة (لوموند) حول أوضاع المرأة عام 2001 ذكر أن كل دقيقة تمر تضرب خلالها 4 نساء على الأقل في الولايات المتحدة، فيما تغتصب 700 ألف إمرأة كل عام، وفي الغالب من مقربين منهن. وفي فرنسا تعاني 2 مليون إمرأة من عنف الأزواج وحوالي 400 يفقدن حياتهن من جراء عنف الرجل.

- في بريطانيا يولد 70٪ من الأطفال خارج مؤسسة الأسرة، وقد كان لافتاً للنظر تركيز رئيس الوزراء البريطاني (بلير) على "قيم العائلة" في حملته الانتخابية، حتى وصل الأمر حد اعترافه بضرب أبنائه حين يخطئون، وهي اللغة المرفوضة في المجتمع البريطاني الذي يلقن الأطفال منذ السنوات الأولى رقم هاتف "قسم الشرطة" للاتصال إذا تعرضوا للضرب من آبائهم أو أمهاتهم!!

(بلير) تقدم خطوة أخرى حين بادر إلى انجاب طفل رابع في حالة غريبة على المجتمع البريطاني، وطالب بأن يعطى الرجل إجازة إنجاب مثل إجازة الأمومة للوقوف إلى جانب زوجته بعد الولادة.

- خلال موجة الحر التي اجتاحت أوروبا صيف العام 2003، توفي حوالي خمسة عشر الف مسن في فرنسا وحدها. وكلمة مسن هنا قد تشير إلى ذكر في ظاهرها، لكنها تشمل الإناث بالطبع.

أحد المسنين الفرنسيين كان تعبيره رائع الدلالات ومدجج بالحكمة حين قال إن كارثة بهذا الحجم كانت ضرورية حتى "يكتشف الفرنسيون حقيقة أنانية مجتمع صنعوه كي لا يكون فيه شأن إلا لمرحلة

واحدة من مراحل الإنسان العمرية، وكأن قدر الإنسان أن يعيش شاباً، وشاباً دائماً".

■ في إحدى الصحف الأردنية خلال العام 2003 كتبت سيدة أسمها (سحر أبو غنيمة) مقالاً في سياق الجدل حول قضية (الخلع)، ذكرت فيه كيف كان ابنها وابن أسرة باكستانية في الولايات المتحدة الوحيدين اللذين يعيشان مع أم وأب بين أطفال الصف. أما الباقون فلا يتمتعون إلا بأب أو أم فقط بسبب شيوع ظاهرة الطلاق أو الانفصال، فضلاً عن الانجاب خارج إطار الزوجية. (طبعاً من دون اعتراض على حق الخلع فهو من الشرع الإسلامي ولكن مع تقييده).

في ضوء ذلك كله، يمكن القول إن حديث المطالبين بحقوق المرأة في الواقع العربي والإسلامي وفق النسق المعمول به في الغرب إنما ينطوي على جهل فاضح بحقيقة الأوضاع القائمة هناك، فضلاً عن عدم إدراك ذلك الفارق بين دور الدولة في المجتمع الأمريكي والأوروبي وعلاقتها بالناس، وبين دورها في معظم دولنا، ولذلك فإن تنفيذ مطالبهم بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات سيؤدي بالضرورة إلى امتهان لكرامة المرأة من جهة، وتفكيك للبنية الأسرية التي هي النواة الصلبة التي تحفظ على مجتمعاتنا أخلاقها وتماسكها، فكيف ذلك؟

في الغرب تتمتع المرأة بكثير من الحرية والمتعة في سنوات الشباب، غير أنها وما أن تنقضي تلك المرحلة، حتى تغدو رهينة التجاهل والمعاناة وأوضاع العمل المتعبة في كثير من الأحيان. فالخيانة الزوجية، إذ بقيت متزوجة، تصبح جزءً من حياتها، أما أولادها فيتركونها حالما يكبرون،

وقد يتذكرونها ببطاقة في عيد الأم وقد لا يفعلون، ولا تسأل بعد ذلك عن وحدتها في الشيخوخة. أما في الشرق الأوسط فهي تحصل في الغالب على زوج لوحدها، ودفء أسري مع الأولاد، واحترام كزوجة وكأم وحتى كجدة. أما وهي بنت، فهي مصانة، سواء عملت أم لم تعمل. ثمة استثناءات بالتأكيد ولكنها لا تغير القاعدة العامة، وغالباً ما يكون اضطهاد المرأة نتاجاً لحالات الفقر التي تصيب الرجال والنساء معاً. بل ربما قهرت الرجال أكثر. ولنتخيل الموقف لو قمنا بتطبيق النموذج الغربي في علاقة الرجل بالمرأة، ذلك القائم على الشراكة في الحقوق والواجبات. في هذه الحالة على البنت أن تخرج إلى العمل حال وصولها سن البلوغ، وأن تشارك في المصروف كزوجة، وإذا تذكرنا معادلة السوق الشائعة، حيث الاستغلال البشع للمرأة والرجل معاً، ومعها الأوضاع الاقتصادية الصعبة وشيوع البطالة، فسندرك أية معاناة ستصيب المرأة، وأي تفكك سيصيب الأسرة، وما تأثيرات ذلك كله على أحوال الفقر والبطالة في بلاد تعاني في أكثرها من هذه المشكلة أصلاً؟!

حال المرأة عندنا في ضوء ذلك سيكون أكثر بؤساً من الغرب بكثير، ذلك أن بإمكان الدولة في الغرب، وبسبب قدرتها الاقتصادية، أن توفر عملاً للمرأة، وإذا لم تجد فبإمكانها تقاضي إعانات العاطلين عن العمل، ومن خلال الدولة يمكنها الحصول على مسكن، وبالطبع فإن أغلب دولنا لا يمكنها توفير ذلك حتى لو أرادت بسبب ضآلة الإمكانات. والنتيجة هي فقدان المرأة لامتيازاتها الأسرية كبنت وأخت وزوجة وأم

وجدة، فيما لن تقدم لها الدولة ما يتوفر لمثيلاتها في الغرب.

إن النمط الغربي في التعامل مع المرأة لا يناسب واقعنا العربي والإسلامي، لا من زاوية اقتصادية، ولا من زاوية أخلاقية واجتماعية، وهو يضرب انجازات تتحقق لها، تتمثل في ذلك الدفء الأسري الذي تحصل عليه بنتاً وزوجة وأماً وجدة، مما تتمناه نساء الغرب، لاسيما حين نستثني سنوات اللذة والشباب.

لنأخذ هذه الشهادة المهمة التي أوردها الباحث المصري شوقي أبو خليل في كتاب له بعنوان "تحرير المرأة ممن؟"، وهي للقاضية السويدية (بريجيدا أولف هامر) أوردتها ضمن دراسة عن مشكلات المرأة الشرقية أعدتها بتكليف من الأمم المتحدة. وفيها أكدت أن المرأة الشرقية في قطاعات كثيرة وبارزة من البلاد العربية التي زارتها أكثر حرية من المرأة السويدية، فالمرأة العربية تمارس وضعاً ينتمي إلى القداسة لا إلى العبودية، وتتسلط على الرجل في جميع أوقات اليوم. أما المرأة السويدية فقد ذاقت الأمرين لكي تنال حريتها ومساواتها بالرجل، ولم يتحقق لها ما تريد إلا بعد أن جردتها قوانين بلادها من صفاتها الأنثوية وحريتها الأنثوية لتجعل منها كائناً أقرب إلى الرجل.

كيف تقارن رفاهية الفتاة المنحصرة في سن معينة في الغرب بوضعها في مجتمعاتنا الاسلامية حيث هي محروسة بنتاً وأختاً وزوجة وأماً وجدة،وحيث تزداد احتراماً وتقديراً كلما كبرت فيما كل الحنان لها في الصغر، على عكس ما هو حاصل هناك؟

والحال أن من العبث التعامل مع المرأة بوصفها زوجة فقط، فيما هي

تعيش الأوضاع الأخرى في 70٪ من الحالات، وبذلك يغدو هدم بنيان الأسرة هو الهدف، وبالطبع تحت دعوى تخليص المرأة من ظلم الرجل، لكأننا أمام معركة محتدمة بين رجل ظالم يريد الإبقاء على زوجة تكرهه وإمرأة مظلومة تريد الخلاص بأي ثمن . . هل هذه هي الصورة الحقيقية الغالبة لواقعنا الاجتماعي؟!

إنظر في الجانب الآخر إلى أولئك المسنين الذين تزداد نسبتهم في المجتمع الأوروبي الآخذ في الشيخوخة، وما يعيشونه من تجاهل وحرمان وعقوق، حيث يقضي كثيرون منهم في منازل العجزة أو في شققهم الصغيرة دون أن يدري بهم أحد لولا رائحة الجثث المنتنة. ألا تثير قصة المسنين الفرنسيين مشاعر أي إنسان سوي؟

لنقارن ذلك بما يقدمه الإسلام للإنسان أكان إمرأة أم رجلاً في صغره وحيث هو ابن أو بنت، وفي شيخوخته، حيث هو أم أو أب أو جدة أو جد. ونتذكر قول الله عز وجل ﴿إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما إف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما....﴾ (الإسراء، 23).

نتذكر ذلك كله في ضوء ما نلمسه من هجمة غربية محمومة لنقل مسار المرأة والأسرة لديهم إلى ديارنا ليس حباً بنا ولا رأفة بنسائنا ولا من أجل تحديثنا، بقدر ما هو لضرب أسّ تماسك مجتمعاتنا، ممثلاً في هذه البنية الأسرية الرائعة التي لولاها لازددنا فقراً على فقرنا، ولضاعت الأخلاق وضاع المجتمع. ولما استطعنا أن نصمد في فلسطين أو في العراق. بل في الحالات المشابهة، ناهيك عن مواجهة النكبات والويلات.

إن مشكلتنا مع أنصار "تحرير المرأة" وأدعياء الحداثة هي في اعتبارهم أن دور المرأة في الحياة الأسرية لا صلة له بالانتاج، وإنما هو بطالة بكل ما في الكلمة من معنى، أما نحن فنراه إنتاجاً حقيقياً حتى من الزاوية الاقتصادية، فضلاً عما يوفره من دفء أسري وإجتماعي لا يقاس بالمال. كما يحول دون مزيد من الفقر والبطالة، واستنزاف جسد المرأة في أعمال السوق الحرة التي لا ترحم.

لسنا بالمطلق، ضد عمل المرأة، غير أن هذا العمل ليس ترفاً، أو تقليلاً من شأن عملها الأسري، بقدر ما هو حاجة مجتمعية وأسرية تقدر بقدرها، ولنسأل كم من النساء يعملن لذات العمل، وليس بحثاً عن مساعدة الزوج والأسرة؟ ألسن أقلية، فيما الأغلبية تتمنى أن يكفيها الزوج عناء الخروج إلى العمل كي تتفرغ لتربية الأبناء وتأمين الضروريات وإسعاد الحياة الأسرية من خلال التكافل والتعاون والتساكن وحسن الخلق.

الأسرة هي حصننا الاجتماعي، وأدعياء الحداثة يريدون تحطيم هذا الحصن ليتركونا في العراء، وهو ذات ما يريده الغرب، إلا إذا كان هناك من يعتقد أن مؤسسات العون الأمريكي تسعى إلى النهوض بمجتمعاتنا!!

من المؤكد أن لدى التشريع الإسلامي قدرة رائعة على صناعة مجتمع متماسك ومتآلف يعلي من شأن الأخلاق والقيم الرفيعة، ويحفظ الإنسان جنيناً وطفلاً وشاباً وبالغاً وكهلاً، إلى جانب إعلائه لمبدأ التوازن

بين عالم الروح وعالم المادة.

إن هذه العودة أو لنقل محاولة العودة في عالم الغرب إلى "قيم العائلة" والبحث عن أسس جديدة لصياغة مجتمع متوازن يعلي من شأن الأخلاق، إنما تمنح دفعة مهمة لدعاة الإسلام في الغرب والشرق وللمسلمين العاديين كي يتقدموا خطوات إلى الأمام في حملهم لرسالتهم وتقديمها بوصفها الرسالة القادرة على انقاذ الإنسان مما هو فيه من شقاء على رغم ما حققه من تقدم تكنولوجي على مختلف الصعد، ومن ثم الانطلاق لإزالة ما يشوب علاقتنا الأسرية من تقاليد بالية لا علاقة لها بالإسلام ومناهضة الظلم بكل ألوانه. ورفض التعسف بكل أشكاله.. فالاصلاح حيثما كان ضرورياً لا يكون إلا من خلال المرجعية الإسلامية وليس من خلال الاقتداء بالغرب حيث تنتهي أسرنا إلى الدمار.

لقد آن الأوان كي تتوقف لعبة الانبهار بكل قيمة يتبناها الغرب أو الشرق، كما حصل مع الاشتراكية أو الرأسمالية أو العولمة إلى غير ذلك، وأن يجري التركيز على روح التشريع وقدرته على التعامل مع معطيات العصر.



الفصل السادس

الظاهرة الإسلامية في الغرب

الاسلام في الاوساط الغربية بعد هجمات أيلول

بعد اسبوعين من الهجمات على نيويورك وواشنطن كتب المفكر والمؤرخ الأميركي المعروف آرثر شليسنجر مقالا في (لوس انجلوس تايمز) قال فيه ان (الاسلام كان وما يزال من الناحية التاريخية ديانة متسامحة، فقد حكم المسلمون اسبانيا مدة خمسة قرون كانت خلالها أكثر تقدما من الناحية الثقافية من بقية أنحاء أوروبا، وتعايش المسلمون بأريحية مع المسيحيين واليهود).

هذا المقال كان جزءا من كتابات غربية منصفة في مواجهة سيل من التحريض بثته وستبقى تبثه أجهزة الاعلام المتصهينة في الولايات المتحدة والغرب، والحقيقة أن ما جرى في نيويورك وواشنطن ربما أفضى الى قراءة أخرى للاسلام في الوعي الغربي بعيدا عن التعميمات السطحية والفاسدة التى سادت هناك لعقود. ذلك ان الجدل الذي بدأ بعد ذلك التاريخ قد يفضي الى حث الكثيرين على معاودة اكتشاف هذا الدين الذي لم يكن يعترف به كدين سماوي في الاوساط المسيحية واليهودية في الغرب، ففي استطلاع للكتب الاكثر مبيعا على موقع (أمازون) لبيع الكتب على الانترنت بعد الهجمات احتل القرآن المترجم رأس القائمة، كما لوحظ إقبال واسع في السوق الاميركية على

شراء الكتب التي تتحدث عن الاسلام وحدث ذلك أيضا في فرنسا حيث شهدت الأسواق إقبالا على النسخة المترجمة من القرآن والكتب التي تتحدث عن الاسلام، ولعل ما شهدته مراكز الدراسات الشرقية والاسلامية في الجامعات الاميركية من إقبال يعد مؤشرا مهما آخر على هذا الصعيد.

ما ينبغي قوله هنا هو أن ثمة جهل فاضح في الاوساط الغربية بالاسلام كدين، ففي استطلاع لصحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية أجري على خلفية هجمات أيلول، اعترف 83٪ من المشاركين بأنهم يعرفون القليل عن الاسلام أو يجهلونه تماماً، فيما لم يقل سوى 17٪ إنهم يعرفون شيئا عن الاسلام، وقال ثلثا المشاركين: إن الاسلام يعامل المرأة بصورة سيئة وأنه ينتمي الى العصور الوسطى ولا يتسامح مع الديانات الأخرى.

من زاوية أخرى، يمكن القول أن موجة مديح الاسلام التي سادت على السنة المسؤولين الغربيين لم تكن ذات أهداف بريئة بقدر ما كانت جزءا من عملية الحشد الدولي لحملة مكافحة الارهاب، بيد أن ذلك لا ينفي أن ما انطوت عليه من جوانب إيجابية مشابهة، حيث يمكن أن تؤدي الى اقبال غربي على قراءة الاسلام واكتشافه من جديد، فأن يكون هذا الدين سماوياً وجاء بعد الديانات الاخرى، فإن من الضروري أن يكون فيه ما يستحق المعرفة والادراك.. على هذا النحو قد يفكر الغربيون أو بعضهم على الاقل.

إن الصورة التي رسمها الاعلام الصهيوني للاسلام وكرسها

المهاجرون المسلمون بمن فيهم العرب، ممن جاءوا باحثين عن الخبز والحرية لم تكن صورة حسنة، ولعل الاحداث الأخيرة تشكل دافعا لقراءة مختلفة لا تستند الى وقائع مشوهة ليس فيها ما يثير الاعجاب، ولا شك أن إدراك هذه المعادلة من طرف المسلمين في الغرب قد ينمي البعد الرسالي في وعيهم بحيث يأخذونه في الاعتبار أكثر من الماضي حيث الاهتمام بالعيش ضمن نظام (الغيتو) ومحاولة استلهام تجربة اليهود في التكتل السياسي أو المصلحي، الأمر الذي لا يبدو متاحاً بنفس المستوى، فضلاً عن عدم صلاحيته للحالة الاسلامية التي يشكل عنصر الدعوة جانباً اساسياً فيها، من دون إغفال مصالح المسلمين التي تتحقق أكثر بانتشار رسالتهم وليس بكراهية الآخرين لهم .

لقد حاول المسلمون في السنوات الاخيرة ان ينشئوا هيئات ومنظمات تدافع عن قضاياهم وتسعى الى تعميق مشاركتهم السياسية في المجتمع وإدماجهم في مؤسساته، بيد أن التركيز على تحصيل المكاسب الذي يؤكده هذا المسار في التحرك لا يعطي دفعة لدين مؤهل لاستقطاب الناس بما يقدمه من رسالة اجتماعية مميزة وتوازن بين البعد الروحي والمادي في حياة البشر، ذلك أن الاصل هو ان تناضل تلك المنظمات على صعيد تعميق الدور الايجابي للمسلمين في حمل رسالة الاسلام للآخرين ليس عبر الأقوال وحسب، بل ـ وهو الأهم ـ عبر السلوك الصادق، الذي يتعلم من تجربة نشر الاسلام عبر التجار المسلمين في أصقاع كثيرة من العالم في القرون الماضية.

الاسلام ليس ديناً هامشياً يعتنقه بضعة ملايين من البشر، أو عقيدة اخترعها رجل قبل قرن أو قرنين من الزمان، بل هو دين له جذوره الممتدة في التاريخ والحضارة، وهو يستحق من الغربيين أن يعرفوا الكثير عنه مما لم يتوفر لهم من خلال وسائل إعلام متحيزة تحركها العنصرية والكراهية.

في كل الاحوال فان لما جرى جوانب ايجابية لا بد ستظهر معالمها لاحقاً، والاسلام لن يكون ضحية لاية حادثة مهما كبرت، فهو دين راسخ بسمو تعاليمه وانسجامها مع الفطرة الانسانية، كماهو دين محفوظ بأمر رب العالمين ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾. (الحجر، 9).

حول سياسات الهجرة واللجوء في الغرب . .
هل هي الإنسانية والحرية أم المصالح؟

بعض المغرمين بمخالفة التيار الشعبي السائد، سيما حين تؤيده القوى الإسلامية،لم تعجبهم الحملة على قرار منع الحجاب في المدارس الفرنسية، معتبرين أن القرار حق للسلطات الفرنسية، وأن معارضيه من المهاجرين المسلمين هم كما يقول المثل العامي "شحادون ويتشرّطون"، أي يضيفون إلى التسوّل شروطاً على اليد الممدودة لمساعدتهم. وقد رأى عدد من أعضاء هذا التيار أن الحرية والليبرالية في الغرب هي التي منحت المهاجرين حق اللجوء والتنعم بالحرية والرفاه.

لذلك كله يمكن القول أن الحملة المضادة قد أخذت سياقاً آخر لا يتصل فقط بمسألة الحجاب، بل تتجاوزها إلى قراءة سطحية لظاهرة تشكل الجاليات العربية والمسلمة في الغرب، والهجرة واللجوء عموماً، تقوم على فلسفة الصدفة أو المنحة من إنسان رحيم عطوف على مسكين لا يجد الملاذ أو المأوى، الأمر الذي يستدعي وقفة قد تطول لتوضيح المسألة بحيثياتها المختلفة.

بداية لا بد من القول إن قوانين الهجرة واللجوء لا تدخل في صلب مسألة الحرية والليبرالية التي تعني الداخل في كل بلد، وإنما هي قوانين تصاغ والعين مصوبة على حاجات الاقتصاد والمصلحة الوطنية العليا،

بعيداً عن مقولات الحرية والانسانية، وإن بدا أن تلك الأسس حاضرة على نحو ما لأغراض الصورة الخارجية. والحال أنه حين تتحول تلك القوانين إلى عبء على المصالح الوطنية، فإن تغييرها يغدو متوقعاً وربما حتمياً، سيما وهي جزء من أدوات اللعبة السياسية والمنافسة الانتخابية بين الأحزاب.

لقد صيغت تلك القوانين ضمن بوصلة المصالح الوطنية وحاجات الاقتصاد المدمر بعد الحرب العالمية الثانية، وبعض الهجرة كان نتيجة التجنيد في جيوش الاستعمار الغربي.وحين تغدو خلاف ذلك سيصار إلى تغييرها، وهو أمر قد يحدث خلال المرحلة المقبلة كما تقول المؤشرات، حيث بدأت بعض الدول مسلسل التغيير أو إعادة النظر، على تفاوت بينها تبعاً لتقدير الموقف أو المخاطر في مقابل الحاجة والمصلحة. والخلاصة أنها موازنة بين المصالح والمفاسد، فإذا غلبت المفاسد على المصالح سيصار إلى تغيير تلك القوانين على نحو لا يلغي مبدأ الهجرة واللجوء، بل يجعل المصالح المترتبة عليه هي الأقوى.

والخلاصة أنه ليس في قاموس الدول الكبرى حنان مجاني على أحد، بدليل ممارسات تلك الدول المعروفة في الخارج، والتي لا تنم عن ديمقراطية ولا إنسانية بقدر ما تؤكد الأنانية المفرطة أو "الإمبريالية" حسب التعبير الشائع.

قبل أن نتحدث عن فوائد الهجرة بالنسبة للدول الغربية، دعونا نتحدث عن مسؤوليات تلك الدول عما آلت إليه أوضاع الدول المصدرة للهجرة من بؤس. وهنا تحضر سنوات الاستعمار الطويلة وما

تخللها من نهب للثروات، تليها بعد ذلك سنوات الاستقلال الكاذب حيث الدكتاتوريات المدعومة من الغرب، والتي فرضت لتحرس معادلة الاستعمار القائمة على إبقاء الدول المستعمرة سوقاً للاستهلاك ومصدراً للمواد الخام الرخيصة، والعمل بكل الوسائع لمنع أية نهضة حقيقية تضع ثروة البلاد في خدمة أبنائها، بل وابتزاز أجزاء كبيرة منها بصفقات التسلح التي لا لزوم لها على الإطلاق.

حصل ذلك مع الدول الأفريقية وعدد من الدول الآسيوية، ومنها العربية والإسلامية، الأمر الذي جعل حلم الهجرة يداعب خيال معظم الشبان في تلك الدول، إثر تكريس مصطلح العالم الأول في مقابل العالم الثالث، وأحياناً النامي، بقصد المجاملة!!

لنعد إلى فلسفة الهجرة وفوائدها بالنسبة للدول المستقطبة والمستضيفة للاجئين والمهاجرين، ونقرأ الأسس التي تقوم عليها.

يقوم الشق الأول من فلسفة الهجرة على توفير الأيدي العاملة الرخيصة، ولا سيما في الأعمال القاسية أو المتدنية، وقد كان ذلك هو أساس الفلسفة الأولى خلال النصف الأول من القرن الحالي وبدايات النصف الثاني. مع أن الحاجة إلى تلك الأيدي لم تتراجع كثيراً، بل ربما تصاعدت خلال العقد الماضي بعد اتضاح ميل المجتمع الغربي نحو الشيخوخة تبعاً لتراجع نسب المواليد.

أما الشق الثاني من فلسفة الهجرة فيقوم على نقل النموذج الغربي من خلال النخب التي تتعلم أو تستقطب في الغرب، أكانت عادية أم معارضة. ولعل نظرة متفحصة على النخب الفاعلة في الدول

والحكومات في العالم الثالث، لا بد أن تشير إلى غلبة الثقافة الأنجلوساكسونية عليهم، الأمر الذي ينسحب على عدد لا يحصى من النخب الحاكمة في الدول العربية والأفريقية، بل إن كثيراً منهم يحملون جوازات سفر بريطانية وأمريكية وكندية. فيما تحضر الفرنسية على نحو أوضح في الحالة الأفريقية.

إنها صناعة الاستعمار الثقافي في أوضح برامجها، وقد رأينا آلاف الطلبة في بريطانيا على سبيل المثال يكتبون رسائل الماجستير والدكتوراه لا يتطرق أحد منهم إلى شيء يخص البلد الذي يدرس فيه، بقدر ما يكتبون عن بلادهم، ليقدموا معلومات عنها إلى السادة البيض بعد أن يدفعوا ثمن الدراسة مقابل شهادة لا تكلف مصدريها الكثير من الجهد، بقدر ما تفيدهم اقتصادياً من خلال الرسوم ومصاريف الإقامة الباهظة.

هناك شق مهم في فلسفة الهجرة يتصل باستقطاب الكفاءات، وهنا لا حاجة إلى استحضار كشوف تلك الكفاءات المهاجرة من الدول العربية في أدق المجالات وأهمها إلى الولايات المتحدة وأوروبا، فبيانات المؤسسات التابعة للجامعة العربية وعدد من مراكز الدراسات تكفي لكشف حجم النزيف الذي تتعرض له بلادنا والعالم الثالث عموماً على صعيد الكفاءات البشرية المميزة.

لا يغيب البعد الاستثماري الاقتصادي عن فلسفة الهجرة واللجوء، فسياسات المجتمع المفتوح هي التي استقطبت مليارات العالم الثالث المتبقية مما بعد النهب، وجعلتها رهن البنوك الأجنبية، والاستثمار في

البلاد المستقطبة للمهاجرين، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأوروبا عموماً.

ثمة بُعد مهم قامت عليه فلسفة اللجوء في الغرب خلال العقود الماضية، ويتمثل ذلك البعد في رسوخ القناعة بقدرة ماكينة الثقافة الغربية على طحن أي قادم من العالم الآخر وصهره في البوتقة الجديدة بحيث يغدو جزءاً منها وليس نشازاً أو خارجاً عنها.

والحال أن ذلك صحيح إلى حد كبير، فقد ثبت خلال العقود الماضية أن الجيل الثاني من المهاجرين كان يفقد هويته الأصلية بكل سهولة، بل إن جزءاً من الجيل الأول كان يفعل ذلك أيضاً. ولم يكن المهاجرون العرب والمسلمون خارج هذا السياق، فقد كان بعضهم أو معظم أبنائهم يذوبون في المجتمعات الغربية على نحو كامل، ومن ذهب إلى تلك البلاد لا بد أن يسمع حكايات لا تحصى تؤكد ما أشير إليه.

من هنا تبدأ قصة الحجاب في فرنسا، كما تبدأ ملامح إعادة النظر في سياسات الهجرة واللجوء. فقد حملت السنوات الماضية معطيات جديدة تتصل بالمهاجرين المسلمين على وجه الخصوص، والعرب منهم على نحو أكثر تحديداً.

لقد حملت ردة الفعل الأمريكية على هجمات الحادي عشر من أيلول معالم تقول إنها حرب على الإسلام والمسلمين. وقد تزامن ذلك مع ثورة الفضائيات التي صاغت وعياً جماعياً لجمهور العرب والمسلمين في الخارج لا يختلف عنه في الداخل، سيما حيال القضايا الأساسية وعلى رأسها قضية فلسطين وقضية العراق، فضلاً عن دعاة الإسلام في

الفضائيات الذي كان لهم دور بارز في إعادة الهوية الإسلامية إلى أبناء الجاليات في الغرب، إضافة إلى مسألة اللغة التي ساعدت الفضائيات في الحفاظ عليها بعد أن كان الجيل الثاني من المهاجرين يفقدها تماماً في المرحلة السابقة.

كان ذلك كله بالطبع، استمراراً للصحوة الإسلامية التي بدأت مع الثمانينات وانتشرت في العالم العربي والإسلامي وامتدت إلى أوساط الجاليات في الغرب، لكن تحولات السنوات الأخيرة كانت مميزة إلى حد كبير.

من هنا بدأت مسألة إعادة النظر في سياسات اللجوء، وقبل ذلك التضييق على أدوات التعبير عن الهوية في حياة العرب والمسلمين، فقد ظهر واضحاً أن ذوبان العرب والمسلمين في دول اللجوء ليس وارداً، وإن كان ثمة نوع من الاندماج الايجابي، أي التعامل مع المجتمع بكل الأشكال مع الاحتفاظ بالهوية.

لقد جاء توقيت القرار بعد سنوات من الجدل حوله في هذه المرحلة ليؤكد الإدراك الجدي لصعوبة ذوبان المسلمين في المجتمع الجديد، ما يعني ضرورة ايجاد وسائل لدفع عملية "الإذابة" قدماً إلى الأمام. ولا شك أن تجارب عربية في مطاردة الحالة الإسلامية مثل تونس قد أقنعت الفرنسيين أن ذلك يبقى ممكناً، من دون أن يلحظ المعنيون مفاجأة تونس الجديدة المتمثلة في انتشار الحجاب على نحو واضح بعد سنوات من انحساره لذات الأسباب التي دفعته إلى الانتشار في فرنسا ذاتها.

إن معالم السوء في القرار الفرنسي تتبدا في توقيته، وفي كونه سنة

سيئة ربما انتشرت في أوروبا تحت هواجس بقاء المسلمين كتلة قوية غير قابلة للذوبان تتمدد وتكبر مع الوقت. ناهيك عن الاستغلال الصهيوني له لا سيما في التحريض ضد العرب وضرب اسفين بين الدول العربية وفرنسا التي تدخل في إطار الأصدقاء قياساً مع العدائية الأمريكية ضد فلسطين والإسلام.

لذلك كله يمكن القول إن سياسات اللجوء ستزداد تشدداً خلال المرحلة المقبلة، كما أن أسس التعامل مع الظاهرة الإسلامية في أوساط المهاجرين ستختلف إذا لم يبادروا إلى مناهضة ذلك كله بالعمل السلمي ضمن القوانين المتاحة بوصفهم مواطنين لهم حقوقهم أياً كانت أصولهم.

خلاصة القول إن القصة في مبدأها ومنتهاها هي قصة مصالح وليس إنسانية وحرية وديمقراطية، وحين تنتهي المصالح أو تأخذ في التراجع مقابل ازدياد الأضرار، فإن المعادلة ستبدأ في التغير كما تقول مؤشرات كثيرة بدأت تظهر، وإن لم تؤد إلى انقلاب أو تغيير سريع لأن المصالح لا تزال كبيرة قياساً بالأضرار أو المفاسد.

الفصل السابع

تجارب إسلامية..
آراء ومواقف وتناقضات

الحزبية والمبادئ في سلوك الإسلاميين السياسي

يبدو أن للسياسة طقوسها التي تستعصي على القهر، فهي تفرّق بين الإخوة والأشقاء، وبين الآباء والأبناء، بل وبين البنات والأمهات أيضاً (قصة عائلة بوتو مثلاً)، وما من شك أن الفرقة بين أهل (الأيديولوجيا) الواحدة تظل أدنى مرتبة في الغرابة من كل ذلك، وإن رأى البعض من الإسلاميين أنها الأسوأ، على اعتبار أن رابطة العقيدة تتفوق على رابطة الدم، لأنه ينبغي لها أن تكون كذلك على الأقل.

في لعبة الأحزاب والجماعات الإسلامية والصراع فيما بينها، ثمة ما يستحق الرثاء، حتى لو كان فهمه ميسوراً، انطلاقاً من إدراك طقوس السياسة التي أشرنا إليها. وسنأخذ في هذا السياق بعض الأمثلة.

قصة العلاقة بين الشيخ محفوظ النحناح رحمه الله في الجزائر والجبهة الإسلامية للإنقاذ هي المثال الأول على تغييب المبادئ لحساب "الحزبية"، بل والصراع الشخصي أحياناً.

لم يستوعب الشيخ محفوظ النحناح تلك الثورة التي قادها عباس مدني في الساحة الجزائرية إثر اهتباله فرصة التعددية التي أقرها النظام الجزائري وتأسيسه للجبهة الإسلامية للإنقاذ مع الشيخ علي بلحاج. فهو رأى أنه هو الأحق بالقيادة التي حققها مدني في الشارع الجزائري،

فهو يعتبر نفسه الأولى بقيادة المشروع الإسلامي في الجزائر، بوصفه قائد الجماعة المنظمة الأولى وذات التاريخ في البلاد.

كان على الشيخ محفوظ أن يدرك أن (مدني) كان يقطف ثمار مبادرته الجريئة، فيما يدفع هو ثمن تلكئه، لأن قطار التاريخ لا ينتظر أحداً، وعظمة القيادة تكمن في الإمساك باللحظة التاريخية وعدم التردد في استثمارها. ولنتخيل، على سبيل المثال، مسار الأحداث لو استجاب الإمام الخميني لإجماع من حوله بعدم ركوب الطائرة والتوجه إلى طهران؟! صحيح أن المسار قد تغير لاحقاً، لكن ذلك لا يغير من صوابية المبادرة الأولى.

لم يتجاهل محفوظ النحناح منظومة القيم الإسلامية التي تقتضي الوقوف إلى جانب الفوز الكبير الذي تحقق للإنقاذ في الانتخابات بوصفه انتصاراً للفكرة والمشروع الإسلامي فحسب، بل تجاوز ذلك نحو التحالف بصورة سافرة مع معظم خطوات استهداف جبهة الإنقاذ، في قصة باتت معروفة للجميع ولا حاجة لتكرار فصولها هنا.

المثال الآخر، وإن بدا أقل حدةمن قصة الشيخ محفوظ، يتمثل في تجربة (الجماعة الإسلامية) في مصر، فبعد عقود من انتقاد الجماعة لحركة الإخوان المسلمين واتهامها بالارتماء في أحضان السلطة والتخلي عن الجهاد في سبيل الله والرضا بالفتات من خلال البرلمان الذي يشرّع للحكم بغير ما أنزل الله، أو العمل في النقابات . . إلى غير ذلك من التهم. ها هي دورة الأحداث تعيد الجماعة إلى ذات ما كانت قد أخذته على الإخوان. فقد أقر قادتها وزعماؤها بأن "العنف" أو "الجهاد" وفق

النسق الذي ساروا عليه لم يكن صواباً ولا مجدياً لأنه لا يصبّ في خدمة المشروع الإسلامي، كما لا يصبّ في مصلحة الدعاة ولا البلاد والعباد.

هذا التحول في تفكير الجماعة لم يفرز أي كلام إيجابي في حق من كانوا يشتمون لتبنيهم أفكاراً، هاهي التجربة تثبت صحتها، أقله في عناوينها العامة، بل إن أي سؤال حول التحوّل المذكور وما إذا كان يعني العودة إلى نهج (الإخوان)، يواجه بإجابات لا تقول سوى أن أحداً لا يريد الاعتراف بخطئه، أو الاعتراف للآخر بفكرة صائبة على الأقل.

لم يكن مطلوباً من (الجماعة) أن تندمج في الإخوان، ولكن ألا يستحق الأمر كلمة حق ولو على استحياء، أو توقف اللمز على الأقل، مع أن التقصير من طرف الإخوان وارد أيضاً. فقد حدث أن فضّل الإخوان في إحدى دورات انتخابات المحامين المصريين مرشحاً من خارج الدائرة على مرشح قريب من "الجماعة، في موقف حزبي يصعب تبريره. هذا وربما ذهبت ردة فعل أخرى إلى لوم الإخوان المسلمين لعدم تماهيهم مع الدولة كما يجب؟

قصة (الإخوان) السودانيين مع (الترابي) شاهد آخر على الروح الحزبية، حيث انتصروا للعسكر في مواجهة الرجل على رغم إدراكهم أنه صاحب الرأي المفضل إسلامياً في الصراع الذي دار. والحال أنهم كانوا يثأرون منه لأنه انشق عنهم وحاز ثقة معظم كوادر الحركة، ولم يترك لهم سوى حفنة قليلة.

المثال الأخير يتصل بمجموعة أو مجموعات تزعم نبذ الحزبية، بل وتهاجم الأحزاب والجماعات الإسلامية بلا هوادة بدعوى "بدعيتها" وعدم جوازها، وتفريقها لجماعة المسلمين، بيد أن تجاوز هذه "الخطبة التقليدية" الموجهة لاستهداف الإسلاميين الحركيين والتنديد ببضاعتهم، تكشف قدراً من الحزبية يتفوق على ما لدى الآخرين، إلى جانب تقديس لكلام الشيخ، يفوق بكثير موقع الاتباع المرتبطين ببيعة مع أمير وضمن جماعة. ويتضح ذلك أكثر حين تقرأ بعناية المواقف ذات الصبغة السياسية لدى هؤلاء، والتي غالباً ما تطّوع النصوص للوصول إلى فتوى تناقض الجماعة أو الجماعات المنافسة لا أكثر ولا أقل.

ليس ثمة حل جذري لهذه الظاهرة، ولا فائدة من المطالبة بإعمال مبدأ الأخوة بكل مضامينه الحقيقية، ولكن ألا تستحق المسألة شيئاً من التأمل، بحيث تفضي إلى ما يشبه ميثاق "عدم الاعتداء" بين التجمعات الإسلامية بما في ذلك اللفظي منه، لأن ذلك ابتداءً يخالف قيم الإسلام التي تحض على التعاون على البر والتقوى، ولأن الأحداث قد تثبت خطأ تصور يتبناه هذا الفريق أو ذاك، بسبب التحولات المتوالية في حركة الحياة والمجتمعات، والأهم من ذلك كله هو شمول معادلة الاستهداف من قبل الآخر لكل هذه التجمعات، وإن جرى ترتيب مسلسل الاستهداف بحيث لا يتحرك ضد الجميع في ذات التوقيت.

(الإخوان) و(الجماعة)
في مصر... المصير الواحد

يرى البعض أن ثمة رؤية سياسية تقف خلف تصعيد سياسة الاستهداف بحق جماعة الإخوان المسلمين في مصر، في مقابل الاحتفاء بمبادرة وقف العنف من قبل الجماعة الإسلامية، وما ينبني عليه من خطوات انفراج في التعامل مع الجماعة وسجنائها وإن بقيت محدودة حتى الآن.

لدى التدقيق في عناصر المشهد السياسي في الساحة المصرية، والساحات الأخرى المشابهة، سنكتشف أن هذا الرأي لا يبدو مقنعاً لجملة من الأسباب، أولها أن أزمة النظام العربي الرسمي بكل ألوانه لم تكن يوماً مع توجه معين أو جماعة بعينها، بقدر ما كانت مع المعارضة السياسية القوية التي تقف في وجه السياسات الرسمية على الصعيدين المحلي والخارجي. بل يمكن القول إن ثمة مشكلة مع النظام إزاء أي حزب واسع الانتشار وقوي شعبياً حتى لو كان مؤيداً لسياسات النظام ولكن ليس حزبه.

ضمن هذه الرؤية يمكن القول إن استهداف الإخوان لم يأت لاعتبارات تخص الجماعة وفكرها وبرنامجها، بقدر ما جاء في وقت ظهرت فيه كقوة معارضة متماسكة ذات شعبية واسعة قياساً بالقوى الأخرى.

ثم إن بروز الجماعة بنشاطات قوية في النقابات وفعاليات المناصرة للشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، وما ينطوي عليه ذلك من احراج للموقف الرسمي وزيادة للمساحة التي تتمدد فيها. كل ذلك دفع الدولة إلى رفع وتيرة التصدي لها من خلال تكرار وجبات الاعتقال على نحو فاق بكثير ما كان عليه الحال خلال السنوات الماضية. فالقانون الحاكم هو ازدياد الضغوط على الإخوان كلما ازدادت شعبيتهم واعتدالهم.

لو انسحب واقع الجماعة السياسي القائم على أية جماعة أخرى، لما اختلف الأمر، حتى لو كان حزباً مرخصاً، وقصة حزب العمل شاهد على ذلك، فقوة الدولة الأمنية قادرة على مطاردة أي تجمع والتلاعب بصفوفه وأوضاعه الداخلية، وتفجير الأزمات المتوالية في طريقه وصولاً إلى تحجيمه أو حتى شطبه من المعادلة السياسية.

في دول عربية أخرى تمكن النظام فيها من ضرب الإسلاميين وتحجيمهم عندما كانوا قوة المعارضة الرئيسة، غير انه لم يتوقف عند ذلك، اذ ما لبث أن استدار نحو من تحالفوا معه ضدهم عندما تحولوا بدورهم إلى قوة معارضة وبدأوا ينتقدون عسكرة المجتمع وتقييد حرياته. هذه المعادلة التي حكمت العلاقة مع الإخوان هي ذاتها التي ستحكم العلاقة مع الجماعة في طورها الجديد إذا عادت إلى نشاطها وغدت قوة يحسب لها حساب في لعبة المعارضة السياسية تجاه القضايا المحلية والخارجية.

في المرحلة الماضية كان ثمة تركيز واضح على نزع المخالب العسكرية

للجماعة بعدما تأكد أن الانتصار الأمني لم يحل دون مفاجآت غير سارة لها كلفتها الباهظة كما كان الحال مع (حادثة الأقصر) التي أثرت على السياحة وبالتالي الاقتصاد، على رغم أن منفذيها لم يكونوا سوى بضعة شبان ليس إلا. ثم إن تطور أدوات الإرهاب الرخيص كما تأكد خلال السنوات الأخيرة الى جانب زيادة القناعة باستهداف مصالح أمريكية وإسرائيلية .. كل ذلك يجعل استبعاد العنف من برنامج الجماعة اكثر إلحاحاً .

ثمة ما هو أكثر من ذلك، إذ أن لدى الجماعة الإسلامية ما يجعل احتمال استهدافها في حال بلغت قوة الإخوان في الشارع أو قريباً منها كبيراً. فالإخوان وإن اقتربوا في برنامجهم من برنامج الجماعة الجديد كما طرحته الكتب الأربعة، إلا أنهم يبقون أقل تشدداً وأكثر اندماجاً مع المجتمع المصري الأقرب إلى لغة الانتفاح، وإن تفاوت الأمر بين محافظات وأخرى. والحال أن قدرة الدولة على التعايش معهم ستكون أكثر من قدرتها على التعايش مع خطاب متشدد، دون ان يغيب ذلك معادلة الاستهداف . فمن يضيق ذرعاً بداعية مثل عمرو خالد، سيكون أكثر تشدداً بكثير مع آخرين سواه ممن يميلون إلى لغة التشدد في أكثر الأمور.

ثم إن معادلة ضرب الإخوان بالجماعة ليست عملية إلى حد كبير، نظراً لتركز نشاطاتهما في مناطق مختلفة إلى حد ما، فكيف إذا باتت العلاقة بينهما أكثر ايجابية بعد المراجعات التي أزالت الكثير من الفواصل بين الطرفين، وجعلت هدفهما هو أسلمة المجتمع وإعادة

الاعتبار لمرجعية الدين في كل شؤونه.

المصير إذاً يبدو واحداً، وإن اختلف التوقيت، ولذلك فإن الرد على ذلك لن يكون إلا بذات السياسة الإخوانية التي أقرها قادة الجماعة الإسلامية في مراجعاتهم، ألا وهي "احتمال الأذى" ومواصلة العمل على إعادة الاعتبار لمرجعية الإسلام في الدولة والمجتمع. وفي كل الأحوال، فإنه "أذى" يعزز مصداقية الفكرة ورجالها أكثر مما يسيء إليهم أو يحجم دورهم، وستبقى هذه المعادلة حاكمة إلى أن تحدث تغييرات دولية وإقليمية قادرة على قبول التعايش مع فكرة إعادة الاعتبار لمرجعية الشريعة في الدول العربية والإسلامية، كما كان عليه الحال طوال قرون بصرف النظر عن اسم الحاكم ومستوى الرضا على أدائه من قبل الناس.

شيعة وسنّة . .
الخميني، نصر الله أم (...)؟

في سياق جدلية الشيعة والسنّة التي غدت متداولة على خلفية المشهد العراقي، يبدو من المناسب الدخول على خطها، ليس من باب تكريس التناقض المفترض، بل على قاعدة البحث عن فضاءات للتسامح والتعاون لا بد منها، لأن الرابح من غيابها هو العدو، والعدو فقط، ذلك الذي لا يفرق في سياق الاستهداف بين هذا الطرف وذاك.

في تحرير المسألة لا بد من الإشارة ابتداءً إلى أن الغالبية الساحقة من أبناء الأمة الاسلامية طوال القرون وفي هذه الأيام أيضاً كانوا من السنّة بصرف النظر عن التفسيرات التي يسوقها الطرف الثاني لهذه الظاهرة بالرجوع إلى جدلية السلطان والقرآن.

في هذه الأيام يمكن القول إن غلبة الشيعة على السنّة عددياً في هذا البلد أو ذاك لا يغير من حقيقة أن أكثر من 90٪ من المسلمين هم من السنّة. ففي حين يتراوح تعداد الشيعة حول رقم قد يزيد قليلاً عن المئة مليون فإن تعداد السنّة يتجاوز رقم المليار ليصل حسب بعض التقديرات إلى أكثر من مليار ومئتي مليون.

على رغم هذا الواقع الذي يجعل السنّة هم الغالبية بين المسلمين، إلا أنه لم يسجل عليهم في غالب الأحيان، ربما باستثناءات محدودة، أنهم

أساؤوا إلى اخوانهم الشيعة، أما صوت التكفير والإقصاء، فقد كان طوال الوقت محدوداً جداً، وهو في الغالب متشدد مع طوائف لا حصر لها من السنّة أيضاً. وتبقى المواقف الرسمية في هذا البلد أو ذاك، تلك التي لا تعبّر عن الضمير الشعبي، بقدر تعبيرها عن مصالح السلطة وحساباتها، بدليل أن السنّة في إيران مثلاً مهمشون على نحو لا يقل سوءً عما يحدث مع الشيعة في بلاد "سنّية" إن جاز التعبير.

هذا الواقع، أعني الموقف الفكري، ينسحب على الشيعة على نحو ما، فإذا كان الصوت المعلن والغالب هو النظر إلى المسلمين بعيداً عن منطق التكفير، فإن مواصلة اجترار الموقف من الصحابة يبدو سائداً نسبياً، فضلاً عن لغة تكفير متوفرة، وإن على نحو محدود. ففي العراق مثلاً فتاوى شائعة تهدر دم من يتحول من الشيعة إلى مذهب السنّة، مع بقاء العراق وحساسياته المفرطة حالة خاصة ينبغي ترشيدها لا تعميمها.

طوال الوقت كان رموز كبار من السنّة والشيعة من أمثال الدكتور يوسف القرضاوي وقادة الإخوان المسلمين ومرشد الثورة الإسلامية في إيران آية الله الخامنئي والمرجع الشيعي الكبير السيد محمد حسين فضل الله يتحدثون في هذه القضية مركزين على ضرورة التسامح بين المسلمين، وبالطبع على خلفية المشهد العراقي وتناقضاته وإمكانيات نزوعه نحو المزيد من الحشد النفسي المذموم.

ما ينبغي قوله في ظل الحساسيات الجديدة المثارة هو أن موقف المسلمين السنّة، داخل وخارج العراق من الشيعة بعد الإحتلال لم يكن ذا صلة بأسئلة المذهبية وتفاصيلها، بل بالموقف من الاحتلال.

فعندما خرج الأمام الخميني رحمه الله بثورته العظيمة لم يتوقف المسلمون في العالم أجمع عند سؤال مذهب الرجل على رغم ما كان يروجه البعض عنه من كتب ومقالات تحمل الكثير من الطروحات والأفكار التي تؤذي أهل السنّة وتستفز مشاعرهم. وفي لبنان حصل أمر كهذا، فقد تحول السيد حسن نصر الله، وقبله الشهيد السيد عباس الموسوي بسبب مواقفهما الرائعة إلى رمزين كبيرين للمسلمين بلا استثناء من دون السؤال عن تفاصيل مواقفهما المذهبية.

كل ذلك يشكل تأكيداً على نزوع الأمة إلى التركيز على بوصلة المواقف للرموز والجماعات والتنظيمات والأقليات وليس تفاصيل المواقف المذهبية، بدليل الموقف من قادة الأكراد (السنّة)، ذلك الذي لا يختلف عن الموقف من شيعة العراق أو بعضهم بسبب نهج التعامل مع الاحتلال.

من حق الشيعة أن يقولوا إنهم اغلبية في العراق ما دامت الأرقام هي الحكم، وإذا صح ذلك فلهم حق الغالبية بالعدل وابتعاداً عن الطائفية السياسية. غير أن ذلك لن يغير في الموقف ممن يتعامل مع الاحتلال ولا ينسجم مع البوصلة النفسية والروحية لجموع الأمة التي تراه احتلالاً يهددها في هويتها ووجودها من دون النظر إلى تفاصيل خلافاتها ومشاكلها الداخلية، سياسياً ومذهبياً.

حين ينحاز الشيعة ومثلهم الأكراد وأية قوة سياسية أو عرقية مسلمة إلى بوصلة الأمة، كما هو متوقع منهم، وكما حاصل لدى بعضهم، ممن يتحدون الاحتلال ومخططاته لاستهداف العراق وما تبقى من الأمة،

فإنهم لن يجدوا من اخوانهم وأمتهم إلا كل محبة وتقدير، مع إقرار بحقهم في أن يأخذوا وفق مبادئ التعددية والشورية والعدل ما يمنحه لهم الواقع القائم.

والخلاصة هي أن العقل الجمعي للأمة لا ينحاز لأسئلة المذهبية والفئوية حين يكون الصراع موجهاً ضد الخارج المعادي، بل ينحاز للمواقف القوية والمبدئية، حتى من أناس يرفض كثيراً من ممارساتهم السياسية وغير السياسية، فكيف حين يكونون مؤمنين موحدين؟

إيران وثورة الخميني الحفيد !!

ما أن حط غراب الإحتلال الأمريكي على أرض الرافدين حتى جاء حفيد مؤسس الجمهورية الاسلامية الإيرانية طالباً اللجوء، فيما يتوقع أن يحظى خلال المرحلة المقبلة بالكثير من التشجيع من لدن الدوائر الأمريكية والبريطانية، ليس لاستخدامه ضد الأعداء المحافظين في إيران فحسب، بل بوصفه صاحب نظرية جديدة تضع رجال الدين بعيداً عن السياسة وترى في النموذج الأمريكي مثالاً يحتذى في الحرية والعلمانية والديمقراطية.

هدية من السماء نزلت على رأس اليمين الأمريكي، وكل المتربصين بالظاهرة الإسلامية، في مفاجأة لم تكن متوقعة، لأن المعلومات عن حسين الخميني لم تكن متاحة نظراً لغياب الرجل عن الساحة لسنوات طوال. والحال أن الخميني الحفيد لم يغيّر قناعاته مؤخراً، فقد طرح بعضها منذ أيام جده، بدليل تأييده لبني صدر. وقد حاول الجهر بها مراراً، غير أن جده لم يشأ الإساءة إليه وهو نجل أغلى أبنائه (مصطفى) فطلب إليه اعتزال العمل العام والذهاب إلى (قم) للدراسة والتبحر في علوم الدين. وبالطبع لم يتخيل الجد أن يؤدي ذلك إلى مزيد من اقتناع الحفيد العزيز بأفكاره العلمانية الرافضة لمبدأ ولاية الفقيه، بل والأقرب في بضاعتها الفكرية إلى العلمانية الغربية، والأسوأ

من ذلك الانحياز السياسي لأمريكا ودعوتها لاحتلال إيران.

حسين الخميني إذاً أصبح ثائراً على جده وثورته الإسلامية بمواقف مناقضة تماماً. ولعل سوء الطالع قد تمثل في تلاقي أوساط الحداثة في المجتمع الايراني في هذه المرحلة مع طروحات الخميني الحفيد.

هذا التحول في جزء لا بأس منه في المزاج الشعبي الايراني لم يأت صدفة ولا بسرعة البرق، وإنما جاء نتاجاً لتراكمات طويلة من ممارسات رجال الدين في الحكم ووقوعهم في كثير مما وقع فيه سواهم من فساد ودكتاتورية، وبذلك خسر كثير منهم هيبتهم كعلماء ومراجع، فيما لم يربحوا الكثير من الرضا في أوساط الجماهير كسادة وحكام.

من المؤكد أن أزمة إيران أكثر تعقيداً من أن يجري تلخيصها في تشدد المحافظين، ذلك أن البعد الخارجي كان ولايزال حاضراً بقوة ممثلاً في مسلسل استهداف الجمهورية الإسلامية بدأ منذ يومها الأول ولم ينته فصولاً إلى الآن، ولا يتوقع له أن ينتهي قبل أن يأتي على الأساس الإسلامي لنظامها، فيما يبدو أن إستقراراً أمريكياً في العراق قد يبشر - في حال حدوثه لا سمح الله- بواحد من أهم تلك الفصول صعوبة منذ انطلاق الثورة وحتى الآن، لكنه استقرار مستبعد كما تقول المؤشرات المتاحة.

لا شك أن ابتعاد رجال الدين عن لعبة السياسة المباشرة واكتفائهم بالحفاظ على أسس الثورة وقيمها كان هو الخيار الأفضل. وإذا كان ذلك لم يحدث في السابق فإن موعده لم يفت بعد، وبالإمكان تدارك الأمر على غير الأسس التي يتحدث عنها حسين الخميني. ذلك أن

أساس برنامج الحكم في إيران يبدو جيداً لانطلاقة معقولة تحافظ على الثورة ولا تصطدم بالديمقراطية والتعددية الحقيقية إذا تخلص المحافظون من عقلية الاستئثار بالسلطة واكتفوا بحراسة الأسس الرئيسية للدولة وبنيانها ومرجعيتها الاسلامية واتجاهها المعادي للدولة العبرية التي وصفها الإمام الخميني بالسرطان وكرر ذلك خليفته الإمام الخامنئي.

تهديدات حسين الخميني للنظام الإيراني بمصير كمصير صدام إذا لم يجر استفتاء للناس على وجوده لا تبدو ذات وزن، فالدولة الايرانية لازالت قوية وقادرة على مواجهة خصوم الداخل والخارج أقله في المدى القريب، بيد أن ذلك لا يعني الركون إلى هذه السطوة لأن قوة الجماهير هي الأهم، سيما حين نتحدث عن برنامج ايديولوجي لا قيمة له من دون انحياز الجماهير إليه.

ربما كانت مسألة ولاية الفقيه محل خلاف، لكن مرجعية الاسلام للدولة والمجتمع هي أكبر من أن يجري شطبها لمجرد بقاء "الإمام المعصوم" في غيبته، فالدين موجود ومكتمل بنص القرآن الكريم، أكان الإمام موجوداً أم غائباً، مع العلم أن هذه القضية قد غدت موضع نقد محدود في الوسط الشيعي (كتابات أحمد الكاتب مثالاً)، فيما هي غير مقبولة من الغالبية الساحقة من المسلمين وإن كان لكثير منهم قناعة بقدوم (مهدي) آخر، مع فارق أنهم لم يوقفوا حركة الدين على مجيئه.

ما نريد قوله هو أن قادة إيران وعلى رأسهم المرشد يملكون من القوة ما يكفي لمنح الثورة بعداً جديداً بانفتاح وتعددية حقيقية واستعادة لدور الجماهير الفقيرة المليونية من أجل الحفاظ على أسس الدين ووجوده

كمرجعية للدولة والمجتمع، أما استمرار النهج القائم فلا ينطوي على مخاطر انفضاض الناس من حولهم فقط، بل من حول الدين نفسه أيضاً، وهذا ما تتبدى ملامحه لدى بعض الأوساط في ايران، الأمر الذي ساهم في تشجيع حسين الخميني على تحركه الغريب والمتخاذل المشار إليه.

(حزب التحرير) بعد وفاة "أميره الثاني".. المراجعة المطلوبة

يوم الثلاثاء (2003/4/29) توفي الشيخ عبدالقديم زلوم "الأمير الثاني" لحزب التحرير الإسلامي، بعد مؤسسه الشيخ تقي الدين النبهاني. وفيما لم يذكر الحزب أين توفي الرجل، فقد كان معلوماً أنه كان يعيش في بيروت طوال العقود الثلاثة الماضية.

كان لافتاً أن أياً من وكالات الأنباء لم تلتفت إلى وفاة الرجل على رغم وجود الحزب ونشاطه في عدد من الدول العربية والإسلامية، ولا نظلم الرجل ولا حزبه إذا قلنا إن ذلك لم يكن فقط بسبب منع الحزب من التداول وربما استهدافه أيضاً، بل لأن تأثير الحزب في الحياة السياسية قد بات هامشياً إلى حد كبير، مع استثناء محدود في هذا البلد أو ذاك، كما حصل خلال الأعوام الأخيرة في بعض دول آسيا الوسطى.

ببساطة يمكن القول إن حزب التحرير قد بدا خلال العقود الثلاثة الأخيرة حزباً حالماً إلى حد كبير، ذلك أن قصة "النصرة" والانقلاب كسبيل للوصول إلى السلطة وإقامة الخلافة الراشدة لم تعد منطقية في ظل الدولة المركزية الأمنية والثورة التكنولوجية التي شطبت مبدأ السرية على نحو شبه كامل، فضلاً عن الظروف الإقليمية والدولية المناهضة لهكذا انقلاب، سواءً قبل حدوثه أم بعد ذلك في حال تجاوز

حدوده نحو حلم الخلافة المنشودة، بل ربما قبل ذلك بكثير. أما الخلل الآخر فيتمثل في الاعتماد على العسكر في إقامة الدولة الإسلامية، الأمر الذي يتناقض من حيث التعريف مع النهج الإسلامي في الحكم، اللهم إلا إذا كان باستطاعة قادة حزب التحرير أن يتصوروا حكماً يأتي به العسكر ثم يقدمونه لهم على طبقة من فضة؟

والحال أننا لا نتجاوز الحقيقة، إذا قلنا إنه لو بقي الحزب مئة عام أخرى لما أقام الخلافة بهذه الوسيلة، من دون أن ينفي ذلك أن إصرار الحزب على المصطلح قد ترك شيئاً من الأثر في الوعي الإسلامي المعاصر الأمر الذي دأب عناصر الحزب على ترديده كلما سئلوا عما فعله الحزب منذ تأسيسه. وبالمناسبة لا حاجة إلى تذكير حزب التحرير بموضوعيته التي حاول مهاجمة الإخوان المسلمين من خلالها في المرحلة الأولى لتأسيسه وهي أن الحزب الذي يمضي عليه 25 عاماً ولا يقيم الدولة الإسلامية عليه إن يحل نفسه ويعلن فشله.

خارج سياق حفنة من المحاولات الانقلابية الفاشلة هنا وهناك، ومعها بعض التنظيرات حول السياسة الشرعية، لم يقدم الحزب للمعادلة السياسية الإسلامية مساهمة تذكر، فهو رفض الدخول في لعبة الحراك السياسي الداخلي خارج سياق البيان التقليدي المستند إلى ثنائية بائدة تقول بحشر الصراع الكوني بين الولايات المتحدة وبريطانيا، وإن لوحظ قدر من التراجع في هذه النظرية في السنوات الأخيرة، بل إن مجمل الأدبيات السياسية للحزب قد مالت إلى تبسيط التناقضات الدولية والعربية وحتى المحلية على نحو يعطّل العقل ويقلل من فاعليته

في التحليل والوصول إلى النتائج الواقعية، وهو ما أكدته مجموعة كانت قد انشقت عن قيادة الحزب حين أشارت إلى خطأ معظم التحليلات السياسية للحزب.

في الميادين الأخرى التي شكلت بنيان الصحوة الإسلامية، ونعني مظاهر التدين في المجتمع، لم تكن للحزب مساهمة معقولة، فقد ذهبت أدبياته إلى التقليل من شأن مجمل النشاطات الإسلامية باعتبارها نوعاً من "الترقيع" الذي يعطّل مسيرة الأمة في العمل على ما يكفل عزها ممثلاً في عودة الخليفة. ولنتخيّل حال الأمة لو أخذت بهذه النظرية وكفت عن بناء المساجد والمؤسسات الدعوية والخيرية والاجتماعية بانتظار قيام الخليفة بهذه المهمة، فضلاً عن مدى تأثير ذلك أصلاً على فرصة الحزب في الحصول على أتباع بغياب الصحوة الإسلامية!!

ثمة درجة عالية من التبسيط والتجريدية في تناول حزب التحرير لموضوع "الخليفة" وذلك بتجريده من المحتوى والظروف المحيطة به وموازين القوى والمعادلات الأخرى المختلفة. فحزب التحرير لا يسأل نفسه مثلاً أن مجرد وجود خليفة للمسلمين لا يحل المشاكل ولا يكسب بالضرورة الحروب. وقد نسوا إن بغداد اجتاحها المغول بوجود خليفة وهذا كان الحال في الغزوة الصليبية . . وما حدث من مظاهر انحطاط وتخلف لقرون سمحا بنجاح الغزوة الاستعمارية الغربية لدار الإسلام؛ فموضوع الخليفة ووحدة الأمة وما يجب أن يتوفر من شروط يجب أن تناقش بعمق بعيداً عن هذه التبسيطية المخلة.

ربما كان من الإنصاف القول إن مؤسس الحزب الشيخ تقي الدين

النبهاني كان رجلاً مميزاً، وقد اجتهد في صوغ برنامج الحزب وأدبياته في ضوء ما كان سائداً خلال الخمسينات، حيث الانقلابات المتوالية من خلال العسكر، ما يجعل بالإمكان القول إنه لو طال العمر به لربما بادر إلى تغيير البرنامج.

من منطلق الاحترام والتقدير لكل العاملين للإسلام، نقول إن حزب التحرير، لا سيما بعد وفاة أميره الثاني عليه رحمة الله، في حاجة ماسة إلى مراجعة برنامجه ورؤاه، وليس في ذلك عيب بل هو مطلوب بقوة، وقد فعلت ذلك حركات إسلامية كثيرة، منها فروع (جماعة الإخوان) في أقطار شتى، وكذلك الجماعة الإسلامية في مصر، بعد رحلة مريرة وكم لا يحصى من التضحيات، لعله أكبر من تضحيات حزب التحرير..

لا يعيب الحزب أن يفعل ذلك، لأن الاستمرار في الوضع الراهن لن يفضي إلى غير التراجع التدريجي وصولاً إلى حدود الموت لأن الحركات السياسية والاجتماعية لا تموت بالسكتة القلبية، بل بالهرم والشيخوخة وتصلب الشرايين وليس من الحكمة الرد على ذلك بالحديث عن فشل الأخرين في الوصول لأهدافهم، لأن أولئك، لا سيما بعد المراجعات التي اجترحوها، لم يحصروا عملهم في هدف واحد هو رأس السلطة، وإنما تحدثوا عن تقدم باتجاه استئناف الحياة الإسلامية. أما الحزب فكان يتحدث عن "انقلاب" واصفاً ما يفعله الآخرون، كما أشير سابقاً، بأنه محض ترقيع لا جدوى منه.

الأحزاب والبرامج ليست ديناً ولا نصوصاً مقدسة، وإنما هي

اجتهادات بشرية قد تصلح في زمان ولا تصلح في آخر، وليس ثمة عالم يمكنه اليوم صوغ برنامج لمعالجة مشاكل ما بعد قرن من الزمان، والحزب لم يقل يوماً، كما لم يقل سواه، إن وسيلة استئناف الحياة الإسلامية، توقيفية، بل هي اجتهادية، والاجتهاد يخضع لظروف الزمان والمكان.

لقد قدم حزب التحرير كماً كبيراً من التضحيات في سبيل الفكرة التي تبناها، والوفاء لتلك التضحيات يقتضي إعادة النظر في المسيرة والبرنامج. ولعلنا هنا نشير إلى فكرة ربما كانت مناسبة تبعاً لإيمان الحزب بحيوية فكرة الخلافة الإسلامية، إذ لماذا لا يخرج الحزب إلى العلن بصيغة الدعوة إلى الوحدة الإسلامية، تماماً كما تفعل أحزاب قومية تدعو إلى الوحدة العربية، مع أن الدول العربية ليست نقية العرق بوجود نسبة لا بأس بها من المجموع من الأقليات غير العربية كالكردية والأمازيغية؟

في هذه الحال سيتمكن الحزب من تعزيز فكرته في الواقع، بدل تركها حلماً ليس له رموز معلنة تدافع عنه غير مداخلة على الهواء في قناة الجزيرة أو بيان يجهل الناس أشخاص من أصدروه. وبالطبع فنحن هنا لا نقدم فكرة محددة للتغيير أو المراجعة بقدر ما نؤكد على إمكانية الحديث عن مسار آخر ضمن ذات الفكرة المركزية للحزب وهي الخلافة.

الشيخ محمد شقرة
والسلفية والأشاعرة

في سياق درس اسبوعي لأحد المشايخ، قدم الرجل صديقاً له بوصفه "أحد إخواننا" القادمين من فلسطين، وذلك ليحدث التلاميذ عن دوره ومن يؤمنون بخطه "السلفي" في الساحة الفلسطينية، فكان أن تحدث الرجل عن الجهود التي يبذلونها لنشر العقيدة الصحيحة للوصول بالحالة الفلسطينية إلى مستوى الأهلية لتحقيق الانتصار، وخاطب الجالسين من جماعته واصفاً إياهم بأنهم هم من قصدهم الرسول صلى الله عليه وسلم عندما تحدث عن المعركة القادمة مع اليهود والتي سينطق فيها الشجر والحجر.

خلاصة موعظته هي أن النصر لن يأتي في فلسطين إلا على يده ويد جماعته لأنهم وحدهم أهل الحق وما سواهم الضلال. ولم ينس صاحبنا أن يعرّض بالمجاهدين في فلسطين من "حماس" والجهاد لأنهم ليسوا من أهل العقيدة الصحيحة، وبالتالي فهم غير مؤهلين للنصر.

لم أجد وأنا استمع للقصة سوى القول: سبحان الله، ألا يدرك ذلك المتعصب أن صلاح الدين كان أشعرياً صوفياً، ولم يكن حنبلياً، أو سلفياً بلغة أهل هذا الزمان، فكيف حقق الله على يديه واحداً من أهم انتصارات هذه الأمة؟!

تذكرت هذه القصة وأنا أقرأ بياناً للشيخ العالم (محمد شقرة) ، وهو أحد أهم رموز التيار السلفي في الأردن قبل أن يتمرد عليه أصحابه ويمارسوا بحقه أسوأ أنواع الهجاء .

في البيان/المقالة أنصف "الأشاعرة" كما لم يفعل من قبل. وهو الذي كان يقسو على الآخرين سابقاً، بيد أن انحيازه إلى الحق، وما شاهده من ممارسات البعض واستعلائهم على أهل الملة ممن يخالفونهم قد دفعه إلى مراجعة الأمر في موقف يذكر له في حياته وبعد مماته.

في البيان أو المقالة، يتذكر الشيخ شقرة عدداً من رموز المذهب الأشعري وما قدموه للأمة من انجازات مثل "إبن حجر والنووي وابن حزم والعز بن عبدالسلام وصلاح الدين الأيوبي ونور الدين زنكي وغيرهم من أرباب السيف والقلم الذين رفعوا منار الإسلام وهم مقيمون على أشعريتهم". ويذكر كيف صنع هؤلاء "أجيالاً وقروناً على عين ربهم"، معتبراً ذلك نتاج "الإخلاص والصدق" الذي تميزوا به.

لم نتحدث في هذا الأمر انحيازاً لمذهب على سواه، فنحن من قوم يعتقدون أن الخلاف في فروع العقيدة كالخلاف في الفقه يمكن للأمة أن تتعايش معه بسهولة، ما دام منحصراً في الفروع، وهو ما ينطبق على خلاف الأشاعرة والحنابلة والماتريدية في مسائل العقيدة.

لم نسمع أحداً من علماء الأمة في القديم يكفّر الأشاعرة، ولم يحدث ذلك إلا في العقود الأخيرة، وهو ما ينطبق على الآخرين. والحال أنه ما من شيء يضرب وحدة الأمة مثل هذه الحدية في الخلاف حول مسائل الفقه والعقائد، بوصفها المدخل الأوسع للتعصب الأعمى الذي يعد

أسوأ بكثير من التعصب السياسي أو القبلي، لأن الأول يدخل في صلب الدين وقضايا الأخرة ولا يحصر الخلاف في شأن الدنيا.

الشيخ ابن باز في حوار متأخر

مثلما وجد في الأزمنة الأولى من عهود الإسلام من يتعصبون لهذا المذهب أو ذاك على نحو أرعن، وجد في زماننا هذا من يتعصبون لهذا الشيخ أو ذاك على نحو لا يقل رعونة، غير أن الأسوأ من ذلك هو التعصب لقول ما لذلك الشيخ أو رأي قاله في زمن معين، من دون النظر إلى تحولات الرأي عنده في زمن آخر أو تبعاً لمعطيات جديدة.

والحال أن احداً من العلماء في الماضي لم يثبت على رأي واحد في المسائل المحدثة، بل غالباً ما كان يغيّر ويبدّل تبعاً لمعطيات أخرى ظهرت له أو أشار عليه بها آخرون ممن يثق بهم وبدينهم.

إن تغيّر ظروف الزمان والمكان والمعطيات الواقعية عموماً تفرض على العالم أن يغيّر ويبدل. أما الأهم فهو أن العمر والخبرة والتجربة غالباً ما تترك آثارها عليه، فما قاله وهو في العشرين قد يختلف عما قاله في الثلاثين أو الأربعين أو الستين.

في أحد اللقاءات الجامعة لتيار معروف في الساحة الإسلامية، ذهب أصحابه إلى أن من لم يكن على منهج الشيوخ الثلاثة (ابن باز، ابن عثيمين، الألباني) فليس سلفياً، وتبعاً لذلك فهو ليس من الفرقة الناجية، وإن لم يعلنوا هذا الجزء الأخير بشكل مباشر على الملأ.

واقع الحال هو أن الشيوخ الثلاثة لم يكونوا على رأي واحد في كثير من المسائل القديمة والمحدثة، لكن الربط بينهم على ذلك النحو كان

مقصوداً لاعتبارات معينة يعرفها "العارفون"!!

نتوقف هنا عند آراء لأحد العلماء الثلاثة المشار إليهم في آخر أيامه يختلف كثيراً عما يذهب إليه دعاة التمسك بتراثه. وقد نشرت الآراء المذكورة في مجلة جديدة صدرت في السعودية اسمها "الجسور" يشرف عليها الشيخ عوض بن محمد القرني، وهو نفسه الذي أجرى اللقاء ووزعه على شريط في السابق، ثم نشره في العدد السادس من المجلة.

فيما يتصل بالجماعات الإسلامية، دأب القوم إياهم على اعتبار أنفسهم الفرقة الناجية، فيما لا يتورع كبارهم عن النظر إلى الآخرين، سيما الجماعات الإسلامية، بوصفهم فرقاً ضالة، ولا شك أن في ذلك ما فيه من تعصب أعمى يفضي إلى منهج التكفير الذي يرفضونه، هم واتباعهم قولاً ويطبقونه عملاً.

في هذا السياق يقول الشيخ ابن باز رحمه الله: "إذا وجد إنسان أو جماعة تدعو إلى كتاب الله وسنة رسول الله، وتدعو إلى توحيد الله واتباع شريعته فهؤلاء هم الفرقة الناجية"، ويضيف "إذا تسمى بعضهم بأنصار السنة وتسمى بعضهم بالإخوان المسلمين أو تسمى بعضهم بجماعة كذا وجماعة كذا لا يضرهم ذلك إذ جاء الصدق".

عن العمل البرلماني الذي يرفضه دعاة منهج الشيخ ابن باز شرعاً، وليس تقديراً سياسياً، يقول الشيخ: "الدخول للبرلمانات والمجالس النيابية خطير باستثناء من دخل فيها عن علم وعلى بصيرة يريد الحق، يريد أن يوجه الناس للخير، ويريد أن يعرقل الباطل، وليس له طمع في

الدنيا أو طلب للمعاش، وإنما قد دخل لينصر دين الله وليجاهد في الحق وترك الباطل، بهذه النية الطيبة أنا أرى أنه لا حرج في ذلك ولا سيّما أنه لا ينبغي أن تخلو هذه المجالس من الخير وأهله. فالخلاصة إذن أنه إذا كان قد دخل بهذه النية الصالحة وعنده علم وبصيرة مدافعاً عن الحق، داعياً إلى ترك الباطل، آملاً أن ينفع الله به حتى يحكم بالشريعة. إذا دخل بهذه النية وبهذا القصد مع العلم والبصيرة فالله جل وعلا يؤجره على ذلك، أما إن دخل لقصد الدنيا وطمعاً بما فيها فلا أرى ذلك".

لقد آن الأوان لمن يحملون صفة العلم أو الدعوة أن يكفوا ألسنتهم عن المجتهدين في العمل لدين الله بالحكمة والموعظة الحسنة، أياً كان اجتهادهم، ولا نعني بذلك ما يتصل بالخلاف المشروع، وإنما بالتشدد وإدعاء الحق المطلق وصولاً إلى التبديع والتفسيق وأحياناً التكفير.

الأصل في الدعاة والعلماء وأنصار الإسلام جماعات وأفراد أنهم مجتهدون في خدمة دينهم، ولا يجوز لأحد أن ينصّب نفسه قاضياً أو ما هو أكثر من ذلك ليقرر من سيكون من هؤلاء ناجياً يوم القيامة ومن سيسعّر في النار، فذلك والله هو الشطط بعينه.

خالص جلبي بعد جودت سعيد ونظرية اللاعنف

قرأت للدكتور خالص جلبي وشيخه جودت سعيد الكثير، غير أن حواراً له مع صحيفة البلاد السعودية (ملحق الرسالة) نشر عام 2002 قد حوى مفاجأت جديدة مثل مديحه لنظرية داروين التي اتهم الأمة بالعجز عن الإرتقاء الى مستوى إدراكها، وكذلك شأن الصلاة التي يمكن أن تكون من خلال الموسيقى أو قراءة القصص المؤثرة. وهذه بالمناسبة نظرية (جارودي) التي يبدو واضحاً أن صاحبنا يؤمن بها.

حتى الصلاة لم نفهم معانيها-يا للمصيبة-. وإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة العنف التي لم يفهمها حتى الأنبياء واكتشفها العلم (كيف ذاك، هل ينطق الأنبياءعن الهوى؟!)، فإن مبايعة الدكتور جلبي على أنه نبي هذه الأمة الجديد، وأقله مهديها المنتظر تغدو أمراً واجباً.

الحوار من أوله الى آخره كان هجاءً لهذه الأمة؛ صحابة وتابعين وعلماء وجماعات . . فكلهم عاجزون عن فهم هذا الدين، وها إن الله قد منّ علينا بمن يعلّمنا حقائقه على نحو فريد.

سأركز في هذه الكلمات على مسألة واحدة لأن الخوض في قصة داروين والصلاة قد يدفعنا إلى قول ما لا نحب، والمسألة التي أعنيها هي مسألة اللاعنف، التي اكتشفها جودت سعيد وحمل رايتها معه تلميذه

أو صديقه خالص جلبي.

عند التدقيق في هذا الأمر نجد أننا بإزاء دين آخر لا نعرفه نحن ولا أنبياؤنا ولا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا تابعيهم ولا العلماء إلى يومنا هذا.

سليمان عليه السلام حمل السيف، وقال عن قوم (سبأ) بزعامة بلقيس مع أنهم لم يحاربوه: ﴿فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنهم منها أذلة وهم صاغرون﴾.(النمل، 37). أما داوود عليه السلام فقد قتل جالوت، فيما "ودّ" سيد المجاهدين محمد أنه لم يقعد "خلاف سرية تقاتل في سبيل الله". وفي آثاره مئات الأحاديث حول الجهاد/ القتال، وليس فقط جهاد النفس أو المجاهدة. أما نصوص القرآن، فيكفي أن نراجع المعجم المفهرس لنتوقف عند مئات الآيات التي تدحض كلام جودت سعيد وتلميذه النجيب.

أما السؤال المعجز الذي يلقيه في وجوهنا حول سبب عدم قتال الرسول صلى الله عليه وسلم للمشركين في مكة، فقد تعلمنا جوابه في المدارس الإعدادية، وهو أنه لم يكن قد ملك القوة الكافية لذلك بعد، ولم يكن قد استنفذ اسلوب الاقناع بالتي هي أحسن ولم يكن قد أخذ بيعة من عندهم المنعة. وإذا كان الجواب غير ذلك، فهل كان (محمد) راشداً في مكة ثم فقد رشده في المدينة، ولم يستعده إلى أن مات عليه الصلاة والسلام، وهو الذي لفظ أنفاسه الأخيرة وهو يطالب بإنفاذ بعث (جيش) أسامة؟!!

الصحابة كانوا جهلة أيضاً –حسب جلبي– وإلا فماذا نقول عن أبي

بكر الصديق واصراره على قتال أهل الردة بدل مهادنتهم؟ وماذا نقول عن جهاد المسلمين الموصول منذ ذلك الحين، هل كانوا جميعاً جهلة قبل أن يبعث فيهم جودت سعيد وخالص جلبي؟!!

هل تصلح آية واحدة تتحدث عن صراع بين اخوين (هابيل وقابيل) دليلاً على رفض القتال؟ سيما وأن قاعدة علاج الصراع بين الأخوة غير القواعد التي تعالج التدافع الانساني بمختلف أشكاله. ولعل من الضروري هنا لفت الانتباه إلى أن منهج انتقاء بعض النصوص دون بعضها هو منهج الرجل وشيخه الذي كثيراً ما يعيبانه على الآخرين.

إن النص القرآني والنبوي هو نص يتعامل مع كل حالة على حدة ولا يمكن أن يكون العنف /القتال / الجهاد حلاً لكل المشاكل، كما لا يمكن أن يكون اللاعنف هو الحل دائماً.

إن العالم المتحضر الذي ينكر جلبي انبهاره به فيما الواقع أنه مفتون به، لم يتخلص من مشكلة العنف، وحالة الاستقرار التي يعيشها إنما جاءت بعد حروب قتلت عشرات الملايين. أما القوة فلا زالت هي الحكم في الصراعات الدولية، وإلا فهل تتحكم أمريكا بالعالم من خلال الإقناع، أم بسطوة القوة؟ إن التقدم التكنولوجي نفسه هو نتاج القوة، بل إن معظم الاختراعات إنما بدأت في معامل التصنيع الحربي قبل أن تتحول بعد سنوات إلى الاستعمالات المدنية.

القوة العسكرية هي التي تتحكم بالعالم وليس الاقتصاد، بل إنها تحرّك السياسة والاقتصاد، بل وتحرّك التكنولوجيا أيضاً، وهي معادلة لا ينكرها إلا أعمى، لأن الولايات المتحدة تقدم الدليل على ذلك جهاراً

نهاراً، سيما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول.

المصيبة أن جرأة جلبي قد بلغت حداً لا يتصوّر حين نقل قصة (اللاعنف) إلى الساحة الفلسطينية، ليقول إن المقاومة الفلسطينية لو كانت مدنية لتغير الوضع، وهو هراء ما بعده هراء، وإلا فما الذي قدمته المقاومة المدنية في الانتفاضة الأولى غير أن تحولت إلى خبر عادي عند الإسرائيليين وعبء على الفلسطينيين؟!

يا رجل، ماذا نفعل بكل تلك النصوص الصريحة في القرآن والسنة، هل نلغيها لكي يرضى عنا الشيخ ؟! ثم ماذا نفعل بالسنن التي تحكم العلاقات الدولية والمجتمعات؟ لقد مضى على ترديد الشيخ جودت سعيد لهذه الفكرة أكثر من ثلاثين عاماً ولم تكسب سوى بضعة عشرات من الأنصار، أليس هذا دليلاً واضحاً على عبثيتها، باستثناء حالات الصراع الداخلي بين الأخوة (هابيل وقابيل)، مثل علاقة القوى الإسلامية بالأنظمة، وهذه أيضاً لا تؤخذ من باب الحل والحرمة، بل من أجل اقفال باب الفتنة كما ذهب العلماء، لأن إمكانية التمرد على أنظمة مدججة بالأمن والدعم الخارجي غير متوفرة. ولو قلنا غير ذلك لسجلنا إدانة بحق زينة شباب الجنة (الحسين بن علي) وقلنا إنه قاتل، وأقله أرعن، وكذلك إبراهيم بن الحسن الذي أيده الإمامان أبومالك وأبوحنيفة في خروجه على أبي جعفر المنصور، وحالات كثيرة مشابهة.

أما القول بأن الأنبياء لم يدركوا معادلة العنف فيما حلها العلم، فهو عدوان على الأنبياء، وجهل بالجانب الآخر، لأن التداول السلمي على

السلطة في الغرب يحمل الكثير من الخداع بسبب سطوة المال ومراكز القوى، إضافة إلى كونه قد تحقق بعد رحلة طويلة من الدم والمساومات التاريخية، وثالثها أنه اعتمد في جزء أساسي منه على دولة الرفاه التي لم تكن لتنشأ لولا الاستعمار والنهب الخارجي. ولا يعني هذا أننا نرفض ذلك المنهج بعد إصلاح عثراته، ولكننا نشير فقط إلى المشهد على حقيقته بعيداً عن لغة الانبهار السطحية.

إن المدافعة هي سنة من سنن الله الثابتة لقوله تعالى ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾ (البقرة، 251)، والمدافعة هنا هي القوة وأي تفسير آخر لا وجه له، والدليل على ذلك هو تجربة البشرية منذ آدم ولغاية الآن.

أعود إلى التذكير في ختام هذا التعقيب بإحدى سنن الله في الأرض التي ترد في قوله عز وجل: ﴿فأما الزبد فيذهب جفاءً، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾ (الرعد، 17)، وأظن أن نظرية جودت سعيد هذه هي نوع من الزبد الذي سيذهب جفاءً، إن لم يكن قد ذهب وانتهى الأمر، لولا أن بعضهم قد وجد فائدة ما في افساح المجال لصوت جديد لها.

عمــــرو خـــالد

هناك أقوام مسكونون بعقدة مطاردة النجاح وإلقاء الحجارة على الصروح الجميلة. نقول بعد أن تابعنا ذلك الهجاء الذي مارسه البعض بحق الداعية الإسلامي المصري عمرو خالد، على أكثر من صعيد، وفي أكثر من قطر عربي.

عمرو خالد ظاهرة فريدة على الصعيد العربي والإسلامي، بيد أنها استمرار للخصوبة المصرية في انتاج الظواهر الدعوية الرائعة، وليس غريباً أن يكون الشيخ محمد الغزالي والشيخ متولي الشعراوي رحمهما الله، هما النموذجان اللذين يعلن الداعية الشاب انتماءه إلى مدرستهما.

بوجه طافح بالبشر وأناقة استثنائية يطل عمرو خالد على متابعيه، من خلال الفضائيات ومختلف المنابر في المدن التي يزورها . . يطل على الناس فيلامس شغاف قلوبهم بحديث موفق عن ماضٍ مدجج بالبطولة والفداء وكل القيم الإنسانية الرائعة، وعن حاضر يمكن صياغته على نحو لا يقل روعة من خلال الإيمان وما يصنعه في حياة البشر.

كثيرون لم يعرفوا حلاوة الإيمان من قبل، وحين خاطبهم عمرو خالد عثروا في داخلهم على جوهرة علاها الغبار، وقلب داهمه الصدأ، فجاء حديث الداعية الشاب ليجلو الصدأ، ويزيل الغبار، ويحيل الحياة الكئيبة الخربة إلى بستان طافح بالبشر والإيمان.

عمرو خالد يتحدث عن دين وسطي هو جوهر الإسلام. دين لا يصطدم بأرواح الناس ولا بعقولهم، بل يجعلها أكثر انسجاماً مع واقعها بمنطق التغيير لا بمنطق التنازل السلبي.

لم يقل عمرو خالد إن الحجاب شيء من الماضي، بل خاطب الفتيات بلغة جعلت منه (أي الحجاب) امراً رائعاً يحيل جمالها وأنوثتها إلى نعمة ربانية وجوهرة لا يحق لأي أحد أن يقترب منها دون مسار الحلال.

مع سيرة السلف الصالح الرائعة، ومع تعزيز روح الإيمان في القلوب والعقول، لا يحوّل عمرو خالد جمهوره إلى عناصر سلبية غائبة عن الوعي تنتظر قدوم المهدي، بل يجعلها أرواحاً مدجِجة بروح المقاومة والتغيير، عبر ربطها بقضايا الأمة، سيما في فلسطين التي لا تغيب عن أحاديثه ومحاضراته.

في مواجهة الذي يريدون دفع الشباب ذكوراً وأناثاً نحو مسار الرذيلة وموت القلوب، وفي دول تفسح المجال رحباً أمام معاول الخراب، يخوض عمرو خالد معركة رائعة لانتشالهم من ذلك الدرك والارتقاء بهم نحو دين عظيم يعز أولياؤه ويسعدون في الدنيا والآخرة.

لم يزعم عمرو خالد أنه علاّمة الزمان ولا فقيه الأمة، بل إنه دائم التذكير بهذا الأمر، وإذا كان بلا لحية، فإن ذلك لا يخرجه من الملة ولا يحظر عليه الحديث فيما ينفع المسلمين. ونسأل، ماذا نفعل برجل آخر بلا لحية هو المفكر الكبير الدكتور محمد عمارة، وهو يقف جبهة في مواجهة الإلحاد والتطرف العلماني في مصر والعالم العربي؟!

قد لا يجد البعض فيما يقوله الرجل جديداً، وربما كنت واحداً من

هؤلاء، حيث لم أتابع حكايته إلا من باب الفضول بسبب الهجمة عليه من جهة والاهتمام الجماهيري الواسع به من جهة أخرى، بيد أن ذلك لا يقلل من أهميته بحال، فالشريحة التي تنتفع بما يقول تمثل الغالبية، ومن العبث أن يتورط البعض في الصد عن سبيل الله بهجائه وإبعاد الناس عنه.

عمرو خالد، هو امتداد رائع للدعاة الطيبين في مصر، من الشيخ حافظ سلامة وعبد الحميد كشك ومحمد الغزالي ومتولي شعراوي ووجدي غنيم وسواهم ممن رحلوا إلى ربهم أو لا يزالون على عهد الدعوة إلى الله على بصيرة، وبالطبع فإن لكل واحد منهم نكهته الخاصة.

قصارى القول، هو أن الذين يهاجمون عمرو خالد هم أحد ثلاثة أصناف: كارهون لدين الله، أو عاجزون عن الخروج من دوائرهم الضيقة إلى فضاء العالم العربي وما يعانيه من هجمة تغريبية شرسة، أو حساد للرجل بسبب اتساع محبيه، فيما ليس هم من الجمهور إلا التجاهل او الإهتمام المتواضع، ولا يحدث ذلك بالطبع إلا بسبب عجزهم عن الإرتقاء إلى جوهر الدين الذي يدّعون تمثيله.

الفصل الثامن

اشكاليات على هامش الظاهرة

"إسلام ما بعد الحداثة" . . معالم وسمات !!

عانت الساحة الإسلامية في السنوات الأخيرة من وجود تيار أميل إلى تسميته "إسلام ما بعد الحداثة" له جملة من السمات التي يشترك فيها مع تيار ما بعد الحداثة العلماني.

أولى تلك السمات هي النظرة الاستعلائية تجاه الجماهير عبر وصفها بالدهماء والرعاع، وضرورة عدم انسياق المفكرين خلف عواطف تلك الفئة من الناس والنظر إلى الأبعاد الاستراتيجية وإعادة تشكيل العقل والنظرة إلى الإصول، والبعد عن العاطفية والخطابة . . إلى غير ذلك من المصطلحات التي لا تفضي إلى شيء في النهاية، فيما لا يمل أصحابها من التكرار والإعادة، وكما لو كانت محاولة لاثبات الذات ليس إلا، ذلك أن أحداً لم يمنع أولئك القوم من إعادة النظر فيما يرونه خاطئاً في حياتنا واجتراح المعجزات التي لم يأت بها الأوائل.

الناس في نظر هؤلاء هم الاتباع الذين عليهم أن يستلهموا أنوارهم الفكرية، ويتركون ما وجدوا عليه آباءهم من عواطف إزاء الدين وقيمه الأساسية مثل الجهاد ورفض الظلم.

لا يقول لنا أهل هذا التيار من أين جاؤوا بنظرتهم الاستعلائية تلك على جمهور المسلمين الذين هم مادة الإسلام والأكثر انحيازاً لقيمه،

وهل هذه النظرة هي ذاتها نظرةالأنبياء وخاتمهم (عليه الصلاة والسلام) أم أن الأمر عكس ذلك تماماً، كما تحدثنا قصص الأنبياء المستكبرين الذين ازدروا "رعاع" الناس الذين اتبعوهم؟! وفي هذا السياق عشرات القصص التي تؤكد انحياز الأنبياء للضعفاء، وما عتاب الله لنبيه عليه الصلاة والسلام بشأن الأعمى (ابن أم مكتوم) في سورة (عبس) سوى شاهد على ذلك. ومما ورد في رسالته إلى (الأشتر النخعي) عندما ولاه مصر، يقول الإمام على بن أبي طالب كرم الله وجهه: "إنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء، العامة من المسلمين، فليكن صفوك لهم وميلك إليهم".

سمة أخرى لتيار ما بعد الحداثة الإسلامي هو إحسان الظن بالأنظمة أياً كان شكلها، على خلاف ما كان عليه كبار العلماء الذين خلقوا فاصلاً بينهم وبين السلطة السياسية، وما رفض الأئمة أبوحنيفة وأحمد بن حنبل وسواهم تولي القضاء سوى شاهد على ذلك. بيد أن السمة الأهم للتيار المذكور هي ازدراؤه لمصطلح الجهاد واعتباره لوناً من ألوان العواطف الفارغة. وآخر تقليعات هذا التيار هي قول أحد رموزه إن الجهاد لم يعد له لزوم بعد أصبح نشر الإسلام عبر (الانترنت) متاحاً!! ولا ندري لماذا تزداد ميزانيات الغرب الدفاعية وخصوصاً الولايات المتحدة ولماذا لا يكتفون بالانترنت بديلاً عن ذلك؟!. ولماذا يتجاهل حقيقة أن المسلمين إنما يدافعون عن أنفسهم أمام هجوم الآخرين وليس العكس؟

من السمات المهمة الأخرى لتيار ما بعد الحداثة الإسلامي هي افتتانه

بالغرب، وديمقراطيته، في نظرة تنطوي على كثير من السطحية ولا ترى بعمق حقيقة الموقف الغربي من الأمم الأخرى ونهب مقدراتها، إضافة إلى حقيقة الديمقراطية التي تقدمها وما تتسم به من سيطرة لمراكز القوى كما يحدث مع اليهود وهيمنتهم غير المنطقية على الآخرين. ثم هنا موقف ذلك التيار من "العولمة" والذي لا يرى حقيقة ما تنطوي عليه من نهب للآخرين وسحق لهوياتهم، والاكتفاء بالنظر إلى "خيراتها التكنولوجية"، وهو خلاف الموقف الذي نعثر عليه لدى جحافل من المثقفين في الغرب الذين يدركون حقيقة العولمة ونواياها "أمركة" العالم ونهبه لحساب الولايات المتحدة وشركاته المتعددة الجنسية..

ينسحب هذا على قصة العلاقة مع الغرب، حيث يتحفنا أهل هذا التيار بسيل من النصائح المتوالية حول ضرورة إعادة النظر في العلاقة مع الغرب وفتح الحوار مع بعض أطيافه. وعندما تفتش عن الجهات التي يتحاور معها هؤلاء لا نعثر سوى على جهات استخبارية تتدثر بأثواب بحثية، تقدم لها المعلومات بكرم حاتمي حميم!!

سمة أخرى لتيار ما بعد الحداثة الإسلامي هي بضاعته المزجاة من العلم الشرعي ومن القراءة الواعية للسيرة والتجربة التاريخية للأمة خلال قرون، فترى أحدهم يتحدث ساعات في قضية ثقافية أو اجتماعية لا يستشهد فيها بآية أو حديث أو حتى رؤية من سيرة الصحابة أو التابعين أو كبار العلماء خلال قرون. يضاف إلى ذلك قلة التزامه بفروض الدين ونوافله ومظاهره الأساسية وانحيازه إلى جانب الرخص بشكل دائم، أياً كان مصدرها، في تسيّب يصل حدود المعلوم

من الدين بالضرورة كالحجاب، والربا.

من المؤكد أننا هنا لا نعني ذلك التيار الوسطي الذي يميل إلى تأويل عصري للقضايا الإسلامية، وعدم التشدد في قضايا الفقه وخلافيات العقيدة، وإنما آخرين بعضهم نبت على هامشه إضافة إلى كثيرين لا يمثلون سوى أنفسهم، وأرادوا إنتاج إسلام منحاز إلى متاع الدنيا ومتجاهل لـ"الآخرة" همه إرضاء الغرب والعلمانيين والأنظمة معاً، حتى لو تجاهل أسس الدين وروحه التي بقيت حية طوال قرون، على رغم كل ما واجهته من استهداف من أعدائه، أكانوا مستشرقين أم حملة سلاح.

سمة أخرى تتعلق بالنظرة إلى المرأة، حيث يميل هذا التيار إلى تبني مقولات أهل الحداثة على هذا الصعيد، وخصوصاً مقولة "المرأة نصف المجتمع"، في سياق يشير إلى "نصفية" لا تتحقّق إلا بخروج المرأة إلى العمل ومزاحمتها للرجال في مواقعهم، بصرف النظر عن تأثير ذلك على الأسرة والأخلاق، أو تأثيره على زيادة معدلات البطالة في المجتمع وعجز الرجال عن العمل والزواج ومن ثم انتشار العنوسة، ثم والأهم من ذلك، إزدراء دور المرأة في بناء الأسرة وصناعة الأجيال واعتبار دورها كربة بيت وصانعة أسرة متماسكة كريمة نوعاً من "البطالة".

والحال أن جوهر المنهج الإسلامي إنما يركز على بقاء المرأة في مهمتها الأساسية كربة بيت وأم وزوجة، من دون إن يمنع ذلك، بل يوجب، تدخلها واهتمامها في الشأن العام الذي يهم الأمة وقضاياها. أما خروجها فهو الاستثناء أو "فرض الكفاية" الذي يقدر بقدره، خصوصاً

في مجتمعات لم تحتق الحد المطلوب من تشغيل الرجال، بينما يرى أهل الحداثة الإسلامية أن بقاء النساء في البيوت هو تخلف ما بعده تخلف حتى لو كان خروجهن منها لمجرد "تحقيق الذات"!!

وبعد، فإن من تداعيات وجود التيار المذكور على الساحة الإسلامية، هو ما أحدثه من ردة فعل لدى أوساط إسلامية أخرى مالت إلى السطحية الكاملة في النظر إلى مصالح الإسلام والمسلمين، منحازة إلى تفسير ظاهري للنصوص، في رد فعل على ابتعاد أولئك "الحداثيين" عن كثير من أبجديات الدين ورموزه المهمة.

من هنا فإن الرد الحقيقي على هذه الظاهرة لا يمكن أن يكون إلا بإعادة الاعتبار لدور العلماء الحقيقيين في حياة الأمة، سواءً أكانوا مجموعات أو تجمعات أم كانوا أفراداً يستعصون على البيع والشراء والاستقطاب، إضافة إلى تهميش هذا اللون من "الحداثيين" من أوساط الحركات الإسلامية، والانتباه إلى أن وسائل الإعلام كثيراً ما تكرسهم رموزاً بالطرق المعروفة، نظراً لانسجام خطابهم مع مخطط تحجيم تلك الحركات في الوعي الشعبي، حيث يقدمون خطاباً سياسياً وفكرياً يبتعد عما ألفه الناس من حملة لواء الإسلام.

ظاهرة "إسلاميو ما بعد الحداثة" ستبقى، بيد أن المزيد من تهميشها، لأنها هامشية أصلاً، لن ينجح إلا حين يأخذ العلماء الحقيقيون دورهم في حياة الأمة باعتبارهم ورثة الأنبياء والمعادل الموضوعي الوحيد لفشل الحالة السياسية في مجتمعاتنا، وإذا لم يحدث ذلك فإن الإحباط سيشيع في صفوف الأمة.

الفوضى الناجمة عن مقولة دخول الجان في جسد الإنسان

في أكثر من بلد عربي، بل حتىَ في أوساط الجاليات المسلمة في الغرب، تحولت حكاية اخراج الجان من أجساد البشر إلى مهنة تدر دخلاً رهيباً على أصحابها، وتتخللها حكايات من الانحراف وحتى القتل، تشيب لهولها الولدان، وباتت هذه القضية "دخول الجان في أجساد البشر" من القضايا التي تشغل بال جحافل من الناس وبخاصة في الأوساط النسائية.

شواهد هذه القضية غالباً ما يتم تناقلها مشافهة لتصبح حقائق واقعة، فالكل يتحدث عن الجن الذين أخرجوا من أجساد البشر، وكيف كان بعضهم يتحدث بلغات غريبة، وأن اسم الجني كذا، وأنه كافر وقادم من كذا وكذا، وكثيراً ما يكون جنياً يهودياً، يصعب التعامل معه. وهكذا يغلبنا اليهود إنساً وجان!!

مصادر هذه الكوارث في العالم العربي استندت في الواقع إلى فتاوى عدد من العلماء المعتبرين تؤيد مبدأ دخول الجني في جسد الإنسي "التلبس"، على رغم أن آخرين لهم وزنهم لم يؤيدوا ذلك، وعلى رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي والمرحوم الشيخ محمد الغزالي والمرحوم الشيخ علي الطنطاوي.

في مناقشة هذه القضية ثمة أكثر من مسار يمكن أن يمضي فيه المرء،

فهناك الواقع والمنطق، وهناك مناقشة النصوص التي يقدمها المؤيدون لفكرة التلبس، ثم هناك الجوانب الطبية.

في المسار الطبي لم يعد هناك شك في أن "الصرع" هو أحد أهم أمراض العصر، وأن المصابين به يعدون بعشرات الملايين في أنحاء العالم "خمسون مليوناً حسب بعض الاحصائيات"، وأن طبيعة هذا المرض ومستوياته تختلف من حالة لأخرى، وثمة طقوس تلازم كل حالة، قد تنطوي على شيء من الإثارة بحيث يرى البعض أنه صرع ناتج عن دخول جني في جسد الإنسي، وقد حاول الإمام إبن القيم الجوزية تلميذ الإمام ابن تيمية التفريق بين "صرع من الأرواح الخبيثة الأرضية، وصرع من الأخلاط الرديئة الذي يتكلم فيه الأطباء"، وهو ما لم يقدم عليه أي دليل علمي.

ومن الأحاديث التي يستشهد بها جماعة التلبس، إن جاز التعبير، ما رواه البخاري عن عمران بن مسلم ابن أبي بكر، قوله حدثني عطاء بن أبي رباح فقال: قال لي إبن عباس: ألا أريك إمرأة من أهل الجنة؟ قلت: بلى، قال: هذه المرأة السوداء، أتت النبي صلى الله عليه وسلم، قالت، إني أصرع، وإني أتكشف، فادع الله لي، قال: إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوت الله يعافيك، قالت: أصبر، قالت: فإني اتكشف، فادع الله أن لا أتكشف فدعا لها".

للمحدثين في الحديث المذكور من زاوية الإسناد أقوال، غير أن جوهر الحديث لا يقول بأن المرأة كانت صرعى بالشق الأول مما تحدث عنه ابن القيم، إذ ليس من المنطق أن يقبل النبي صلى الله عليه وسلم أن

يتحرك في جسد تلك المرأة شيطان ولا يخرجه، وكل ما في الأمر أن المرأة كانت مريضة بالصرع المعروف هذه الأيام بالفعل.

سيقول البعض أن هناك من يشفون من خلال المشايخ، والحقيقة أن أولئك ليسو مرضى الصرع، وإنما يعيشون أمراضاً نفسية خاصة، أو أحوالاً استثنائية هيمنت عليهم، وقد يجدي معهم أن يقرأ عليهم القرآن فيشعروا بالرضا والطمأنينة، وقد ينزل بالمرء أمر ما نتاجاً للحسد الذي اقره القرآن الكريم، فيقرأ عليه، فينتفع بذلك، أما أن يقال أن جنياً قد تلبس بإنسي أو أن أنسياً قد تزوج جنية، أو جنياً تزوج إنسية، فذلك مما لا يمكن تصديقه، وأدلته الشرعية أكثر من واهية كما سنرى.

ما يمكن قوله ابتداءً هو أن هذه القصص لم تعرف أيام الصحابة ولا أيام التابعين، ولا في معظم تواريخ الأمة، وكان انتشارها أيام ابن تيمية الذي ذهب إلى ثبوت دخول الجني في بدن الإنسان باتفاق أهل السنة والجماعة، وهو كلام لا يمكن قبوله، نظراً للخلاف الشائع حول المسألة. ولعل سبب موقف ابن تيمية وتلميذه ابن القيم هو عصر الخرافات الذي عاشاه، وإلا فأي اجماع هذا الذي يتحدث عنه ابن تيمية، وهذا ابن حزم يقول "أما كلام الشيطان على لسان المصروع، فهذا من مخاريق العزامين، ولا يجوز إلا في عقول ضعفاء العجائز، ونحن نسمع المصروع يحرّك لسانه بالكلام، فكيف صار لسانه لسان الشيطان؟!"

إن من أهم ما ينبغي تسجيله في معرض نقاش قصة التلبس في سياقها الشرعي هو علاقة عالم الجن والشياطين بعالم الإنس، إذ من الثابت في القرآن الكريم أن الشياطين هم مردة الجن ﴿إلا إبليس كان من الجن

ففسق عن أمر ربه ﴾ (الكهف، 50).

أما العلاقة فهي علاقة بعيدة من حيث التكوين والطبيعة ﴿خلق الإنسان من صلصال كالفخار، وخلق الجان من مارج من نار﴾ (الرحمن، 15)، والأصل أن الصلة مع الشيطان هي الوسوسة وليست الرؤية لقوله تعالى: ﴿إنه يراه هو وقبيله من حيث لا ترونهم﴾ (الأعراف، 27)، وقوله ﴿وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي﴾ (إبراهيم، 22)، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم في مسند الإمام أحمد "الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة"، أي قصر كيده على الوسوسة وليس الفعل.

إن أية أحاديث تقول برؤية الإنسان للشيطان لا يمكن أن تكون مقبولة، لأنها تخالف صريح القرآن، وخصوصاً عندما تكون على شاكلة حديث أبي هريرة الذين يستشهد بهما أنصار التلبس. فالشيطان - حسب الحديث- عرض لأبي هريرة فخنقه، وفي الحديث الأخر جاءه الشيطان وهو يحرس زكاة رمضان، فجعل يحثو من الطعام, والحقيقة أن أحداً من الصحابة سوى أبي هريرة لم يقل إنه شاهد الشيطان، ولا يمكن قبول هذه الأقوال لأنها تخالف صريح القرآن فضلاً عن المنطق، إذ لو كان الشيطان يسرق من طعام الناس لما كان ثمة حاجة لملاحقة اللصوص!!

أما الحديث الآخر الذي يستشهدون به "إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم" فهو تأكيد على أن العلاقة هي علاقة وسوسة، ودليلها أن سياق القول هو خوف النبي صلى الله عليه وسلم من أن

يظن الصحابة أن من كان يقف معها إمرأة غريبة، فناداهم وقال لهم "إنها زوجته صفية"، وعندما استغربوا قوله، قائلين بعدم إمكانية الشك به، قال مقولته تلك، مما يؤكد أن الخوف هو من وسوسة الشيطان، ولا منطق في تفسير الحديث خارج هذا السياق.

أما الاستشهاد بآية ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾ (البقرة، 275)، فهي مشكلة أخرى، إذ أن الآية تتحدث عن الآخرة كما يذهب إبن كثير، ولو كان الأمر خلاف ذلك لرأينا مئات الملايين من البشر ممن يأكلون الربا، يتخبطون في الشوارع.

إن علاقة الشيطان بالإنسان هي الوسوسة ليس إلا، ولذلك نبه القرآن الكريم إلى سبيل العلاج من تلك الوسوسة بقوله ﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم﴾(فصلت، 36)، ولم يقل بالذهاب إلى بعض الأدعياء ليقوموا بضرب ذاك الإنسان بدعوى إخراج الشيطان منه.

في كتابه "الاسطورة التي هوت . . علاقة الجان بالإنسان" للباحث حسان عبد المنان والصادر عن مكتبة برهومة للنشر والتوزيع - عمان/الأردن 1995، يفصل الكاتب كثيراً في مناقشة كافة الأدلة النقلية التي اعتمد عليها مؤيدو قصة التلبس، كما يعرض لآراء أطباء وعلماء آخرين، وقد نقل الكتاب حواراً أجرته صحيفة "المسلمون" مع أحد المشايخ الذين اشتغلوا زمناً طويلاً في إخراج الجن من أجساد الناس "الشيخ على بن مشرف العمري"، وقد أقر الرجل الذي أثرى

من المهنة بأنه كان على باطل وأن "إخراج الجني من بدن الإنسان ادعاء كاذب"، ولا شك أن في هذه القصة ما يكفي للرد على كل الحكايات الغريبة التي يذكرها القوم ويتناقلها الناس.

بقي أن نشير إلى نفي قصة التلبس، لا يعني نفي موضوع السحر، الذي هو علم خاص لا يغير من طبيعة الأشياء، بل يتلاعب بأبصار المشاهدين، مصداقاً لقوله تعالى في سياق قصة سيدنا موسى ﴿يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾(طه، 66)، أي أنها لا تسعى، بل يخيل للمشاهد أنها تسعى. كما لا ينفي تأثير القرآن الكريم والأدعية المأثورة في تحصين الإنسان المسلم، وقدرته على التأثير في النفس الانسانية وبث الطمأنينة فيها، إضافة إلى إمكانية استجابة الله عزوجل لدعاء الصالحين بشفاء هذا الرجل أو ذاك من خلال القراءات والأدعية والرقي المقبولة شرعا.

إن هذه القضية وأمثالها إنما تعود إلى مشكلة أكبر عنوانها وضع أي حديث نبوي صح إسناده حسب رأي محدّث من المحدثين في مواجهة القرآن الكريم أو في مصافه، الأمر الذي يؤدي إلى مصائب في التفكير وفي النتائج المترتبة على ذلك.

حول ظاهرة العلاج بالقرآن

كأي ظاهرة ايجابية في الحياة، يحدث أن ينبت على هوامشها بعض الأعراض السلبية، كما يحدث أن يستثمرها البعض على نحو سلبي ولحسابات خاصة، ظاهرة الصحوة الإسلامية وانتشار التدين في المجتمع كانت كذلك، فعلى هامشها برزت بعض الظواهر السلبية. وقد سبق وأشرنا إلى ظاهرة المتخصصين في إخراج الجان من أجساد البشر سواء من يفعلون ذلك لأغراض الكسب المادي وهم الكثرة، أم من يفعلونها شعوراً بالقدرة والتميز وتحقيقاً للذات، وهم نسبة لا بأس بها، فيما القلة هم من يفعلونها اعتقاداً بصحتها وطلباً للأجر.

ثمة ظاهرة أخرى تستحق التوقف تقترب من قصة (إخراج الجن). إنها ظاهرة العلاج بالقرآن وفتح "عيادات غير مرخصة" في البيوت لهذا الغرض، حيث يزعم كثيرون أن بإمكانهم علاج الأمراض ومن ضمنها حالات مستعصية من خلال الرقى وقراءة القرآن أو بيع "الماء المقروء عليه"!!، وذلك من خلال الاستشهاد بقوله تعالى ﴿وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين﴾(الإسراء، 82). والحال أن أحداً من العلماء الذين يعتد برأيهم لم يقل أن القصد من الشفاء في هذه الآية هو شفاء الأمراض الجسدية، بقدر ما هو شفاء الروح بقربها من الله عزوجل واطمئنانها إلى الصلة به. وهذا الشفاء لا يكون بأن يقرأ رجل على رجل أو إمرأة، بل بقراءته هو نفسه للقرآن، والأهم من ذلك هو

عيشه وفق تعاليمه التي تمنح الطمأنينة الروحية القادرة على جعل الجسد أكثر صحة ومقاومة للأمراض، من زاوية أن كثيراً من أسباب الأمراض الجسدية تعود إلى القلق والتوتر الذي ينبغي أن يتراجع في حال المؤمن الذي حقق شروط الإيمان في حياته.

ما يجري على يد المعالجين بالقرآن لا صلة له بالكتاب والسنة كما يزعم أصحابه، فالرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن مرجعاً في شؤون الطب وكان يوصي أصحابه بالتداوي "تداووا عباد الله فإن الله ما أنزل داء إلا وأنزل له دواء"، بل إنه كان يرسلهم إلى أطباء غير مسلمين مثل الحارث بن كلده. وعندما جاءه أحد الصحابة يشكو ألماً في بطن أخيه قال له "اسقه عسلاً، ولم يقل له إقرأ عليه". أما الصحابة فلم يؤثر عن أحدهم أنه فتح بابه للناس ممن يقصدون الشفاء من الأمراض. والقصة التي تروى عن الصحابي الذي رقى رجلاً في الصحراء لدغته أفعى تحتاج إلى توقف، ولعلها استجابة لدعوة صالحة من ذلك الصحابي حتى يحصل ومن معه على قوتهم من القوم الذين رفضوا إطعامهم. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل يعقل أن يصاب أحد هذه الأيام بلدغة أفعى ثم لا يذهب إلى المستشفى. وهل ورد أي حديث مشابه عن آخرين عولجوا من السم بالرقية، مع أن حوادث الموت بسم الأفاعى والعقارب كانت كثيرة في جزيرة العرب. ونسأل هؤلاء المعالجين، ماذا لو وجد أحدهم درجة حرارة إبنه قد وصلت (41) . . هل يرقيه أم يعالجه بالدواء أو بوضعه تحت الماء البارد؟

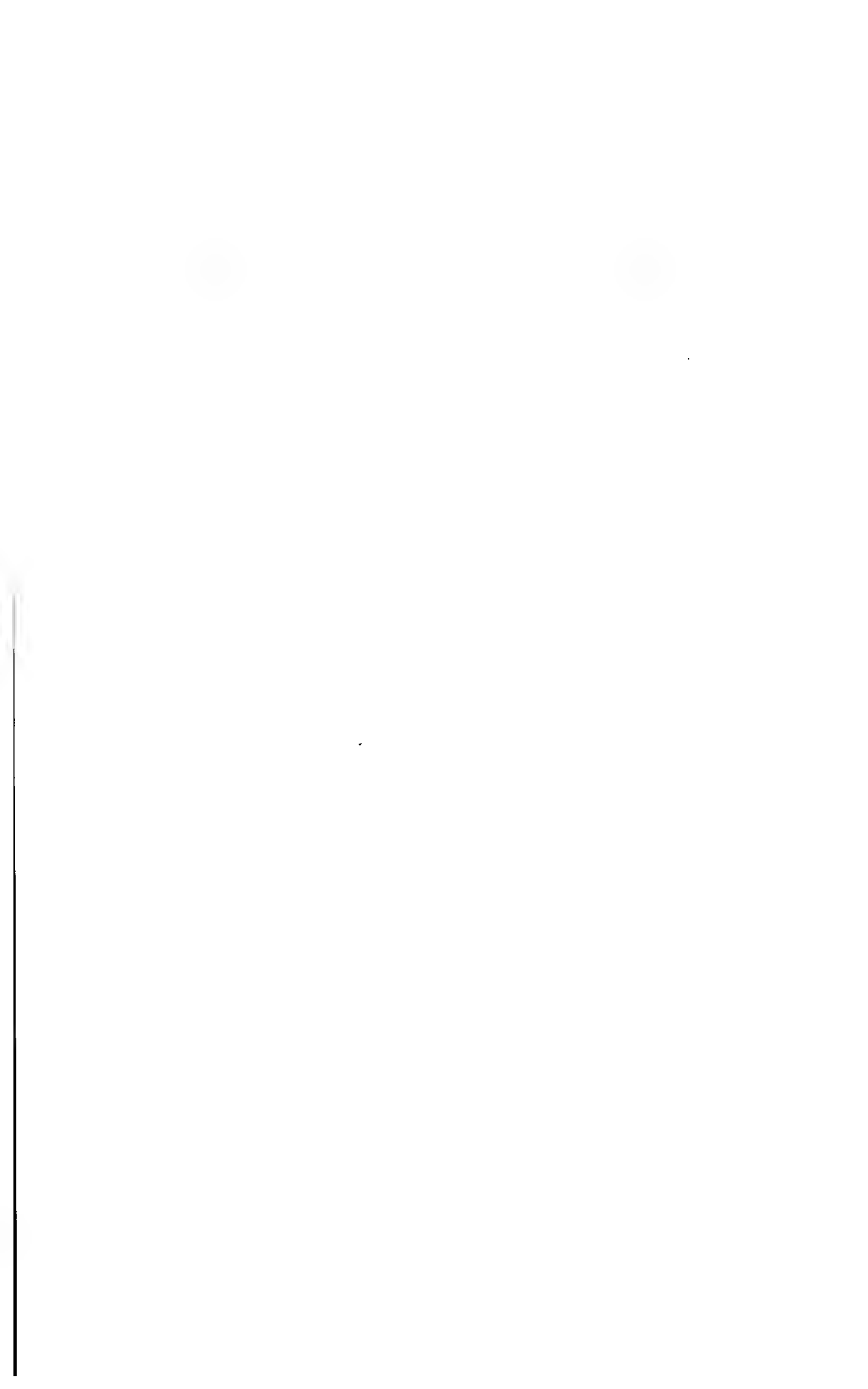
الرقية المأثورة لم تثبت إلا للعين، وهي فيما عدا ذلك لون من الدعاء

لله بالشفاء. والدعاء هو مخ العبادة، والعبادة لا تحتاج إلى واسطة بين العبد وربه، والأصل أن يمارسه كل المسلمين وليس أقواماً "تخصصوا" في ذلك !!

من القصص على هذا الصعيد هو أن أحدهم وجد أن لكل إسم من أسماء الله الحسنى في حال ترديده قابلية لعلاج مرض معين، هل هذا عقل ؟!

من الضروري أن يتصدى العلماء لهذه الظاهرة، فديننا يحترم العقل والعلم ورسولنا عليه الصلاة والسلام أمرنا بالتداوي، بل إننا أمة كانت لها إسهاماتها العظيمة في شؤون الطب يوم كانت متقدمة على الأمم، ولو ركنت إلى خرافات البعض لما فعلت ذلك ولاكتفت بقراءة القرآن على رؤوس المرضى.

بالله عليكم، لا تفسدوا علينا ديننا . . فهذا القرآن هو شفاء للأرواح عندما نطبقه في حياتنا ونجاهد من أجل تطبيقه في مجتمعاتنا، لا عندما نحوله إلى وسيلة يستخدمها البعض للارتزاق.



الفصل التاسع

الانتصار والهزيمة والبطل المنتظر

قراءة في معادلة النصر والهزيمة في الإسلام في ظل أدوات الحرب القديمة والحديثة

مع كل معركة تنشب هنا وهناك بين فئة من المسلمين وفئة أخرى تثور أسئلة حول النصر والهزيمة وعوامل تحققهما، ويجري على هذا الصعيد تداول آيات منزوعة عن سياقها أو تتحدث في المطلق كتلك التي تبشر بالنصر القادم وحتميته، مثل آية ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾(الروم،47). أو ﴿ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾ (محمد،7).

نتحدث هنا عن معركة توفرت لها الراية والقيادة، كما توفر لها الرجال المؤمنون بالعنصرين معاً، ولا نتحدث عن مجرد مسلمين يخوضون معركة بصرف النظر عن قناعتهم بها وبقيادتها.

لعل السؤال الذي يطرح نفسه على هذا الصعيد هو، هل يكسر الله عز وجل نواميس الكون وموازين القوى لصالح الفئة المؤمنة، أم يتركها تفعل فعلها، فيما يطالب عباده المؤمنين بالتعامل معها كي ينجحوا في تحقيق النصر؟

إجابة هذا السؤال ينبغي أن تكون من القرآن الكريم ومن سيرة

المصطفى صلى الله عليه وسلم. ففي آيات القرآن نعثر على تأكيد رباني على إمكانية انتصار الفئة القليلة على الفئة الكبيرة ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله، والله مع الصابرين﴾ (البقرة،249). وفي آية أخرى ﴿..قد كان لكم آية في فئتين التقتا، فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين والله يؤيد بنصره من يشاء إن في ذلك لعبرة لأولى الأبصار﴾ (آل عمران،13). ونلاحظ في الآية الثانية أن القلة والكثرة تحددت بنسبة الضعف، وهو ما فصّله القرآن في آيات أخرى أكثر وضوحاً ..﴿إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين (تحقق ذلك في معركة بدر) وإن يكن منكم مئة صابرة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا..﴾ (الأنفال،65) بيد أنه يعقّب على ذلك بالقول ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً ..فإن يكن منكم مئة صابرة يغلبوا مئتين﴾(الأنفال، 66). ونلاحظ هنا أن النسبة الأولى، وحديث القرآن الكريم في الحالين للصحابة وفيهم النبي صلى الله عليه وسلم، هي واحد إلى عشرة، ثم تراجعت -بعد الضعف- إلى نسبة واحد إلى اثنين.

هذه النسبة تبقى فاعلة في حال الإيمان والعزيمة والصبر ("منكم" أولاً، "صابرون" ثانياً)، ولا تكون كذلك في حال غياب الإيمان أو الإعجاب بالكثرة ... ﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين﴾ (التوبة،25). بيد ان اختلال ميزان القوى لصالح العدو على نحو سافر لا يحقق النصر حتى لو توفر الإيمان وتوفرت العزيمة، بدليل معركة (مؤتة) التي حارب

فيها خيرة الصحابة وبعزيمة وإرادة رائعة بشهادة المصطفى صلى الله عليه وسلم، غير أن النصر لم يتحقق لأن ميزان القوى كان مختلاً على نحو رهيب (واحد إلى سبعين).

لا ينفي ذلك بالطبع حدوث انتصار ما في ظل خلل كبير في ميزان القوى. وقد يحدث ذلك مع أناس غير مسلمين في مواجهة مثلهم، كما يمكن أن يحدث مع مسلمين أيضاً. لكن ذلك لا يكون إلا في ظل أخطاء كبيرة وعجز واضح في صفوف الطرف الثاني مقابل توفر الإرادة والعزيمة والقيادة الفذّة في الطرف الأول، وهو ما حدث في بعض معارك المسلمين، كما حدث مع سواهم أيضاً.

ثمة ملاحظة مهمة هنا وهي أن النصوص القرآنية وحوادث السيرة تتحدث عن ميزان قوى واضح يسهل التعامل معه، فرجل يقابل رجلاً وسيف يقابل سيفاً وفرس يقابل فرساً، بيد أن هذا الأمر قد غدا أكثر تعقيداً في العصر الحديث، ففي حساب ميزان القوى لا يستوي طيار الـ(اف - 16) مع جندي يحمل بندقية، كما لا تستوي قاذفات الـ(ب - 52) مع دبابات شاركت في الحرب العالمية الثانية، ولا قنابل الخمسة عشر طناً مع القنابل اليدوية.

حساب ميزان القوى هنا مختلف إلى حد كبير ولا بد من أخذه في الحسبان عند تقدير الموقف العسكري، ولعل الأكثر تعقيداً من ذلك هو تداخل الحالة السياسية والعسكرية والاقتصادية على نحو معقد، فحساب ميزان القوى هذه الأيام في ظل القرية الكونية الصغيرة لا يتوقف على البعد العسكري في المعركة القائمة فقط، وإنما يتجاوزه إلى

مواقف الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة وإرادة القتال لدى الطرفين، وتلك حسبة مهمة أخرى ينبغي عدم تجاهلها. يضاف إلى ذلك بالطبع حيثيات المعركة من قيادة وخطة و"تكتيك".

هناك حالات خاصة تختلف عن المواجهة في المعارك المعروفة بين الجيوش ولها تبعاً لذلك حسابات مختلفة، ومنها حال المقاومة ضد استعمار أو احتلال لبلد ما، وهنا تغدو المعادلة مختلفة إلى حد ما، ذلك أن المواجهة تكون في الغالب بالأسلحة الخفيفة حيث يشتبك المحتلون برجال المقاومة أو من خلال المتفجرات والعمليات الاستشهادية، فيما تصبح الأرض عنصراً مسانداً لحركة المقاومة، إضافة إلى الشعب الذي يحتضن رجالها، ما يجعل المعركة حرب استنزاف ضد عدو يمكن أن يجد خسائر وجوده أكثر من أرباحه فيقرر الرحيل على رغم أن خسائر المقاومة قد تكون أكبر، كما حصل مع الأمريكان في فيتنام، أو الإسرائيليين في جنوب لبنان، أو في فلسطين لو أسعفتها الإرادة السياسية، إلى جانب تجارب الاستعمار الكثيرة المعروفة. وبالطبع فإن من ضمن عناصر ميزان القوى في حال الاحتلال، ما يتصل بوجود قوة إسناد خارجية ورئة تتنفس منها قوى المقاومة، وإذا لم يتوفر ذلك، فمن السهل على المحتل أو المستعمر أن يستفرد بها ويجهضها.

هناك مسألة أخرى تتصل بالمعارك العقائدية التي لا ينظر في سياقها إلى النصر بمعناه المادي بل بمضمونه المعنوي والروحي والذي تلخصه عبارة "انتصار الدم على السيف" كما كانت معركة كربلاء، فهنا ثمة موقف فكري وروحي يسجل انتصاراً معنوياً على قوة غاشمة أو حاكم

ظالم على رغم استشهاد الثائر.

مسألة ثالثة ربما تكون مستجدة وتتصل بما يطلق عليه عالم اليوم "الإرهاب"، أي ضرب الخصم بوسائل غير عادية، سواءً أكانت معروفة أم غير معروفة، مثل حوادث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر الماضي، أو استخدام أدوات حرب جرثومية من قبل مجموعات لا يعرف لها عنوان يمكن مطاردتها وضربها فيه، ولهذه الحالة معادلاتها المختلفة، وإن بقيت غير قادرة على هزيمة الخصم، إذا لم تتوفر لهزيمته عناصر أخرى موازية.

خلاصة القول هي إن الإسلام لم يتجاهل موازين القوى في معاركه العسكرية، ولم يقل لمعتنقيه إن الإيمان والصبر كافيان لتحقيق الانتصار، بل حثهم على مواصلة الإعداد واختيار القائد المناسب واللحظة المناسبة بعد تقدير الموقف بكل تفاصيله. وعبارة "ما استطعتم" في آية ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ (الأنفال،60) لا تعني أن إعداد الاستطاعة سيمكّن مجموعة من المسلمين أياً كانت قدراتها من مواجهة أكبر قوة في الأرض، فالمعارك تتم بالتدريج وإلا فهل من المنطق أن تعلن مجموعة إسلامية أقامت دولة في موريتانيا مثلاً الحرب على الولايات المتحدة لأنها قد أعدت ما استطاعت من قوة؟!

قد يقول قائل في مثل حالتنا الراهنة: وهل ستنتظر الأمة حتى تصل قدراتها العسكرية حدود ما تملكه الولايات المتحدة؟ والإجابة هي لا، أولاً لأننا في حالة دفاع عن النفس، وثانياً لأن استفراد قوة واحدة

بالوضع الدولي هو قانون طارئ وعابر يخالف سنة الله في الكون: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾. (البقرة،25). والحال أن تناقض القوى الدولية قد يتيح التصدي لقوة أكبر بدعم قوة أخرى، كما حصل ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، وكما حصل على نحو ما في معركة السويس عام 1956 بتدخل الولايات المتحدة ضد الحلفاء.

إننا نؤكد أن هذا الحديث لا يعني بث الإحباط وإشاعة اليأس، بل هو دعوة لفهم الأمور على النحو الصحيح من أجل تجنب الإحباط، كما هو دعوة إلى الفعل الإيجابي على صعيد الإعداد، كما على صعيدة قراءة الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية على نحو دقيق، بحيث يمكن الاستفادة من تناقضات القوى التي سنها الله عز وجل في الكون، وذلك للوصول إلى أفضل النتائج لصالح الإسلام والمسلمين. إضافة إلى إدراك عوامل القوة في الأمة في مواجهة حالات الاحتلال والاستعمار، حيث يمكن التمرد على ميزان القوى بالإقبال على الشهادة في مقابل خوف العدو من الموت وحرصه على الحياة. وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن سبب "تداعي الأمم" على الأمة الإسلامية هو "حب الدنيا وكراهية الموت" أما حين يحدث العكس فإن أفق النصر سيغدو مفتوحاً بإذن الله.

الجماهير المؤمنة وبطلها أو قائدها المنتظر التاريخ يصنعه الأبطال والجماهير أوعى من نخبها الحديثة

ينطوي خطاب أهل الحداثة عن قصة البطل المنتظر أو المهدي المنتظر على نبرة احتقار للجماهير واتهام لها بالعجز عن صناعة التاريخ والركون إلى لغة الانتظار، انتظار البطل كبديل عن الفعل "الإيجابي والجمعي والمؤسسي" الذي تميز به الغرب الذي تخلص من تلك العقدة.

واقع الحال هو أن غالبية النخب الحديثة التي تنظّر على الجماهير في الفعل الإيجابي هي المهزومة واليائسة، بل الأكثر "تبشيراً" بالخضوع للآخر لعدم القدرة على مواجهته.

كانت قصة أسامة بن لادن وتعاطف قطاعات من الجماهير العربية والإسلامية معه، وفي الأساس ضد سياسات الولايات المتحدة وليس تأييداً لما فعل في الولايات المتحدة، مناسبة لطرح الموضوع، الأمر الذي تكرر مراراً وسيتكرر كلما انحازت الجماهير الى رمز ما. لكن مروجي احتقار الجماهير والنظر إليها كدهماء عاجزة، هم وحدهم الذين رأوا في ذلك الانحياز نوعاً من انتظار البطل المخلّص. والحقيقة أن الأمر لم يكن كذلك بحال، فالجماهير لم تقتنع بأن أسامة بن لادن سيهزم الأمريكان

ولم تتعاطف معه إيماناً بحتمية انتصاره، بقدر ما انحازت إلى لغة التحدي في خطابه في زمن عزّت فيه هذه اللغة في التعاطي مع الدولة الأقوى على وجه الأرض، الأمر الذي تكرر في حالة صدام حسين، على رغم الملاحظات الكثيرة حول شخصيته ومساراته السياسية، سيما على الصعيد الداخلي.

انحياز الجماهير إلى الملا محمد عمر كان مشابهاً أيضاً، ذلك أن الغالبية الساحقة من جماهير الأمة لم تعجب بالنموذج الإسلامي الذي طرحه الرجل، فضلاً عن النظر إليه كمصدر إلهام، ولكنه ما أن باع الملك لقاء موقف رآه مبدئياً حتى تعاطف الناس معه احتراماً لموقف عقائدي ومبدين يحمل قدراً من التحدي طالما اشتاقوا إليه.

وفق هذا الرؤية يمكن النظر إلى اتساع دائرة التعاطف والانحياز إلى أبطال فلسطين ورموزها الاستثنائيين، كما حصل مع الشهيد يحيى عياش مثلاً، فالشوق إلى البطولة والتحدي لا يمثل وقفة انتظار للبطل المنتظر ولا خطأً في تقدير الموقف، وإنما إيماناً بأن التحدي يجلب التحدي، والموقف القوي أقل كلفة على المجموع من موقف الذل والهوان.

نأتي هنا إلى الزاوية الأخرى المتصلة ببقاء الشوق الكامن للبطل المخلص أو المنتظر. ذلك أن شعوب الأرض كلها ما زالت تواقة لذلك البطل، غير أن مساس الحاجة إليه إنما تبرز في لحظات معينة، لحظات الهزيمة والتراجع، ومعظم الدول الغربية اليوم ومنها الولايات المتحدة لا تعيش أزمة طاحنة تحرك فيها ذلك الشوق، ومع ذلك فهي في وعيها تحب البطولة وتعشق الأبطال وتنحاز إليهم، وعندما تختار قياداتها فإنها

تختار قائداً ترى فيه القدرة على النهوض بوضعها السياسي والاقتصادي، فالقيادة الجمعية أو المؤسسية دون رأس فاعل ليست واقعاً حقيقياً بما تحمله من معنى لا في الغرب ولا في سواه، فهناك ثمة عهد فلان في الولايات المتحدة وعهد المستشار الفلاني في ألمانيا وعهد رئيس الوزراء الفلاني في بريطانيا وهكذا. ونحن هنا نتحدث عن أوضاع عادية لا تحتاج بطلاً فريداً ولا قائداً استثنائياً. بل في الولايات المتحدة ما أن يختلفوا على أمر حتى يعودوا إلى "الأباء المؤسسين".

رقم واحد في المعادلة السياسية، ومعادلة الحكم هو الأساس، وما تبقى ثانوي، بدليل اتساع هامش الحركة لرقم واحد في المنظومة الغربية، حتى بوجود البرلمانات القوية، فضلاً عن أن صاحب النفوذ في البرلمان هو رقم واحد في أغلب الأحيان، بوصفه قائد الحزب الأكبر.

ينسحب ذلك على ما هو أدنى، فالقائد ليس ضرورة للشعوب والأمم فحسب، بل للحركات والجماعات والجمعيات وصولاً إلى الشركات والمصانع. هل يبدو عبثاً أن مصانع وشركات غربية تدفع مكافآت بالملايين لمدير عام متميز القدرات. لماذا لا يتحدثون عن القيادة الجماعية؟! ألم نتابع حركات وجماعات كثيرة أسسها عظماء وما أن رحلوا حتى تراجعت وأفل نجمها؟

التاريخ يصنعه الأبطال والقادة العظام حين تلتف حولهم الجماهير والأمة. وتلك حقيقة لا تزال ماثلة للعيان ولم تتغير ولا يبدو أنها ستتغير. ماذا عن بريطانيا لولا (تشرشل)، وماذا عن فرنسا لولا (ديغول)، وماذا عن جنوب أفريقيا لولا (مانديلا)، وماذا عن إيران

لولا (الخميني)؟

إن العرب لم ولن يكونوا وحدهم الذين ينتظرون البطل، لكنهم الأكثر شوقاً لما هم فيه من ضعف وشرذمة، على رغم ما بينهم من عوامل الوحدة وما يملكون من عناصر القوة.

أما جماهير الأمة فقد كانت على الدوام جاهزة للوقوف خلف البطل عندما تقتنع به، وهي دائماً ذات جهوزية عالية، حتى لو ظهر على قشرتها الخارجية الكثير من الضعف والهوان، فالقائد الحقيقي هو الذي يزيح بيده تلك القشرة، ويكشف عن عناصر القوة في شعبه أو أمته ويقودها نحو الانتصار والعزة والكرامة.

الوعي الجمعي كان على الدوام يختزن القوة والقدرة على النهوض، وإذا تراجع، فلغياب القائد، وما أن يظهر حتى يستنهض تلك القوة، ويمضي بها نحو الانتصار.

شوق الشعوب والأمم إلى البطل والقائد ليس خطأً ولا عبثاً، بل تعبير عن وعي جمعي صادق بضرورة القائد العظيم أو البطل لصناعة النهضة أو تحقيق الانتصار، وقد تشكل ذلك الوعي عبر تجارب التاريخ الانساني، ولم تنفرد به أمة دون أخرى.

القائد العظيم ضرورة لا غنى عنها للشعوب،سيما حين تخوض غمار التحدي والأزمات، وحين تواجه أعداءً يتربصون بها الدوائر، وليس بالضرورة أن ينتصر القائد او البطل، فقد يحدث أن يظهر بطل على درجة من القوة لكن موازين القوى تتفوق عليه، وهنا فإن هزيمة ذلك البطل ليست هزيمة لمشروعه في النهوض، فهو قد يلهم سواه، وحين

نذكر صلاح الدين مثلا فلا بد أن نذكر قبله نور الدين زنكي، وهكذا.

من المؤكد أن القائد يجب أن يكون قادراً على تقدير الموقف بصورة متوازنة لا أن يخوض حرباً دون حسابات دقيقة، لكن ذلك لا يلغي أن كل قائد معرض للهزيمة، بيد أن الهزيمة شيء والاستسلام شيء آخر. فالقائد الذي يزرع في وعي شعبه منطق رفض الاستسلام للهزيمة، هو بطل يستحق التقدير حتى لو لم يصنع الانتصار النهائي.

قصارى القول هو أن التاريخ يصنعه الأبطال والقادة العظام الذين تؤيدهم شعوبهم، بيد أن الأمم وعلى رأسها هذه الأمة لم تقف يوماً جامدة في انتظاره، وإنما واصلت جهادها وحراكها بما توفر من وسائل وبما تيسر من قادة أقل شأناً من المأمول. ولذا فقد آن أن يتوقف "الحداثيون" عن هجاء الجماهير، فهي أصدق منهم لهجة وأمضى عزيمة، لكن أكثرهم لا يعلمون.

فهرس الكتاب